العربيةُ لغةُ للمعرفة
نحو بناءِ مجتمع معرفةٍ باللغة العربية

د. وليد أحمد العناتي

أستاذ اللسانيات المساعد

بجامعة البترا الأردنية

ملخّص البحث:

ينطلق هذا البحث من مُسلَّمة رئيسة مفادها أنه لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة المحلية (الوطنية)، وتأسيساً عليه فإن اللغة العربية تحتل مكانةً مرموقةً في بناء مجتمع معرفة عربي يتلقى المعرفة بالعربية، ويعيد إنتاجها بالعربية، إلى أن تصير هي وسيلةَ التواصل المعرفي ونشر العلم في بلاد العرب والمسلمين.

وهذه المسلَّمة تقتضينا أن نبطل الشبهات التي أُثيرت حول اللغة العربية، كفضل العامية على الفصحى، وصعوبة الكتابة العربية، وعدم علميتها، ثم تخلفها عن مطاوعة الحاسوب والتقنيات الحديثة والمتقدمة. ويقتضينا ذلك أن نفصِّل القول في المقدِّمات النظرية التي تهيئ العربية لتكونَ لغة المعرفة، من حيث تعليمها بوصفها لغة علمية لأغراض خاصة، وضبط المصطلح وتوحيده ونشره، وترقية الدراسات اللسانية العربية، وتعريب العِلم الغربيّ، وتوطينه ومنحه هوية عربية خالصة؛ بالاعتماد على مستخلَصات العلوم اللسانية الحديثة، واستثمار اللسانيات الحاسوبية في تعريب الحاسوب وملحقاته وتقنياته المتعددة.

Arabic as a Language of Knowledge
Towards Establishing a Knowledge Society with the Arabic Language

Dr. Waleed Al-Anati
Department of Arabic
University of Petra
Amman, Jordan

Abstract

This research is based on the postulate that a knowledge society cannot be established without the knowledge of its national language. Therefore, the Arabic language would inevitably play an essential role in establishing an Arab Knowledge Society which receives and produces its knowledge in Arabic; hence, making Arabic the medium of Knowledge and communication in the Arab and Islamic worlds.

Such a postulate would require us to refute any misconception about Arabic, such as the superiority of colloquial Arabic to standard Arabic, the difficulty of Arabic transcription and Arabic's inability to keep up with the developments in technology and the other fields of science.

This also requires a detailed explanation of the theoretical introductions that prepare Arabic to become a language of knowledge. These include teaching Arabic for specific purposes, the unification and spreading of terminologies, the development of Arabic linguistic studies, and the Arabization of western studies based on the findings of modern linguistic sciences, and the use of Computational Linguistics in the Arabization of computer technology.

المبحث الأول
شبهات حول اللغة العربية

أقصد من إيراد هذه الشبهات أن أضع القضية، قضيةَ البحث، في سياقها التاريخي والثقافي واللغوي، وإنما يكون ذلك من باب دفع هذه الشبهات وتفنيدها و التأسيس لأطروحة البحث الرئيسة؛ إذ إن نفيها هو الخطوة الأولى لبناء وجهة النظر المناقضة التي يتبناها البحث. ومفاد هذه الأطروحة أنه **لا يمكن لأي مجتمع أن يكتسب المعرفة بغير لغته، وتأسيساً على ذلك تحتل اللغة العربية مركز جهود التنمية وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود، نقلاً واستيعاباً وامتلاكاً وإنتاجاً ونشراً.**

وليس الحديث عن الشبهات المثارة حول العربية أمراً جديداً، فقد هيأ الله للعربية في كل زمن من يذود عنها؛ إذ احتلت العربية مكانة محورية في الثقافة العربية والإسلامية، ولم تسلم من الشبهات على مَرِّ خمسة عشر قرناً، بدءاً بالشعوبية وانتهاءً بالعولمة. وأكثر ما كان من ذلك ما كان في القرن الماضي وسابقه من التشكيك في صحة الشعر الجاهلي، و اتهام العربية بالعقم والتخلف عن الاستجابة لمتطلبات "المعاصرة"، على ما يزعمون، وبلغ الأمر بهؤلاء حداً جعلهم ينكرون منجزات العلم الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية! وقد استقر الرأي على تناول أربع شبهات حسب، وإنما كان اختيارها على التعيين لصلتها الوثيقة بأطروحة البحث، وهي:

- شبهة فضل العامية على الفصحى.
- شُبهة عدم علمية العربية.
- شُبهة صعوبة الكتابة العربية.
- شُبهة تخلُّف العربية عن مطاوعة الحاسوب.

١- شُبهة فضل العامية على الفصحى

تنطلق هذه الشبهة من الواقع اللغوي العربي المعيش، وهو واقع يتداول مستويين من العربية: فصيح وعاميّ، وليس هذا الأمر محل إنكار أو مماحكة؛ إذ هو ملموس وواقع في عالم الشهادة. وإنما قلنا ذلك لأنهما مستويان متمايزان متكاملان، لا يحتل أحدهما موقع الآخر. فالفصحى هي لغة النص المقدس، والمعبرة عن التجربة التاريخية الحضارية للعرب والمسلمين، وإنما كان ذلك بالتدوين والحفظ بالخط العربي. أما العامية فهي عاجزة عن التعبير عن تلك التجربة الغنية، ولا يعدو دورها أن يكون للتعبير عن الحاجات اليومية المعاشية حسب[١].

وأما مثار الشبهة فيبدأ من المفاضلة بين الفصحى والعامية وعقد مقارنات غير علمية، قد حُدّدت نتائجهامُسبّقاً، لم تكن تنبئ بنقاء سريرة، ولا سيما أنها صدرت عن بعض المستشرقين وأتباعهم من العرب أمثال: أنيس فريحة وعبد العزيز فهمي ومارون غصن وسلامة موسى وسعيد عقل وغيرهم. وهم يخلصون من مقارناتهم إلى الدعوة إلى العامية واستبدالها بالفصحى مسوِّغين تلك الدعوات بأنّ:

- العامية سهلة وغنية في النطق والكتابة.
- العامية سهلة الاستخدام لغةً ثقافية.
- الفصحى أماتت في العرب قوة الإبداع والاختراع.
- الفصحى عاجزة عن مسايرة الزمن وتلبية حاجات حياتنا اللغوية.
- العامية لغة حيّة، وهي وسيلة من وسائل تثقيف الأميين.
- العربية الفصحى كثيرة المفردات ومعقدة القواعد، ولا سيما ما تعلّق منها بالإعراب.

وإذا كان كثير من الغيارى قد ردوا هذه الشبهات في أعمال كثيرة[٢]، فلا يضيرنا أن نشير إلى ما يدحض كل أُزعومة على حدة.

أما الأُزعومة الأولى فباطلة كبطلان أزعومة إخوة يوسف، ويكفيك تعدد العاميات وتشعبها على مد الوطن العربي، بلْهَ تشعبها في القطر الواحد،

ويكفيك عدم استيعاب الحرف العربي لها ونفوره عنها، في الكتابة البشرية، فما بالك في طباعة الحاسوب. وكيف للحاسوب أن يتعرف، في مرحلة متطورة من الطموح، اللهجات العربية المختلفة؟ وكيف لنا أن نختار لهجة ما لإنطاق الحاسوب بها في مشروعات استنطاق النصوص؟

وأما الثانية فبطلاها ماثل في أنها لا تستطيع حمل المضامين الثقافية للأمة الناطقة بها؛ إذ لا تجد من يستخدمها لغة ثقافية.

وأما الثالثة فكَيْد ومَكْرٌ ومجافاة لمنطق الأشياء والطبيعة؛ ألا ترى أن الناس يخترعون الشيء ثم يسمونه ما يشاؤون وبلغتهم! وهل تكون قواعد اللغة ونظامها الداخلي سبباً في قتل الإبداع؟

وهل كانت اللغة العربية السببَ في تفوق الحضارة الإسلامية؟ لو كان ذلك كذلك لما صرنا إلى ما نحن فيه. وماذا نقول في نهضة اليابان وروسيا وغيرها من الدول، هل كانت أنظمة لغاتها مسؤولة عن تفوقها العلمي والتقني؟ وهل يُعزى تفوق أمريكا وإسرائيل إلى أسباب لغوية؟!

وأما الرابعة فينبغي أن تصاغ على النحو التالي: ترتقي اللغة وتزدهر برقي أهلها وتفوِّقهم وتنحط بانحطاطهم، ولا يمكن أن ترتقي لغة لا ينتج أهلها معرفة وعلماً.

أما الخامسة فإبطالها بالقول: كيف نثقِّف الأميين بلهجة غير مكتوبة، أم تراهم يُخرجون الأميين من جهلهم بالقَصِّ والحكايات، والعودة بهم إلى زمن الرواية الشفوية!

وأما كثرة المفردات فهي باب غنى لا فقر، وأما صعوبة القواعد فإنه ادعاء مخالف لما استقرت عليه الأعراف اللسانية؛ أن اللغات جميعاً تتساوى صعوبة وسهولة.

وقد أوجز نهاد الموسى تفنيد دعاوى العامية بالقول(٣): ولكن ضيق العامية ومحدوديتها وغياب نظام موضوع لها في الرسم والنحو، وتعدد العاميات على نحو متماوج متغير يستعصي على الحصر، وانقطاع الأسباب بين العامية وتجربة

التعبير الأدبي والعلمي، واقتران الفصحى بالقرآن وتراث غني ضخم... كل ذلك كان يعمل في نقض الدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى. وقد تمثل انحسار العامية في تراجع الكُتّاب الذين اتخذوها لغة لأعمالهم كمحمد حسين هيكل ومحمود تيمور ولويس عوض.

على أن القضية ما تزال معلقة مادامت الفصحى والعامية، ويتخذ الصراع فيها أشكالاً جديدة تتواءم والمعطيات الجديدة؛ من حيث تسرب دراسات اللهجات إلى أحياز البحث اللغوي العربي بتأثير من الوصفية في الدوائر الأكاديمية العربية والغربية. ولكن بعض هذه الدراسات تنحو نحواً تأصيلياً، أحياناً، حين تدرسها لردها إلى أصلها الفصيح. وإذا كانت العاميات تسري في وسائل الإعلام فإنها تقصِّر عن مجاراة الفصحى في الإعلام الذي ينأى عن التسلية وإهدار الوقت والمال.

٢- شُبهة عدم علمية العربية:

ومفاد هذه الشبهة أن العربية لغة غير علمية؛ أي أنها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعبير عن العلم الحديث، وهذا ينطوي ضمناً على ادعاء مفاده أن العربية لغة عتيقة لا تصلح إلا للشعر والأدب والإنسانيات حسْب.

أما مظاهر قصور العربية التي يدعيها المدّعون فتتمثل في أنها:

* تفتقر إلى المصطلحات الكافية للتعبير عن المبتكرات الحديثة في العلوم المختلفة.
* في بنيتها ومعجمها وأساليبها التعبيرية غير قادرة على الاستجابة الذاتية الداخلية للتطورات العلمية والمبتكرات التقنية الحديثة، وهي لا تصلح إلا للتعبير الأدبي[٤].

ولعل الرد على هذه الشبهة يكمن في سياقة دليل تاريخي من الحضارة العربية الإسلامية، التي كانت عبقرية العربية شاهدة عليها. وإنما يرتد هذا الدليل التاريخي إلى أواخر العصر الأموي، حين بدأ هذا العصر يتجه نحو العلوم البحتة والطبيعية والطبية؛ إذ لما كان العرب يفتقرون إلى تراث علمي خاص بهم اتجهوا إلى الأقوام التي سبقتهم، فبدأوا حركة ترجمة متواضعة لعلوم اليونان المتقدمين

عليهم. وما إن أطل العصر العباسي حتى بدأ نقل العلم اليوناني والروماني والفارسي يتخذ هيئة عمل مؤسّسيّ مَثَلَ في دور ترجمة حكومية تقوم عليها الدولة توجيهاً وإنفاقاً وتوثيقاً ونشراً.

ويكاد الإجماع ينعقد على أن الحركة العلمية العربية مرت بمراحل ثلاث هي:

١- نقل العلم.

٢- تمثّل العلم.

٣- الإنتاج.

لكن رشدي راشد يرفض هذا التقسيم الثلاثي لمراحل تشكل العلم العربي؛ حين يتناول في بحث قيّم نماذج من الكتابة العلمية العربية، في الرياضيات والهندسة والجبر، منذ نشأتها إلى ازدهارها ورقيها واستوائها لغةً علميةً دقيقة ومضبوطة. ويخلص في بحثه إلى القول: "بينت لنا الحالات السابقة وما صحبها من أمثلة خطأ الدعوى التقليدية، أعني ما يمكن تسميته بقانون الحالات الثلاث: ترجمة ثم تمثُّل ثم إبداع، وأن الإبداع هو رفيق الترجمة أحياناً يسبقها ويزامنها أحياناً ويلحقها أحياناً أخرى، وهو في كل الحالات الطريق الذي لا مفر منه لخلق لغة علمية، وكان هذا على تصاريف الأحوال هو النهج الذي تبعته نشأة العربية العلمية وتطورها"(٥).

ولا شك أن أوضاعاً علمية كهذه كانت كفيلة بنشأة لغة علمية عربية عبّرت بتفوق عن منجزات أمتها العلمية واحتياجات المجتمع الذي يُتداول فيه ذاك العلم. ولا شك أن رقي التفكير اللغوي العربي وتطور التنظير اللغوي العربي آنذاك وازدهار التفكير العلمي قد أفرزا اللغة العلمية العربية ناضجة مكتملة(٦). وهكذا صارت العربية لغة المعرفة في مجتمع المعرفة العربي الإسلامي، بها تُنتَج وبها تُنشر وبها تُحفظ وبها تُوظَّف.

ولعل أظهر الأدلة على انتشار العلم العربي الإسلامي باللغة العربية، لغة المعرفة، ما تزخر به اللغات الأجنبية من المصطلحات العربية حتى هذه الأيام،

وما الجبر والخوارزميات عنا ببعيد. ومثلما وُجد من المستشرقين من أنكر العلم العربي وريادته في قيادة عجلة الحضارة الإنسانية في العصور الوسطى، وُجد من أنصفه وأشاد بفضله على العلم الحديث، ولعل المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" تكون أبرز هؤلاء المنصفين(٧).

وأحسب أن نهاد الموسى خير من ناقش هذه القضية مناقشة علمية مجردة بعيدة عن التعصب أو العاطفية، وقد مثُلت المناقشة في أطروحته **اللغة العربية والحضارة**(٨). وتقوم الأطروحة على سؤال مباشر: **هل اللغة العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن مطالب الحضارة الحديثة؟**

وهو يجعل الإجابة عن السؤال بداية بالإشارة إلى تجربة خاصة قام بها، مفادها سَرْدُ قائمة من المخطوطات الموجودة في إيران، وبيان موضوعات هذه المخطوطات، لينتهي إلى أن هذه المخطوطات لم تكن كلها في الأدب أو الشعر، وإنما تضمنت عدداً من الموضوعات كالفلك والطب والصيدلة...! وإيراد موضوعات القائمة إشارة صريحة إلى الجواب: **العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن متطلبات الحضارة الحديثة.**

ثم تراه يَشْرَعُ في التدليل على صدق أطروحته بعرض دليل تاريخي يستنفد مراحل بناء مجتمع المعرفة العربي المتقدم وإسهام العربية في بناء ذلك المجتمع المعرفي، دالاً على وسائل العربية في استقبال العلم الجديد ونشره وتوظيفه: الاشتقاق والنقل المجازي والتعريب والنحت.

وينهي أطروحته بالنصّ على أن ما آلت إليه العربية في الزمن الراهن لا يرتد إلى اللغة ذاتها؛ إذ إن قوة اللغة وانتشارها وضعفها أو انحدارها رهين بنشاط أبنائها، وليس عجباً أن ترى العربية تبحث عن خبزها بين فتات الشعوب، كحال أبنائها الذين ينتظرون مَنَّ الشعوب المتقدمة وتفضُّلها. فكيف تُنتج اللغة ما لم تنتجه العقول أفكاراً والسواعدُ مختَرعاتٍ وتقنيات!

يقول: "ولكن العلاقة بين القدرة اللغوية والفعالية الحضارية لأهل العربية في هذه الأيام يجعل السؤال الذي تقوم عليه هذه الوحدة متعلّقاً – من وجه رئيس – بالأمة العربية والحضارة لا باللغة العربية والحضارة فحسب"(٩).

ولا يماري أحد في أن اللغة العربية قد أقيمت وقُعّدت اعتماداً على النصوص الأدبية والشعر العربي، ولكن ذلك لم يَحُلْ بينها والتعبير عن مطالب العلم الحديث، حين نُقلَت علوم الآخرين إلى العربية، وإنما سَهّل ذلك دعمُ السلطة السياسية آنذاك، والرغبة الصادقة في نقل العلم، كما أن التقدم العظيم الذي حققته العلوم اللغوية كان تأسيساً للغة العلمية العربية.

قد يكون ثمة عوامل، وهي مرتبطة بالفعالية الحضارية للناطقين بها، قد جعلت العربية تقصّر عن الاستجابة الكاملة لمتطلبات العلم الحديث، لعل من أهم هذه الأسباب:

- أن تأخر التعريب والانصراف عن التأليف بالعربية جعل الطابع الأدبي يغلب على العربية؛ إذ انعدم الخطاب العلمي المضبوط في اللغة العربية إلا نادراً، وتراه خطاباً مفككاً ضعيفاً غير قادر على البرهنة والتدعيم العلمي؛ لأنه ليس نابعاً من فكر عربي أصيل، فهو فكر منقول.
- أن البحث بغير العربية والنشر في الدوريات الأجنبية يقلل من فرص تنمية أساليب العربية العلمية، ويحرم المجتمع من النفاذ إلى المعرفة والاستفادة منها، ويحرم العربية من تأسيس تقاليد علمية بالعربية تغنيها وتدعمها.
- استنكاف كثير من الأساتذة عن التدريس بالعربية، بَلْهَ لجوئهم إلى لغة هجين بين الإنجليزية والعاميات العربية.
- غياب التنسيق في وضع المصطلح واستعماله وتوحيده يبدد كثيراً من جهود التنسيق والتوحيد، وهذا يؤثر في بناء تقاليد لغوية اصطلاحية للعربية العلمية؛ إذ إن توحيد المصطلح وإشاعته من أهم خصائص اللغة العلمية.

وهذه شواهد على التعين أقصد منها الدلالة على استعمال العربية في العلم الحديث دون تقصير:

- تدريس العلوم بالعربية ولاسيما الطب والهندسة والعلوم الطبيعية، ولا نَمَلُّ تكرار مَثلي سوريا والعراق، حفظه الله، في هذا الميدان.
- البرامج العلمية المتنوعة التي تبثها الفضائيات العربية على مدار الساعة، وهي تتوزع فروع العلم الحديث جميعها: الطب والهندسة والفيزياء والهندسة الوراثية...إلخ.
- المنشورات العلمية العربية؛ أكانت على هيئة كتب أم بحوث منشورة في المجلات المحكمة، أم مقالات صحافية ثقافية تُنشر في الصحف اليومية والأسبوعية، إذ لا تكاد صحيفة تخلو من مقالات علمية تثقيفية من هذا النوع، بل إن كثيراً من المؤسسات الطبية تصدر، بانتظام، نشرات تثقيفية باللغة العربية.
- الحوارات التي تجري بين الأطباء ومرضاهم، والمهندسين وفنييهم، والمدرسين وطلبتهم، كل ذلك بالعربية.
- النشرات الإرشادية المرافقة للأدوية والعقاقير الطبية ومواد التجميل والمنظفات.
- تدريس العلوم المختلفة في معظم البلاد العربية، في المراحل المدرسية المختلفة، بالعربية.
- ولعل آخر الشواهد على قدرة العربية على مواكبة العلم الحديث متابعة الفضائيات العربية أخبار الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب شرق آسيا (تسونامي)؛ إذ استضافت الفضائيات العربية خبراء عرباً تحدثوا بعربية فصحى مبينة عما جرى دون أن نشكو سوء الفهم أو نقص المعلومة!!

٣- صعوبة الكتابة العربية وتعقيدها

وتشبه هذه الشبهة أن تكون صِنواً للدعوة إلى العامية؛ إذ هما متزامنتان، وصدرا من المصدر نفسه، المستشرقين ومن دار في فلكهم، وهما تعبران عن خطاب استشراقي ظاهر. ومؤدى الشبهة أن الحرف العربي وهيئة كتابته سبب من أسباب تخلف العرب وضعفهم، وأن هذه الحروف ما عادت تناسب العصر

الحديث. وتمادى بعضهم حين عدَّ الحرف العربي "عقبة في سبيل محو الامية ونشر العربية وإذكاء النهوض الثقافي وعاملاً في تكريس حالة التخلف في المجتمع العربي"[١٠].

كيف يكون الحرف العربي سبباً في التخلف وهو الحرف نفسه الذي به بُني مجتمع المعرفة العربي الإسلامي؛ إذ وثِّقت به منجزات الحضارة العربية الإسلامية إلى يومنا هذا، بل إنه الحرف الذي حفظ لنا أشعار الجاهليين ومآثرهم. كأني هؤلاء يقولون: غيِّروا حروفكم تتقدموا وتصبحوا مكتشفين ومخترعين! كأنما تناسوا أن الحرف (واللغة عموماً) لا يخلق من الجهل علماً ولا من العلم جهلاً، وإنما الناس الذين يفعلون فتستجيب اللغة والحرف، ولنا في تركيا مثال من عالم الشهادة؛ فقد مضى على تركها الحرف العربي قرنٌ أو يكاد، وما تزال تركيا هي هي، بل إنها لم تُقبل عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ويسوق مزدرو الحرف العربي ادعاءات يروها صعوباتٍ كتابيةً تعيق التقدم والتطور والرقي، وتتمثل ادعاءاتهم في[١١]:

- خلوها من الشكل؛ ضبط الحروف بالحركات.
- تغير شكل الحرف (رسمه) على وفق موقعه من الكلمة.
- تقارب أشكال الحروف تقارباً مُلبساً، ولا سيما في الكتابة اليدوية.
- إن اتصال الحروف يؤدي إلى مداخلة واختلاط، ولا سيما إذا كانت صور الحروف متقاربة.
- تداخل الكتابة بقوانين النحو والصرف والأصوات.
- أن في العربية ما يُكتَبُ ولا يُلفظ (الألف وهمزة الوصل: علا الحق)، وما يخالف رسمه لفظَه كما في لام التعريف من: على الرغم، وما يُلفَظ ولا يُكتَب كما في واو (داود). وقد كفانا نهاد الموسى مشقة تفنيد هذه الادعاءات[١٢].

ولا شك في أن هذه الادعاءات ما كانت لتبرز إلا لتدَّعي حلولاً لهذه العيوب، فكان أسفرَ هذه الحلول دعوة عبد العزيز فهمي إلى استبدال الحرف اللاتيني بالعربي، ولا ريب أن دعوته باءت بالفشل الذريع، ولم تجد صدى.

وما كادت علوم الحاسوب، في العصر الحديث، تتهيأ لمعالجة العربية حتى ظن بعض أهلها أنها تتخلف عن مطاوعة الآلة، بدعوى أن نُظُمها، ولاسيما الكتابي، لا تستجيب لمتطلبات التقنيات الحديثة. وكأني بأولئك الذين دعوا إلى استبدال الحرف اللاتيني بالعربي يُبْعَثون ودعوتهم من جديد، لكنها دعوة حداثية تواكب مستجدات الحَوْسبة والمعالجة الآلية.

وقد كانت هذه الادعاءات منبثقة من الصعوبات التي واجهت العربية في أول عهدها بالحاسوب، وهي(١٣):

- أن تصميم لوحة المفاتيح كان أصلاً للغة الإنجليزية.
- اتجاه الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار على خلاف الإنجليزية.
- تعدد أشكال الحرف العربي حسب موقعه في الجملة.
- غياب الضبط والشكل.

وحقاً أن هذه كانت تحديات حقيقيةً، لكنها صارت بعد التجريب والممارسة إلى زوال، وصار الحرف العربي مبعثاً على الإعجاب حين أُدخلت أنماط الخط العربي إلى الطابعة، وصار إحدى علامات التفنن في معالجة العربية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صار بإمكان الحاسوب تعرُف الخطوط العربية اليدوية، وصار هذا مجالاً متميزاً في معاملات المصارف؛ إذ يمكن تعرُّف توقيع الزبون بإدخاله وخزنه حاسوبياً!

٤- تَخَلُّفُ العربية عن مطاوعة الحاسوب

لما بدت آثار الحاسوب تظهر في حياة الأمريكيين والأوربيين صارت الشعوب الأخرى تتهيأ لإدخال الحواسيب في مجتمعاتها؛ لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وقد انقسمت الشعوب في ذلك قسمين، قسم آثر نقل

التقنية المتطورة كما هي وبلغتها الإنجليزية، وقسم بدأ يبحث ويطور لترقية لغته ومحاولة تطويعها للحاسوب أو تطويع الحاسوب لها. ومن هؤلاء العرب الذين ساروا في الطريق الأول، وما يزال كثير منهم مقيماً على ذلك، ومنهم من بدأ يجتهد لتعريب الحاسوب وملحقاته.

وقد أثيرت إشكالية "حداثية" مفادها أن العربية لا تطاوع الحاسوب من الناحية التقنية. والحق أنني لا أمتلك المعرفة التقنية التي تمكنني من التعرض للموضوع بتفصيل كثير، لكن الوقائع الماثلة تشهد أن كثيراً من مشكلات حوسبة العربية قد حُلّت، فقد صار ممكناً استخدام التطبيقات العربية اللغوية وغير اللغوية التالية(١٤):

- الطباعة بالعربية وبأنواع كثيرة من الخطوط.
- النشر الإلكتروني بالعربية.
- تصفح الشبكة العالمية بالعربية.
- تصميم مواقع على الشبكة العالمية.
- الإحصاء اللغوي.
- تعليم اللغة العربية وتعلمها.
- توليد الكلام وفهمه.
- المعالجة النحوية والصرفية.
- الترجمة الآلية.

إضافة إلى مئات التطبيقات الإدارية والمحاسبية والمكتبية والفهرسة...إلخ.

المبحث الثاني
تهيئة العربية لبناء مجتمع المعرفة

لا ريب في أن اللغة تعكس نشاط الأمة الناطقة بها؛ إن تفوقوا تفوقت وإن قصّروا قصّرت، وأنه لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة الأم.

ولا شك في أن واقع المعرفة في البلدان العربية، استقبالاً وتوظيفاً وتوليداً، واقع محزن ومخجل بالمقارنة بكثير من دول العالم النامي، دع عنك العالم المتقدم. ويزيد الأمر سوءاً التبعيةُ اللغوية التي تعيشها الدول العربية، أو ما يسمى **العولمة اللغوية**، أكان ذلك على المستوى الفردي أم على المستوى الرسمي. ولعل أهم مظاهر التبعية اللغوية تكون:

- تعليم اللغة الإنجليزية في مراحل الطفولة المبكرة.
- استخدام الإنجليزية لغةً أولى في التعليم العالي، ولا سيما في العلوم الطبية والطبيعية والهندسية والحاسوب، وحديثاً في العلوم الإدارية والاقتصاد.
- استخدام الإنجليزية لغة أولى ووحيدة في كثير من المدارس الخاصة؛ إذ تُدرّس بها جميع المواد حتى التربية الوطنية!
- اعتماد اللغة الإنجليزية لغةً رسمية في المعاملات التجارية والقانونية التي تنفذها الدولة والشركات والمؤسسات العامة والخاصة.
- انتشار مدارس اللغات على نطاق واسع.
- سنُّ قوانين الملكية الفكرية، وهذا شرط من شروط اتفاقات التجارة الحرة. وظاهر أن هذا القانون يكرس التبعية المعرفية لأمريكا؛ إذ إن معظم الكتب الجامعية المقررة على الطلبة العرب هي كتب أمريكية، وتنص قوانين الملكية على حماية هذه الكتب وحظر استنساخها. ومعلوم أن هذه الكتب مرتفعة الثمن؛ إذ لا يقل ثمن أزهدها سعراً عن خمسين دولاراً!
- لجوء الأكاديميين والعلماء العرب للنشر في الدوريات الأجنبية وباللغة الإنجليزية .
- هيمنة الإنجليزية على كثير من ممارسات الحياة اليومية كالتداول اليومي بها، واستخدام أسماء الوجبات الإنجليزية، والتراسل بالهاتف الخلوي بالإنجليزية والبريد الإلكتروني كذلك...إلخ.

ولا يخفى على عاقل أن هذه المظاهر تحدُّ من جهود التعريب وتجعلها كالحراثة في البحر، كما أنها تسهم في تخصيص المعرفة وجعلها نُخْبوية تقتصر

على من يعرف الإنجليزية، أو قُلْ: مَن يُتقن الإنجليزية، وهذا من شأنه أن يؤخر طويلاً بناء مجتمع المعرفة ويكرس التبعية اللغوية والتقنية والاقتصادية والسياسية. وهكذا تنتفي وظيفة اللغة وتتحول من التنوير إلى التدمير؛ فالأصل أن تكون العربية لغة التنوير والتعمير، ولكن أهلها فضّلوا الإنجليزية وبدل أن تصير الإنجليزية وسيلةَ نقل المعرفة صارت وسيلةَ تدمير!!

ويبدو أن هذه التبعية بمظاهرها المتعددة ستفاقم أزمة اللغة العربية؛ "فالعربية اليوم تواجه، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليماً، ونحواً، ومعجماً، واستخداماً، وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً. وينضاف إلى ذلك القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة العربية حاسوبياً"(١٥). وتتمثل مظاهر هذه الأزمة في(١٦):

- غياب سياسة لغوية على المستوى القومي.
- ضمور سلطات المجامع اللغوية وقلة مواردها، وضعف التنسيق بينها.
- تعثُّر عملية التعريب.
- القصور في الترجمة في الحقول العلمية والإنسانية الحديثة.
- جمود التنظير اللغوي وقصور العتاد المعرفي لدى اللغويين.
- الاستنكاف عن العناية بالمناهج والمذاهب الفلسفية الحديثة.
- قصور الوعي بدور اللغة في تنمية المجتمع الحديث.
- الصعوبات التي تثيرها الفصحى والعامية.
- ضعف النشر الإلكتروني باللغة العربية، وقلة البرمجيات المتقدمة فيها.
- تعدد مشاريع البحث والتطوير المكررة وغياب التنسيق بينها.
- تضارب تشخيص الداء الذي تشكو منه اللغة وغياب رؤية واضحة للإصلاح.

ومهما يكن من أمر فإن عصر المعرفة والتقدم الهائل في تقنيات الحاسوب وملحقاته يقدمان فرصاً جيدة يمكن باستثمارها حل كثير من مشكلات اللغة العربية، ومن أهم هذه الفرص(١٧):

١- الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة وما أفرزته من مناهج وطرائق تحليل تسهم في حل كثير من إشكالات اللغة العربية.

٢- التطور التقاني الهائل في "هندسة اللغة" حيث يمثل نظام اللغة بتعقده الشديد موضوعاً مثيراً للتناول الهندسي بما هو فن السيطرة على النظم المعقَّدة.

٣- الإفادة من مواقع تعليم اللغة الإنجليزية المنشورة على الشبكة العالمية في تصميم مواقع لتعليم العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها.

٤- تعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوي وشيوع أفكار حقوق الإنسان اللغوية، وحماية اللغات المهددة بالانقراض.

٥- المبادرات المشجعة التي يقوم بها بعض العلماء العرب في مجال نظرية الأدب وعلم النص، والإنجازات التي أثبتت جدواها في معالجة العربية آلياً.

وسأركز على بعض جوانب ترقية العربية وتهيئتها لدخول عصر المعرفة، وهي:

- تعريب الحاسوب ومترلته في دعم العربية.
- ترقية الدراسات اللسانية العربية.
- اللسانيات الحاسوبية العربية.
- تطوير تعليم اللغة العربية.
- تعليم العربية لأغراض خاصة.
- التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره.

- تعريب الحاسوب ومترلته في دعم العربية

قد انشغل العرب بقضية التعريب زمناً طويلاً، واستنفدت منهم جهوداً كثيرة، وما تزال القضية مبعث تحاور وسجال بشأن جدواها وأهميتها في تأسيس مجتمع معرفة عربي يمتلك المعرفة بالعربية ويعيد إنتاجها بالعربية أيضاً.

وما تزال جهود التعريب مبعثرة فردية كانت أم مؤسسية. ويمضي رافضو التعريب في إلقاء اللوم على العربية، زاعمين أنها فقيرة المفردات، ضعيفة الأساليب، عاجزة عن استيعاب المفاهيم العلمية.

وهاهي ذي القضية تطفو على السطح من جديد في ثوب جديد، وعلى نحو ماس ومُلِحٍّ جداً في زمن تتعاظم فيه المعرفة وتتوالد المعلومات وتتكاثر دون حواجز أو ضوابط، فيصير التعريب، والحال هذا، لبنة أساسية في بناء مجتمع المعلومات العربي المنشود، وهو الركن الرئيس لتهيئة المجتمعات العربية لدخول عصر الانفجار المعرفي واقتصاد المعرفة وإدارتها.

وإذا كانت جهود تعريب العلوم قد تعثرت كثيراً، فإنها قد حققت نجاحات طيبة في مجال الحاسوب، عتاده وبرامجه ولغاته وملحقاته، فكان ذلك المقدمة الأولى لإدخال المجتمعات العربية عصر المعرفة والمعلومات.

ويبدو تعريب علوم المعلوماتية غير مُستغنٍ عن تعريب العلوم الأخرى؛ إذ "لا يمكن تعريب علوم الحاسوب دون تعريب كل المواد ذات الصلة، مثل الرياضيات والمنطق وعلوم اللسانيات والتوثيق والمعلومات، وغير ذلك. فنلاحظ مثلاً أن بعض الدول العربية التي تُدرِّس المواد العلمية ذات الصلة بالحاسوب باللغة العربية هي أكثر قابلية لتدريس المعلوماتية باللغة العربية"(١٨) .

ويظهر أن ثمة عوامل تجعل من التعريب قضية هامة في الصراع الثقافي والمعلوماتي، لعل أهم هذه العوامل:

- استخدام كثير من الشعوب الحرف العربي، وهذا يجعل من إدخال الحرف العربي الحاسوبَ فرصة عظيمة للمحافظة على استخدامه، ودفع هؤلاء الناس إلى مزيد من المساهمة في تطويع الحاسوب للعربية.
- إلْف كثير من الشعوب التي تستخدم الحرف العربي يدفعهم إلى الإقبال على تعلمها ونشرها.
- أن اقتصار تداول المعرفة بالإنجليزية حسب يحرم كثيراً من المجتمعات العربية الاستفادة من هذه المعارف، ويظهر هذا اكثر ما يظهر في البحوث العلمية

المتخصصة والرسائل الجامعية؛ إذ إن كثيراً من الطلبة يُحْجمون عن دراسات هامة يحتاجها مجتمعهم؛ لأن معظم ما نُشِر في ميدانه باللغة الإنجليزية، فيؤثرون السلامة ويعيدون طرح موضوعات تقليدية قد تكون عديمة الجدوى. بل إن بعضهم يدرس موضوعات جادة ولكن افتقاره للإنجليزية وانعدام ترجمات عربية يجعله يُقَصِّر عن المُؤَمَّل من عمله، فينتهي العمل إلى الفوضى والأحكام العامة والنتائج الخاطئة.

ومستصفى القول في تعريب الحاسوب والمعلوماتية؛ أدوات ومعارفَ ومصطلحات وكتباً وبرامجَ، أنها عامل موطئ للتنمية الشاملة؛ إذ إن تعميم المعرفة المعلوماتية بالعربية ينأى بها عن الاقتصار على من يعرفون الإنجليزية، فيصير كل عربي قادراً على مسايرة التطور الحادث، ويكون مُعيناً على التنمية الشاملة ومسهماً إسهاماً فاعلاً في تقدم مجتمعه ورقيه، وحين تَمَّحي أمية المعرفة بالحاسوب نكون قد وضعنا أقدامنا على الدرب الصحيح؛ التنميةِ البشريةِ وصولاً إلى التنمية الشاملة.

ونحن؛ إذ نعرِّب الحاسوب وملحقاته نوفر مبالغ طائلة ندفعها للخبراء الأجانب وللشركات الأجنبية ولبرامج الترجمة، فتصير هذه المبالغ جزءاً مهماً من ميزانيتنا في التنمية البشرية. وإذا كان التدوين في الحضارة العربية الإسلامية أول وأعظم حركة علمية منهجية لمحو الأمية، فإن تعريب الحاسوب وملحقاته يمثل أعظم حركة منهجية لمحو الأمية في تاريخ العرب الحديث.

– ترقية الدراسات اللسانية العربية

قد استطاعت اللسانيات الحديثة أن تطور خطاباً معرفياً قوياً مكَّن لها احتلال مرتبة متقدمة في ميادين المعرفة كلها. وتعاظمت اهمية اللغة والدراسات اللسانية مع السعي إلى تطوير الحاسوب حتى يصير حاسوباً لغوياً يستطيع الإنسان أن يتخاطب وإياه باللغة الطبيعية. ولا شك أن هذا المسعى رهين بإنجاز

نظريات لسانية عامة تجرِّد النظام اللغوي الإنساني من حيث هو معرفة كامنة في الإنسان ، ثم الانتقال إلى أنظمة اللغات الخاصة.

وغني عن البيان أن الإنجليزية قد أفادت كثيراً من النظريات اللسانية الحديثة؛ لأن تلك النظريات ولدت في رعاية الإنجليزية وطُبِّقت عليها قبل أن تصير نظرية عامة كالنظرية التحويلية. ثم ابتكر الحاسوب وكان مصمماً ليلائم الإنجليزية، ما عزز مكانتها في التطبيقات الحاسوبية والانتشار العالمي.

من هنا واجه كثير من الشعوب صعوبات في إخضاع الآلة للغاتهم وتطبيق النظريات اللسانية الحديثة عليها، ومن هذه الشعوب العرب. وقد نجح العرب في "نقل" جزء من الثورة اللسانية الحديثة، ولكنه كان نقلاً أكثر منه فكراً؛ إذ لم تَصِر اللسانيات مكوناً من مكونات الفكر العربي

الحديث، ولم نشهد دراسات أو رؤى في فلسفة اللغة من حيث هي عنصر هام من عناصر الفكر العربي المعاصر، بالرغم من أن المناهل العربية لفلسفة اللغة موجودة عند الفقهاء والأصوليين، كما لم نستفد كثيراً من الرؤى اللسانية التطبيقية في حل مشكلاتنا اللغوية؛ بل إن اللسانيات ما تزال تناضل للحصول على شرعية وجودها الأكاديمي في كثير من الجامعات العربية،في أقسام العربية.

وظاهر، كعين الشمس، أننا محتاجون إلى ثورة لسانية عربية تستقي من منجزات التراث وتستصفي الجواهر الكلية من منجزات العلم الحديث لتصبح اللسانيات بمقولاتها الكلية الصالحة المناسبة مرجعاً فكرياً مشتركاً في الوعي العربي العام. ألا تعجبون من عمل (تشومسكي) اللساني المعروف في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا؟ ألا يدلنا ذلك على مترلة اللسانيات في أمريكا(١٩)؟

ولعل من أكبر مفارقات اللسانيات العربية ما أنجزته اللسانيات الحاسوبية العربية؛ إذ إن التحدي المعلوماتي فرض على كثير من اللسانيين والمهندسين العرب خوض تجربة معالجة العربية آلياً. وقد تمثل الشق اللساني الخالص في الجهود اللسانية الخاصة بالتنظير لمنظومة اللغة العربية وإعادة "توصيفها" للحاسوب وفق ما يقتضيه تمثيل اللغة ونمذجتها. وقد ظهر أن اللسانيين العرب

يمكنهم تجاوز الوصف الشكلي التقليدي للعربية إلى توصيفها على نحو دقيق يهيئها للحَوْسَبة. ولا شك أن محاولات تطويع العربية للحاسوب أو تطويع الحاسوب للعربية قد فتحت آفاقاً جديدة للدرس اللساني العربي؛ إذ صدر اللسانيون العرب عن رؤى لسانية نفسية خالصة استبطنت عمل عقل العربي حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها، فنقلوا هذه الرؤى للحاسوب بما يتوافق وبناءه. وحاولوا ضبط العوامل الخارجية غير اللغوية التي تتدخل في إنتاج اللغة واستقبالها، مما يكون للإنسان ولا يكون للحاسوب، كالحدس والسليقة والاعتماد المتبادل والسياق وفض الالتباس...[٢٠].

ويبدو أن اللسانيات العربية محتاجة إلى نهضة في معظم فروعها وإن كانت بعض فروعها أحوج من الأخرى. فاللسانيات النفسية العربية مقصِّرة أيما تقصير، بل إنها تشبه أن تكون غير موجودة ؛ إذ لا تكاد تظهر إلا في محاولات ضئيلة لدراسة لغة الطفل العربي، والأصل أن تهتم بدرس وجوه العلاقة بين بنية اللغة العربية والبنية المعرفية للعربي حين يستخدم لغته، وكيفية تمثيل هذه البنى على هيئة أفكار وأداءات. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تُوَجَّه اهتماماً كبيراً

لدراسة علاقة اللغة العربية بالشخصية العربية، قصد توجيه الناشئة إلى احترام لغتهم والثقة بها، وهذه غاية عظيمة ومسعىً رشيد؛ إذ لا يمكن نشر المعرفة وحفظها وتداولها بلغة لا يثق أهلها بها!

وتصير اللسانيات الإعلامية مصدراً رئيساً لتحليل أنواع الخطاب وسبر بناها ومقاصدها الخبيئة، وربطها بخلفياتها السياسية والثقافية والاجتماعية، متوسلة اللغة العربية أداة رئيسة لتحقيق أهدافنا في التواصل والإخبار والإقناع والتوجيه، فتكتسب اللغة واقعية وحيوية مع التداول اليومي، بل تفرض نفسها لغة قوية في المحافل كافة[٢١].

وأما علم تحليل الخطاب (نحو النص، لسانيات النص) فلعله يكون أهم حجر في بناء اللسانيات الحاسوبية العربية؛ لأن معظم التطبيقات الحاسوبية، ولا سيما اللغوية، تعتمد على تحليل النص ولا سيما التماسك النصي الشكلي

والمضموني. وسيفضي بنا التحليل النصي العميق والمضبوط للعربية وتداعياته الأسلوبية إلى آفاق رحبة لمعالجة العربية آليا، وسيجعل الترجمة الآلية حقيقة بعد أن كانت حلماً بينه أحوال وأهوال. ولا شك أنه يمكننا الانتفاع كثيراً بأنظار النحاة والبلاغيين العرب ،ما تعلق منها بدراسة الجملة العربية ونظرية النظم.

كما لا تخفى أهمية اللسانيات التقابلية في توفير مرجعية قوية للترجمة الآلية.

- اللسانيات الحاسوبية العربية

لعل اللسانيات الحاسوبية تكون أحدث أفرع اللسانيات الحديثة، ولعلها تكون أهم هذه الفروع جميعاً في عصر تتعاظم فيه أهمية الآلة والتقنية والمعرفة. وظاهر ظهوراً جلياً أن هذا العلم فرع بيني ينتسب نصفه إلى اللسانيات وموضوعها اللغة ونصفه الآخر حاسوبي وموضوعه ترجمة اللغة إلى رموز رياضية يفهمها الحاسوب، أو تهيئة اللغة الطبيعية لتكون لغة تخاطب وتحاور مع الحاسوب، ما يفضي إلى أن يؤدي الحاسوب كثيراً من النشاطات التي يؤديها الإنسان، مع إقامة الفرق في الوقت والكلفة.

وتقوم اللسانيات الحاسوبية على تصور نظري يتخيل الحاسوب عقلاً بشرياً، محاولة استكناه العمليات العقلية والنفسية التي يقوم بها العقل البشري لإنتاج اللغة وفهمها وإدراكها، ولكنها تستدرك على الحاسوب أنه جهاز أصمُّ لا يُسْتَعْمَلُ إلا وفقاً لما صمم له، ولذلك ينبغي أن نوصّف للحاسوب المواد اللغوية توصيفاً دقيقاً يستنفد الإشكالات التي يدركها الإنسان بالحدس.

وينتظم اللسانياتِ الحاسوبيةَ مكونان أحدهما تطبيقي والأخر نظري. "أما التطبيقي فأول عنايته بالناتج العملي لنمذجة الاستعمال الإنساني للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانية. وهذه البرامج مما تشتد الحاجة إليه أجْلَ تحسين التفاعل بين الإنسان والآلة؛ إذ إن العقبة الأساسية في طريق هذا التفاعل بين الإنسان والحاسوب إنما هي عقبة التواصل"(٢٢).

"وأما النظري (أو اللسانيات الحاسوبية النظرية) فتتناول قضايا في اللسانيات النظرية، تتناول النظريات الصورية للمعرفة اللغوية التي يحتاج إليها الإنسان لتوليد اللغة وفهمها"(٢٣).

وأما منتهى الغاية من اللسانيات الحاسوبية فهي أن نهيئ للحاسوب كفاية لغوية تشبه ما يكون للإنسان حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها ثم يعيد إنتاجها على وفق المطلوب. والكفاية المقصودة هنا هي المؤدى الضمني لمفهوم تشومسكي، وهي تتألف في صورتها المجردة من:

١- استدخال قواعد اللغة، في نظامها الصوتي، وأنساقها الصرفية، وأنماط نَظْمها الجُملي، وأنحاء أعاريبها، ودلالات ألفاظها، ووجوه استعمالها وأساليبها في البيان، وأحكام رسمها الإملائي.

٢- إنتاج ما لا يتناهى من الأداءات اللغوية الصحيحة.

٣- مرجع في تمييز الخطأ من الصواب.

٤- ومن تمام هذه الكفاية كفاية تواصلية، تتعلق بالعناصر الخارجية التي تتدخل في الموقف الكلامي.

وقد حققت اللسانيات الحاسوبية العربية إنجازات طيبة في ميادين التطبيقات الحاسوبية ولا سيما التطبيقات اللغوية والإدارية وتتمثل أهم هذه التطبيقات في(٢٤):

- التدقيق النحوي والصرفي والإملائي.
- مكننة المعاجم وبنوك المصطلحات.
- التحليل النصي.
- تحليل الكلام وتوليده آلياً، واستنطاق النصوص.
- الترجمة الآلية.
- التخاطب والحاسوب.

التعلم الإلكتروني.

- النشر الإلكتروني.

- البحث والاسترجاع والفهرسة... وغيرها.

وقد كانت مثل هذه التطبيقات تمثل تحديات قاسيةً في معالجة العربية نحوياً وصرفياً ودلالياً ومعجمياً، ولكنها وغيرها من التَّطبيقات الحاسوبية العربية تطل بقوة حين تكون خياراً استراتيجياً لدعم العربية ومساندها في زمن تشتد فيه المنافسة، وتتعاظم هيمنة الإنجليزية وسطوتها.

وتكمن قيمة هذا الخيار الاستراتيجي في أنه سيؤمن للعربية ديمومة على المدى البعيد بوصفها لغةً تُكْتَب وتُقرأ وتتداول يومياً في الحاسوب وشبكة المعلومات ووسائل الإعلام الفضائية وسواها من مبتكرات التكنولوجيا الحديثة، وبوصفها ناقلة للثقافة العربية الإسلامية التي يتطلع إليها المسلمون خارج الوطن العربي.

وتتخذ حوسبة العربية بُعداً استراتيجياً آخر حين تكون قلعة تحفظ للعرب هويتهم وتاريخهم وثقافتهم، وإنما يكون ذلك بمواجهة الغزو العولمي والصهيوني بسلاح الحوسبة والتقنية والاتصالات الحديثة؛ فقد صار ميدان الحاسوب ومعالجة اللغات واحداً من الخيارات الاستراتيجية التي تركز عليها الولايات المتحدة لدراسة الثقافة العربية الإسلامية، ولدرس عادات العرب وتقاليدهم، وإنما يكون ذلك بفهم لغتنا وتحليلها ومعالجتها، بل إنها تجاوزت ذلك إلى التجسس على العرب والتدخل في شؤونهم الداخلية بدعاوى زائفة كالديموقراطية وحقوق الإنسان(٢٥) ... إلخ.

_ تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة

استفادت الطرائق الحديثة في تعليم اللغات من الدراسات اللسانية الحديثة، حتى إن التلاقي بين اللسانيات وعلم النفس التربوي وأساليب التدريس قد أسَّس لفرع جديد من اللسانيات عُرِف **باللسانيات التربوية**، وسماه بعضهم **اللسانيات التطبيقية** ممن حصرها بتعليم اللغات حسب.

وظاهر أن طرائق تعليم اللغات الأجنبية، تعييناً، قد تأثرت كثيراً بالأسس اللسانية والنفسية التي تعتمد عليها المدرسة اللسانية التي تتبعها؛ فالمدرسة البنيوية اعتمدت الطريقة السمعية الشفوية في تعليم اللغة انسجاماً مع مبادئها في علم النفس السلوكي، وأن الفرد يكتسب لغته واللغة الأجنبية بالمحاكاة والتقليد والتكرار. أما التحويلية فقد انطلقت من علم النفس المعرفي (الإدراكي)، وافترض **تشومسكي** أن الطفل لا يولد وذهنه صفحة بيضاء، إنما يولد مجهزاً بملكة فطرية تهيئ له اكتساب اللغة، كما أن افتراض وجود النحو الكوني جعل التحويليين ينطلقون، في تعليم اللغة، من القواعد العالمية المشتركة، ثم الانتقال إلى القواعد التي تنفرد بها اللغة المتعلَّمة؛ وهم بذلك ينطلقون من قدرات المتعلم العقلية من حيث امتلاكه بنى معرفية قادرة على تجريد النظام اللغوي الجديد واختزانه. وأما اللسانيات الاجتماعية فقد ركزت على مهارات التواصل باللغة والسياق التواصلي وأغراض المتكلمين واستجابات المتلقين.

وقد نشأت فكرة تعليم اللغة لأغراض محددة (خاصة) من الحاجة الماسَّة إلى تجاوز الكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية في أغراض محددة يتغياها المتعلم ويريد أن يستخدم اللغة (الأجنبية أو الأم) فيها على نحو فنِّيّ متفوق. وينطلق هذا المنحى من غايات المتعلم وأغراضه الخاصة من تعلم اللغة، لا من المنهاج أو أهداف المعلم، ما يؤدي إلى فرز التخصصات وتمييز كل مجموعة دراسية من الأخرى. ولكن هذه الرغبات التي ينطوي عليها المتعلمون ينبغي أن تتأسس على قدر مشترك من القواعد والمعارف التي تمثل الكفاية اللغوية الأساسية.

ولا شك أن تعليم اللغة لأغراض خاصة (محددة، تخصصية) قد نشأ مقترناً باللغة الإنجليزية وتعليمها لأبنائها ولغير الناطقين بها. ولا شك أن ما حققته الولايات المتحدة من تفوق في الميادين كافة قد عزز من مكانة الإنجليزية، وساهم في تطوير هذا المنحى على نحو لا نظير له في اللغات الأخرى.

وأما في العربية فإن مبدأ نشأة علوم العربية كان تعليم العربية لغرض خاص هو الغرض الديني.

وأما ممارسة هذا المنحى في تعليم العربية في العصر الحديث، لأبنائها ولغير الناطقين بها، فهو عزيز ونادر لا يكاد يوجد(٢٦)؛ إذ يكاد الإجماع ينعقد على تدريس العربية، في مستوى المتطلبات الجامعية، على هيئة مادتين تستغرقان عدداً من النصوص الأدبية،غالباً، مشفوعة بتطبيقات لغوية. والنظر في محتوى هاتين المادتين يظهر أنهما لا تخدمان المهارات اللغوية إلا نادراً(٢٧).

وتتمثل أهمية تخصيص مقررات اللغة العربية(العامة) في كونها ستهيئ للطالب ممارسة مباشرة لمادة تخصصه، فتكون الفائدة أعمَّ وأجدى. ويقتضينا هذا أن ننظر في تخصصات طلبة الجامعة، فيسهل علينا فرز مقررات دراسية تتناول مهارات اللغة العربية في تعيينات مستقلة:

- تعيين دراسي لطلبة اللغة العربية، يتناول العربية من حيث هي حاملة للتجربة الحضارية العربية الإسلامية، مركزة على فنون العربية وأفنانها المتعددة.
- تعيين دراسي لطلبة الشريعة، يتناول أهمية المعرفة اللغوية في فهم النصوص الدينية والشرعية ، وصولاً إلى تحديد الأحكام الشرعية والقضاء بها.
- تعيين دراسي لطلبة القانون، يتناول أساليب العربية في التعبير عن الأغراض بدقة، بحيث يكون القانوني قادراً على ضبط كلامه وتقييده بما يريد؛ انسجاماً مع النصوص القانونية الصارمة.
- تعيين دراسي لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية، يتناول كيفية إبرام العقود التجارية وصياغة نصوصها صياغة دقيقة مضبوطة تبين الحقوق والواجبات، واستخدام العربية استخداماً مبيناً عن البنود المتفق عليها بين المتعاقدين.
- تعيين دراسي في الصيدلانيات، يتناول دقة اللغة العربية في التعبير عن محتوى الدواء واستخداماته وكيفية حفظه وتعاطيه.

كل ذلك بلغة عربية مبينة، مؤسسة على قاعدة مصطلحية متينة تتمثل في معجمات اصطلاحية متخصصة أحادية اللغة.

فإذا ما تهيأت لنا مثل هذه الفرصة، أمكن لكل مختصٍّ أن يجد ممارسة لتخصصه بلغة عربية سليمة، ما يوفّر له مهارات التواصل مع نظرائه من المختصين، ويدربه على استخدامها استخداماً دقيقاً ومنضبطاً يفي بحاجات التخصص الذي يعمل به.

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا المنحى في تعليم العربية لأبنائها يواجه عقبات كثيرةً ، أهمها تدريس كثير من العلوم في الجامعات العربية بالإنجليزية.

وأما الجدوى التي يحققها تدريس العربية وفقاً لهذا المنحى فتتمثّل في التأسيس للغة العربية العلمية في مختلف الاختصاصات، وإرساء تقاليد الكتابة العلمية الرصينة المبنية على دقة الاستخدام وضبط المصطلح وتنظيم المعلومات. ولا شك أنه سيخدم المصطلح الموحَّد ويعمل على إشاعته ونشره. ولعل مما يشجع على تبني هذا المنحى كثرةُ المعجمات الاصطلاحية المتداولة (الأحادية والثنائية).

وظاهر أن هذه العوامل كلّها:

- **تعليم العربية لأغراض خاصة.**
- **ضبط المصطلح وإشاعته.**
- **تأسيس اللغة العربية العلمية.**

توفّر مقدِّمات ممتازة لدخول عصر المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود..........بلغة عربية، وبألسن عربية، وبأيدٍ عربية.

- تطوير تعليم اللغة العربية

لا يختلف اثنان على أن اللغة مرآة عاكسة لأوجه النشاط الإنساني المختلفة، فإنْ رَقِيَ أداء المجتمع رقيت اللغة ، وإن تخلّف إنتاج المعرفة تخلفت اللغة عن التعبير عن المعرفة التي أنتجتها المجتمعات الأخرى بلغاتها الخاصة. وليس التأخر في المجتمع العربي، في الجانب التربوي، مقتصراً على اللغة العربية وأساليب

تدريسها ومحتويات مناهجها حسب، فإن ذلك ينسحب على جميع العلوم والمعارف التي يدرسها الطلبة العرب في بلادهم.

ولكن التركيز على اللغة العربية هو أساس الأمر كُلّه؛ إذ ينبغي أن تكون هي لغة التعليم الرئيسة في البلاد العربية، وإصلاح شأنها، تنظيراً وتعليماً وطرائق تدريس، هو القاعدة الرئيسة للإصلاح.

ولعل أهم مظاهر أزمة العربية تتمثل في قضيتين محوريتين: **قضية ضعف الطلبة في اللغة العربية وكثرة أخطائهم في أدائها**، كتابة وقراءة وتعبيراً واستماعاً،**وقضية أساليب تدريس العربية وطرائقها**.

ولا شك أن أبناء العربية يعانون ضعفاً واضحاً وقصوراً فاضحاً يقصِّر عن بلوغ مستوى الكفاية المؤمَّل لتأسيس معرفة لغوية نفعية (وظيفية) تمكّن مالكها من ممارسة عمله المتخصص بلغة عربية سليمة تخلو من العاهات النحوية والإملائية والأسلوبية.

يرى **نهاد الموسى**: "أن الطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ: إنما يُحَمْحِمُ بأصوات متعثّرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبِّرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامة، لا يحبُّ القراءة.

والطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب؛ فهو كثير الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، ويستعمل الألفاظ استعمالاً قلقاً.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع؛ ذلك أنه لا يُحْسِنُ الاستماع ابتداء، فإذا أظهر الاستماعَ تبيّنَ أنه لا يُحْسِنُ استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع إلى محاضرة فلا يتمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور

عليه في تلخيص آنيٍّ بارع دالّ، أو تجده منكبّاً على نسخ ما يسمع حَسبُ!"[٢٨].

ثم تراه يفصّل القول في أسباب هذا الضعف، وهي عنده[٢٩]:

- **الخلل البنائي الذي يعتور المناهج الدراسية في العربية**؛ وذلك أنها لم تُبْنَ على نسق علمي مضبوط يتفطّن إلى الاعتبارات اللغوية، فترى موضوعات الكتاب تتداخل تداخلاً مُشتّتاً يصعب على المعلم، مع هذا التشتت، أن يجد لها سلكاً ناظماً أو رباطاً جامعاً سوى التراكم.
- **وهذا مترتب على الأول، ومفاده أن الذين يرسمون المنهاج يأخذون أنفسهم بأسس تربوية ونفسية، ويغفلون، غالباً، جوهر المادة وهو العنصر اللغوي.**
- **الاستخفاف باللغة العربية؛ وإنما يكون ذلك عندما يعهد المسؤولون بمهمة تعليم العربية إلى غير المختصين، بحجة إتمام النصاب التدريسي أو غيره من "التراتيب" الإدارية.** ولعل أولئك يَصْدُرون عن مقولة أو يصرِّحون بها: أن هذه لغتنا، ولسنا محتاجين إلى كثير علم لتعليمها، وما عرفناه عن لغتنا من حيث هي كلام يومي، لا من حيث هي نظام لغوي متكامل لا يعرفه بالوعي إلا مَن تخصص فيه، يكفينا ويؤهلنا لتدريسها؛ فماذا يضيرنا أو يضرُّنا إن علّمها معلّم التربية الفنية أو الرياضية!!!

ثم إنه لمّا استقام عرض الحال لنهاد الموسى ، على النحو الذي رأينا، رأى أن ينهد لوضع مشروع لغوي يتلمس فيه مواضع الضعف، محاولاً معالجتها معالجة علمية قائمة على رؤى خاصة تستهدي بهدي اللسانيات التطبيقية ومرئيات التخطيط اللغوي، فكان أن تمثّل مشروعاً يتفأّل به إصلاح الحال والخروج من دوامة الضعف المتراكم. وينطلق هذا المشروع[٣٠] من طبيعة اللغة في تحديد محتوى المنهاج والكتاب. وهو يصدر صدوراً لسانياً خالصاً يُطبَّق على ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى موضوعي؛ يُقْصَدُ منه استصفاء صورة العربية الفصحى في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأداءات الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إنْ أخذ بها المتعلم أمِنَ العامية والتردد والتلعثم. ولا يتحصَّل لنا ذلك إلا إذا انتحينا منحى إحصائياً نتوفَّر فيه على مادة تصدق أن تكون ممثلة للعربية في مستوياتها المختلفة وعصورها المتعددة، فإذا تهيأ لنا ذلك صنَّفنا القواعد المستنبطة وَفْقَ مدى الشيوع والتكرار، فنأخذ بالشائع المتداول كثير الدوران ونَذَرُ النادر والقليل والشّاذ. وهكذا نتخلص من حرج عظيم؛ أن نساوي قاعدة عامة تدور في كل سطر أو كل جملة بقاعدة لا تكاد تعرض في نَصٍّ أو كتاب كاملٍ إلاّ نادراً.

الثاني: مستوى وظيفي؛ نتغيا فيه الوقوف على أوجه استعمالنا اللغة وتحققاتها الوظيفية في أمثلة ناجزة، وهذا ما درج التربويون على تسميته المهارات الدراسية: القراءة الصامتة والجهرية، والتعبير الشفوي والكتابي، والاستماع، والخط. وينبغي أن تنطلق المعالجة هنا من التحقق من الأهداف المرجوَّة وضبطها ضبطاً مُحْكَماً يسهل معه الانطلاق بخطى إجرائية تحقق المساعي المنشودة. وهكذا نصير إلى ضبط الأهداف الخاصة بكل مهارة من الأول.

الثالث: مستوى الطريقة في التأليف والتعليم.

ويمثل هذا المستوى الوجهةَ التطبيقية التي ينبغي أن ينتهي إليها المستويان الأولان، ويتوزع مسؤوليةَ هذه الوجهة هيئتان: هيئة المؤلفين، وهيئة المدرسين. ويضبط نهاد الموسى هذا المستوى بمقولتين لسانيتين تنبثقان من رؤية كلية شمولية، هاتان المقولتان هما:

مقولة: وحدة الشكل والمضمون. وإنما يكون ذلك باعتبار الشكل والمضمون حين التأليف، أو حين يبتدع المدرس أمثلته التي يهدف منها إلى تدريب طلبته على نسق لغوي ما، أو مهارة من المهارات اللغوية.

مقولة: وحدة مستويات اللغة. ومفادها أن اللغة بنية واحدة متماسكة، أما تقسيماتها الفرعية فإنما هي وسيلة يتخذها اللسانيون لدرس اللغة في

مستوياتها المتعددة، من ثَمَّ علينا أن نقدم اللغة،عند تعليمها، بنية متماسكة تحكمها قواعد وقوانين مضبوطة، تهيئ لمستوياتها الفرعية الانسجامَ والاتساقَ.

وأما الجانب الآخر من الأزمة فيتمثل في تقصير أساليب التدريس عن بلوغ المرام من تعليم العربية؛ وذلك أن معظم المدرسين يعانون نقصاً في كفايتهم المعرفية والعلمية في اللغة العربية، ويعانون نقصاً في التمكن من طرائق التدريس الحديثة في تعليم اللغات؛ فهم يتخرجون في الجامعة ثم فجأة يجدون أنفسهم أمام الطلبة، فلا يدرون ماذا يصنعون، فيتحول درس العربية إلى تلقين أو شرح مفردات أو قراءة عابرة، بدل أن يكون الدرس درساً في مهارات استخدام اللغة استخداماً وظيفياً صحيحاً يجمع بين متطلبات الأداء اللغوي السليم ومتطلبات الموقف والسياق وما يتضمنانه من عناصر كالمخاطب وعلاقته بالمتكلم، والمكان الذي يجري فيه الخطاب(٣١) ...إلخ.

ويزيد الطِّين بِلَّة ادعاء كثير من التربويين أن تعليم اللغة العربية هو اختصاصهم، متجاهلين أنه تخصص بينيّ. والحادث أن تعليم اللغات صار أحد أهم مجالات اللسانيات التطبيقية، بل إن بعضهم حصر اللسانيات التطبيقية في تعليم اللغات، وانظر في كتب تعليم اللغة الإنجليزية تجدْ أنها موَشَّحة بعبارة "قسم اللسانيات التطبيقية"!

ولعل لنا في هذا الأمر دليلاً؛ أن نستفيد مستخلصاتِ اللسانيات النظرية في تعليم العربية، والتأسيس لطرائق تصنيف جديدة في مناهج اللغة العربية، كالتي وضعها نهاد الموسى، تعتمد على مقولات لسانية مثل(٣٢) الكفاية اللغوية، والكفاية التواصلية، والوظيفية، ووحدة الشكل والمضمون، وبنائية اللغة، والنص والسياق، والبنية العميقة والبنية السطحية.......إلخ.

ولعلنا نبتكر طرائق تدريس جديدة توائم اللغة العربية، وتستفيد من المفاهيم اللسانية: التواصل، والسياق والكفاية التواصلية، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ... إلخ.

وأما الوجه الآخر الذي تقتضيه مواكبة العصر فيتمثل في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها[٣٣]. وقد ظهر لنا أنه يمكن استثمار معطيات المعلوماتية واللسانيات الحاسوبية في تعليم العربية، ويمكن تنفيذ ذلك على الأنحاء الآتية:

- تصميم برامج خاصة لتعليم مهارات اللغة العربية جميعها، واستثمار الوسائط المتعددة في تحقيق أهداف الدرس اللغوي، وتحويله إلى درس ممتع بعد أن كان مملاً؛ إذ يمكن لنا أن نُدَرِّسَ قصيدة جاهلية، مثلا، مسجلة بصوت أحد الشعراء العرب المميزين، مشفوعة بمشاهد تتعلق بجو القصيدة والبيئة الجغرافية التي أُبدعت فيها القصيدة على غرار (الفيديو كلب) والقياس مع الفارق.
- تصميم برامج تعليمية تقوم على مبدأ التخاطب بين الإنسان والآلة في موضوعات حوارية ، أو على هيئة أسئلة مباشرة وإجاباتها.
- تشجيع النشر الإلكتروني باللغة العربية ودعم المواقع التي تُعَلِّم العربية أو تقدم معلومات عن اللغة العربية. وقد بدأت تظهر حديثاً مواقع متميزة لتعليم العربية ومهاراتها المتعددة.
- إدخال التعليم الإلكتروني إلى مراحل التعليم العام، كما يحدث الآن بخطوات جريئة في الأردن.
- تشجيع الكتاب الإلكتروني.

وظاهر أن هذه الإجراءات وأمثالها ستعزز فرص التعلم الذاتي وتخرج العملية التعليمية التعلمية عن سَمْتِها التقليدي القائم على مركزية المعلم وسلبية المتعلم، كما أنها ستقوي الملكة اللغوية والأداء اللغوي للطالب، ولا سيما أن معظم الحواسيب المتداولة في العالم العربي،على التعميم، مزودة ببرامج التدقيق النحوي والصرفي والإملائي.

التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره

والحديث عن المصطلح وقضاياه حديث طويل مستفيض، أكثر الدارسون العرب في تناوله، ولعل تناولي هنا سيقصر عن الوفاء بالغرض، لذا سأكتفي بالإلماح إلى القضية في سياق عرض القضايا الأخرى، إذ لا يخلو أي حديث في هذا البحث من ذكر المصطلح. وللقارئ أن يعود لأدبيات الموضوع، وهي كثيرة جداً، ولا سيما إصدارات مكتب تنسيق التعريب (مجلة اللسان العربي مثلاً)، ووقائع مؤتمرات التعريب التي عقدتها مجامع اللغة العربية المتعددة.

المبحث الثالث
مَنْزِلةُ العربيةِ في بناء مُجْتَمَعِ المعرفة العربي

قد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ألفين وثلاثة إلى عَدِّ اللغة العربية مرتكزاً أساسياً في بناء مجتمع المعرفة المنشود؛ وذلك أن "دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري؛ لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. واللغة محورية في تقانة المعلومات؛ إذ إن معالجتها بواسطة الحاسوب هي محور هذه التقانة وأساس الذكاء الاصطناعي. واللغة هي الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة: الفلسفة والعلوم الإنسانية والطبيعية والفنون. ومجتمع المعرفة، وهو مجتمع التعلم مدى الحياة، يرتكز على اللغة، سواء أكانت لغة إنسانية طبيعية أم لغة برمجة اصطناعية أم لغة جينية بيولوجية. وهي ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنسانية والأساسية في مجتمع المعرفة، وفي عالم المال والتجارة والسيطرة السياسية والأيديولوجية على أجهزة الإعلام الجماهيرية، فضلاً عن صناعة الثقافة. بوجه عام تحتل اللغة والخطاب المعرفي الذي يخدم مصالح النظم والمؤسسات والأسواق مكانة لا مثيل لها"(٣٤).

ومن هنا تكتسب اللغة العربية مكانة مرموقة في تأسيس مجتمع معرفة عربي، يتلقى المعرفة بالعربية ويتفاعل معها ويعيد إنتاجها بالعربية، حتى تصير اللغة العربية هي وسيلة التواصل المعرفي في البلدان العربية ثُمَّ الإسلامية.

وظاهر أن اتخاذ العربية لغة للتواصل العلمي والمعرفي واستبدالها بالإنجليزية سيحيل المعرفة من ميزة نُخْبَوِيَّة، تقتصر على مَنْ يتقنون الإنجليزية أو الفرنسية، إلى معرفة عامة يطلبها كل عربي بلغته الأم. وحين يكون الحاسوب **عربياً** يصير كل عربي قادراً على الوصول إلى مصادر المعرفة التي يشاء.

وقد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى وضع رؤيا استراتيجية لبناء مجتمع المعرفة العربي، ويظهر أن اللغة العربية مهيأة لتلعب دوراً فاعلاً في هذا البناء؛ وذلك أن تزايد أهمية البعد اللغوي في تقنيات المعلومات والاتصال، ولا سيما بعد انتشار الإنترنت، يمكن أن يفضي إلى أن تصبح اللغة العربية من أهم مقومات التكتل العربي المعلوماتي ومقابلة التحدي الذي تواجهه البلدان العربية في المنطقة(٣٥).

ومن عناصر هذه الرؤيا "اعتماد المدخل الثقافي لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل"(٣٦).

اللغة العربية والنفاذ إلى مصادر المعرفة

قد شهد العالم، أواخر القرن الماضي، تطورات هائلةً في مجال التقنيات الحديثة وتطبيقاتها العملية، أدت إلى تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية في دول العالم المتقدم ولا سيما الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا. وصار هذا العصر يوصف بأنه عصر المعلومات وعصر انفجار المعلومات وعصر المعرفة. ولعل التطورات الهائلة التي حققتها شبكات الاتصالات ووسائلها والنظم الحاسوبية تكون أهم العوامل التي سهَّلت تحقيق ذلك.

فقد ازدهرت وسائل البثّ الفضائي على نحو لا مثيل له، وصارت ساعات البث متواصلة لا تنقطع على مدار الساعة، وصار بمُكْنتنا متابعة الأحداث العالمية في اللحظة نفسها التي تحدث فيها، وصار مفهوم "**القرية الكونية**" واقعاً مشهوداً بعد أن كان حلماً من عالم الغيب. ثم أصابت علومُ الحاسوب النظرية والتطبيقية قفزاتٍ هائلةً انعكست واقعاً مشهوداً على شبكة الإنترنت؛ إذ صار بإمكانك تصفُّحُ ملايين الأوراق العلمية والبحثية والإخبارية في أوقات قياسية ودون حاجة إلى انتظار ساعات أو أيام لتحصيل معلومة أو كتاب أو بحث علمي!

وقد هيأت هذه النقلات العلمية الراقية للمجتمعات التي حققتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فرصة ممتازة **لتسليع المعرفة؛ أي** جعلها سلعة تباع وتشترى، وتمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي، كما هيأ لها فرصة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول التي تحتاج هذه المعرفة لتنمية مجتمعاتها، فكفلت لها القوانين الصارمة التي تحميها، ولعل أهم هذه القوانين قانون الملكية الفكرية الذي فرضته أمريكا على الدول التي تستورد منتجاتها المعرفية كالبرامج الحاسوبية والكتب العلمية وحقوق التأليف والنسخ الأصلية وحظر الاستنساخ والتقليد والتزوير و(القَرْصَنة) ...إلخ.

وهكذا صار بإمكان الأفراد والدول شراء المعرفة بأثمان تتراوح بين الزُّهد والفُحْش؛ وصار ممكناً شراء مقالاتٍ وبحوث علمية عبر الشبكة العنكبوتية متى تريد وبالثمن الذي تريد. وهذا ساهمٍ في ازدهار التجارة الإلكترونية.

وأمام هذا **الانفجار المعرفي** و"**الإفراط المعلوماتي**" أو "**حِمْل المعلومات الزائد**" تبرز أهمية اللغة كونها وسيلة التعبير الرئيسة والأداة الوحيدة الناقلة لهذه المعلومات، وهي وسيلة حفظها وتداولها وتخزينها وإنتاجها.

ولعل **العولمة** بوسائلها التنظيرية والعملية قد أدت إلى آثار كثيرة أصابت جوانب الحياة كلها، وكان من أبرز آثارها "**العولمة اللغوية**" التي أثارت نزعات

الدفاع عن اللغات المحلية والوطنية أمام هيمنة الإنجليزية وطغيانها الجارف، من حيث إن هذه اللغات حاملة لِهُويَّات تلك الأمم وتراثها ومنجزاتها(٣٧).

ولا يختلف اثنان على أن اللغة الإنجليزية حققت تفوقاً لافتاً في هذا العصر، وذلك محمول على جملة أسباب تتمثل في(٣٨) أنها لغة:

- الدولة المهيمنة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومعرفياً.
- البحث والنشر العلمي.
- الحاسوب؛ إذ صُمِّمَ أصلاً ليوافقها.
- النشر الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية(الإنترنت).
- أجنبية في معظم مدارس العالم، إذ هي اللغة الأولى في العالم من حيث تدريسها لغير الناطقين بها.
- التعليم العالي في كثير من دول العالم.
- الإعلام والمؤسسات الإعلامية العالمية ووكالات الأنباء الكبرى.

وهذه بعض الإحصائيات التي تكشف عن هيمنة "الإنجليزية" في مجال الإعلام(٣٩):

- ٦٥% من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية.
- ٧٠% من الأفلام ناطقة بالإنجليزية.
- ٩٠% من الوثائق المختزنة في الإنترنت بالإنجليزية.
- ٨٥% من المكالمات الهاتفية الدولية تتم بالإنجليزية.

واللغة العربية إحدى أهم اللغات التي دخلت حلبة الصراع اللغوي مع الإنجليزية، وصار مفهوم العولمة اللغوية يتسرب إلى الدراسات اللسانية العربية المهتمة بالوجهة التقابلية ودراسات الاقتراض اللغوي.

ولَمّا كانت اللغة هي حاملة المعرفة والمعلومات فإن النفاذ إلى مصادر المعرفة والمعلومات يقتضينا معرفة اللغات التي دُوِّنت بها المعرفة. وظاهر أننا في العالم العربي محتاجون، للنفاذ إلى المعرفة، إلى لغتين رئيستين: **العربية والإنجليزية**، وقد نحتاج إلى الفرنسية وغيرها من اللغات.

ولا شك أن الوصول إلى مصادر المعرفة، بأي لغة كانت، مُحتاج إلى توافر بنية تحتية أساسية قوية ومتينة في مجال الاتصالات والإعلام والحاسوب؛ وذلك أن هذه البنية الصلبة هي العامل الأساسي في الوصول إلى المعرفة؛ لأن وسائل المعرفة التقليدية (الفهرسة، والبحث اليدوي، والحساب اليدوي، التوثيق اليدوي....) ما عادت تصلح في هذا العصر بالنظر إلى الوقت والجهد الذي تحتاجه، وبالنظر إلى قلة العائد من الطرق التقليدية، كما أن تعاظم المعرفة وتوالدها على النحو الذي نراه يسحق هذه الطرق التقليدية ويسحق الدول التي ما تزال تتبعها، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية.

وقد بدا لنا أن **اللسانيات الحاسوبية** مرشحة لتؤدي دوراً محورياً ومركزياً في بلوغ المعرفة ومصادرها؛ وذلك أن تطويع الحاسوب للعربية كان الخطوة الأولى لدخول عصر المعرفة ومحو الأمية الحاسوبية في العالم العربي.

ومع ما بلغته التطبيقات الحاسوبية العربية فإنها ما تزال تحتاج إلى مزيد بحوث وتطوير وتحديث؛ حتى يصير أثرها فاعلاً وظاهراً في تنمية المجتمعات العربية. وتنبغي الإشارة إلى أن تطوير الدراسات اللسانية العربية، على ما رأيتَ في المبحث الثاني، هو المنطلق لتحقيق إنجازات تقنية ملموسة، ولعل الفروع اللسانية التالية تكون حاسمة في حَوْسبة العربية ومعالجتها:

- تحليل الخطاب؛ منطوقه ومكتوبه، وتنوعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- نحو النص ولسانيات النص.
- دراسات المعجمية والمصطلحية.

وتتمثل أهمية تطوير هذه الفروع في أنها ستهيئ لنا وسائل لغوية وفكرية ومنطقية مضبوطة لتحليل بنية النص العربي وأفكاره الرئيسة وما يتفرع منها من أفكار، وهذا كله يُقَدِّم لفهم النصوص العربية وتحليلها إلكترونياً. والتطور في هذه الفروع النظرية سيوفر لنا فرصة ممتازة لتطوير عدد كبير من تطبيقات

معالجة العربية آلياً ولا سيما في: توليد الكلام العربي آلياً، واستنطاق النصوص، وتحليل النص إلى أفكاره الرئيسة والفرعية، وتخليق النص، والبحث والاستنتاج.

"ويتطلب تطوير مثل هذه الوسائل استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آلياً، وصنع آلة استنتاج مصممة على وجه الخصوص للغة العربية. وهذا يعني أنه يتوجب على البحث اللغوي العربي أن يخص بالاهتمام المتعاظم مطالب إنتاج الوثيقة الإلكترونية العربية وإكسابها جدارة السريان عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن ذلك الأمورَ المتعلقةَ بقابليتها للقراءة (المقروئية) والبحث والاختزال والتشعب النصي (hyber text) والترابط النصي"[٤٠].

أما مصادر المعرفة المُدَوَّنة بالإنجليزية، وهي جُلُّ المعرفة، فلا سبيل إلى بلوغها وتحصيلها إلا بالتعريب والترجمة، وأما التعريب فما كان متعلقاً بالمصطلحات العلمية، وأما الترجمة فما كانت متعلقة بالنصوص الكاملة، بحوثاً أم كتباً أم موسوعات.

وإنما كانت الترجمة أساس النفاذ إلى المعرفة؛ لأن معظم المعرفة قد أُنْتِجَت ونشرت وحُفِظَت باللغة الإنجليزية. وللوصول إليها ينبغي أن نسلك أحد سبيلين:

الأول: تعليم المجتمع العربي اللغة الإنجليزية حتى يبلغ مرحلة الكفاية العامة بها أولاً، ثم ليبلغ مرحلة الكفاية التخصصية، وهذا الأمر، إن سلّمنا بجدواه، يحتاج إلى نفقات هائلة لا تكفيها عوائد النفط العربي، كما أنها تحتاج عدة عقود من السنين، نكون فيها قد أنفقنا طاقاتنا وأموالنا دون أن نلحق بركب المعرفة المتسارع!

الثاني: الترجمة ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية. وهي الطريق الأنفع في توطين المعرفة العلمية في المجتمع العربي.

أما قضية **المصطلح** فهي قضية شائكة ومحتاجة إلى دراسات طويلة لا يطيقها البحث. وأما الترجمة فهي وسيلة قديمة لنقل العلوم من لغة إلى أخرى، ولا تخلو حضارة من الحضارات من تجارب الترجمة والنقل من الحضارات المتقدمة عليها زمنياً أو علمياً. فقد نجحت حركة الترجمة العربية في العصرين الأموي والعباسي في بناء مجتمع معرفة عربي إسلامي حين نقلت كثيراً من العلوم التي لم يعرفها العرب أو لم يكونوا يتفوقون فيها. ثم كان الفتح الإسلامي للأندلس نعمة كبرى على أوروبا؛ إذ كانت الأندلس معبر العلم العربي المتفوق إلى أوروبا، وعلى منجزات هذا العلم قامت مقدمات الحضارة الغربية الحديثة.

وعلى مرِّ الزمن كان الجهد البشري والعقل الإنساني هو القائم بأعباء الترجمة وتدقيقها وتحريرها وإخراجها على نحو يهيئ النصوص المترجمة لتسهم في نشر العلم والمعرفة. ومهما يكن من مميزات هذه الترجمة البشرية، من حيث الدقة والأمانة، فإنها تبقى مقصِّرة عن بلوغ الحدِّ المؤَمَّل من المعرفة في زمن انفجار المعلومات وتعاظمها؛ وذلك أنها تستنفد وقتاً طويلاً وجهداً إنسانياً هائلاً، ينضاف إلى ذلك التقصير عن المواكبة؛ أقصد أن سرعة توالد المعلومات تتجاوز القدرة الإنسانية على الترجمة المواكِبة للإبداع، فقد نشرع في ترجمة كتاب صدر قبل عامين، ونحتاج إلى عام واحد لإنجازه، فإذا فرغنا من الكتاب في الوقت المضروب وجدنا أن المعلومات التي يحتويها صارت قديمة!

وأمام تقصير الترجمة الإنسانية، من حيث سرعة الإنجاز، كان لابد من البحث عن وسيلة جديدة تحقق المطلوب بسرعة توائم العصر ومتطلباته، وكان طبيعياً أن ينبع الحل من اللسانيات الحاسوبية ومعالجة اللغات الطبيعية آلياً، فكانت الترجمة الآلية[٤١]. ومعلوم أن الترجمة الآلية كانت أول تطبيقات اللسانيات الحاسوبية، بل إنها منتهى الغاية التي تسعى إليها.

ولقد شهدت اللغة الإنجليزية ولغات أخرى تطوراً ظاهراً في الترجمة الآلية، تمثل ذلك في برامج دقيقة للترجمة من الإنجليزية إلى غيرها من اللغات والعكس. وأنجزت شركات الحاسوب برامج تجارية للاستخدام الشخصي والمؤسسي

معتمدة على ذخيرة هائلة من برامج المعالجة اللغوية: النحوية والصرفية والإملائية والمعجمية. كما أنتجت الشركات الكبرى معدات خاصة بالترجمة الآلية كالمترجم الآلي والمعاجم الإلكترونية ثنائية اللغة. ثم كان التوسع في استخدام الإنترنت عاملاً حاسماً في الاعتماد على الترجمة الآلية؛ إذ انتشرت برامج الترجمة الآلية على الشبكة، أكانت مدفوعة أم مجانية.

أما الترجمة في العالم العربي، أكانت بشرية أم آلية، فإنها تعاني ما تعانيه وجوه البحث العلمي والإنتاج المعرفي في الوطن العربي. يعرض **شوقي جلال أمين** لواقع الترجمة في الوطن العربي ويشخص حالها الراهن قائلاً: "والملاحظ عموماً أن الترجمة في وطننا العربي أضحت نوعاً من الترف الذهني في الغالب الأعم للاستهلاك، أو أنها مجرد جهد من أجل نقل معلومات فحسب، وتخضع لمبدأ الربح التجاري. إنها تفتقر إلى البرامج على المستويين القُطْريّ والقومي ومن ثَمَّ لا علاقة لها بمحاولة منهجية لدراسة الواقع بلغة التطور أو التطوير الاقتصادي الاجتماعي والثقافي. إنها لا تخضع للتخطيط، بل هي نشاط عفوي ارتجالي وتجاري، بمعنى أنها لا تعبر عن نشاط اجتماعي في صالح حراك مجتمعي هادف يسهم في الانتقال بالمجتمع من حال إلى حال آخر، أي من طور التخلف إلى طور النهوض بحسب رؤية مستقبلية مدروسة مُسَبَّقاً وتصوغ الوعي الاجتماعي.

ولكي يكون للترجمة دورها لا بد من أن تكون نشاطاً اجتماعياً ومؤسسياً يمثل عنصراً متكاملاً في استراتيجيا ثقافية هي بدورها وجه لاستراتيجيا تنموية شاملة، وبهذا الشكل تشكل تياراً سائداً، وجناحاً آخر للإبداع الداخلي، بحيث يعبران معاً عن التوجه الفكري والتنموي للمجتمع في حركته المستقبلية. ومن ثَمَّ تكون الكتب المترجمة دالة وشاهداً على المضمون الفكري للتطور الاجتماعي والبناء الحضاري للذاتية القومية في اتصالها التاريخي وتواصلها الحضاري الإنساني"(٤٢).

وتواجه الترجمة العربية تحديات كثيرة تحول دون إسهامها في حركة التنمية والتنوير وتأهيل المجتمع العربي لدخول عصر المعرفة. ولعل أهم هذه التحديات تتمثل في غياب التنسيق والتخطيط لمشروعات الترجمة في الأقطار العربية، رغم وجود مؤسسات رسمية تتحمل مثل هذه الأعباء، كمكتب تنسيق التعريب، والمؤسسة العربية للترجمة، وجمعيات المترجمين المنتشرة في البلدان العربية، وحديثاً مؤسسة البابطين للترجمة(٤٣).

وأما واقع الترجمة الآلية العربية فلا يختلف كثيراً عن واقع التطبيقات الحاسوبية في اللغة العربية. لكن هذا لا ينفي وجود محاولات جادة لإيجاد نظم ترجمة آلية قادرة على ترجمة النص العربي إلى الإنجليزية والعكس، وقد شهدت الأسواق العربية طرح برامج للترجمة الآلية تباع على هيئة برامج مستقلة مخزنة على أقراص مدمجة، أو على هيئة برامج ملحقة بعتاد الحاسوب الشخصي. كما شهدنا ظهور خدمات الترجمة الآلية عبر مواقع الانترنت المختلفة المدفوعة والمجانية(٤٤).

ولا يختلف اثنان على أن الترجمة الآلية المتقنة كفيلة بردم الهوة الزمنية والمعلوماتية التي تفصلنا عن الغرب، أو قُلْ: إنها ستقربنا من عصر المعرفة والمعلومة. وبيان ذلك أنها ستوفر لنا المعرفة بلغتنا العربية التي نعرفها جميعاً، ويَبْعُدُ مع هذا أن تكون المعرفة نُخْبَويَّة تقتصر على من يتقنون الإنجليزية، ما يجعل جميع أبناء المجتمع العربي يسهمون في التنمية الشاملة، إذ إن تنمية القوى البشرية هي أساس عمليات التنمية الأخرى.

ويمكن للترجمة الآلية الراقية أن تسرّع في عملية التعريب عموماً وتعريب المصطلحات خصوصاً؛ إذ تسهم في حل عقبات التعريب في الوطن العربي، من حيث تخزين المصطلحات في بنوك مصطلحية نعود إليها في الترجمة. كما أن تراكم النصوص المترجمة سيوفر لنا ذخيرة نَصِّيَّة هائلة نستطيع الرجوع إليها عندما نترجم نصوصاً في فروع علمية متشابهة، كل ذلك ينضاف إلى سرعة الإنجاز ودقة الترجمة وتوحيدها وتنسيقها.

ولا ينكر عاقل أن الترجمة الآلية تحتاج إلى جهود تنظيرية هائلة في اللسانيات، ولا شك أن ترقية الدراسات اللسانية العربية ستسهم في ترقية الترجمة الآلية العربية، ولا سيما أنها تعتمد على قاعدة ضخمة من المعطيات اللغوية المحوسبة؛ فهي تحتاج إلى معاجم ضخمة تتوزع بين معاجم لغوية ومعاجم اصطلاحية، قد يصل عدد مفرداتها إلى الملايين. ثم إنها محتاجة إلى تحليل صرفي عميق يميز الأبنية الصرفية في اللغة العربية وغيرها من اللغات المنويّ الترجمة منها وإليها، ثم تحليل عميق ودقيق لنظام الجملة والتركيب. ولا بد أن يُشْفَعَ البرنامج بمعجم للعبارات الاصطلاحية ذات المغزى الثقافي الخاص باللغتين المترجم منها والمترجم إليها. وكل ذلك ينطلق من دراسات تقابلية تستغرق النظام اللغوي للغات المستخدمة استغراقاً دقيقاً ومضبوطاً.

اللغة العربية ونقل المعرفة واستيعابها

العلاقة بين اللغة والمعرفة علاقة معقدة ومركبة ومتشعبة، ولكن الوجه الظاهر منها أن اللغة هي وسيلتنا في التعبير عن المعارف والعلوم والأفكار، وهي وسيلتنا التي نحفظ بها المعارف ونختزنها ونعيد توظيفها بها. ويظهر أن كل لغة، من حيث هي لغة مكتفية بذاتها ومغنية لأصحابها في تحقيق أغراضهم، قادرة على استيعاب المعارف المختلفة من حيث هي معلومات ومفاهيم وأفكار مصوغة برموز لغوية تواضع عليها المجتمع الناطق بتلك اللغة. وليست قدرة اللغة على استيعاب المعارف مرتهنة بخصائص لغوية على التعيين، كطبيعة النظام النحوي، أو تركيب الجملة، أو المعجم. وإنما يرتهن ذلك بالفعالية الحضارية والإنجاز العلمي للناطقين باللغة، وهذا الإنجاز العلمي والفعالية الحضارية يَمْثُلان في حراك اجتماعي يؤثر في اللغة ويجعلها تستجيب بوسائلها الداخلية والصياغية لذاك الحراك الاجتماعي وما يترتب عليه من فعالية علمية تسهم في الحركة التنموية للمجتمع. ومن هنا فإنه لا فضل للغة على أخرى إلا ما يكون من فضل أهلها في الإنجاز الحضاري والتقدم العلمي، وليست المكانة التي آلت إليها

الإنجليزية الآن محمولة على خصائصها اللغوية، وإنما لأنها لغة أهل العلم والتقدم والقوة والهيمنة(٤٥).

وتأسيساً على ذلك تمتلك العربية فرصاً متكافئة مع غيرها من اللغات، لتسهم في نقل المعرفة واستيعابها وتوطينها في العالم العربي، وإنما يكون ذلك بالترجمة والتعريب. أما الترجمة، البشرية والآلية، فقد عرضنا لها في موضوع "**النفاذ إلى المعرفة**"، وأما التعريب فلنا فيه حديث مفصل قادم.

وينبغي أن نسلم بأطروحة البحث الرئيسة: إنه لا يمكننا أن نؤسس مجتمع معرفة عربي بغير لغتنا العربية، ولا يمكن أن ننقل المعرفة من "**النُّخْبَويَّة والاصطفائية**" إلى الجماهير العربية إلا بلغة هذه الجماهير.

ويمثل تعريب التعليم الجامعي أساس عملية التنمية العلمية والاجتماعية في الوطن العربي، كونه سيجعل المعرفة والعلم متاحين بالعربية للجميع، ما ييسِّر توطين المعرفة في البيئة العربية.

ويتحمل التعريب بقضايا حضارية محورية هامة في الثقافة العربية، ولا سيما أن المعرفة التاريخية والحضارية التراثية العربية قد حُفِظت ونُشِرت بالعربية، فالتنكب عن استخدام العربية في بناء المعرفة سيخلِّف في المجتمع العربي انفصاماً ثقافياً ومعرفياً لا تحمد عواقبهما، وسيكرس التبعية العلمية والثقافية والاقتصادية لأمريكا.

ويبدو التعريب مُلِحّاً بالنظر إلى دول العالم المتقدم والنامي التي بنت معرفتها ونمَّت مجتمعاتها بلغاتها القومية؛ إذ "إنك لا تكاد تجد بين أمم العالم، صغيرها وكبيرها، أمة تقدم العلم لأبنائها بغير لغتهم سوى في عالمنا العربي المتعثر؛ فلا صعوبة كتابة اللغة اليابانية أو الصينية، ولا صغر حجم بعض دول أوروبا، ولا فقر بعض دول آسيا، ولا شُحّ مصطلحات اللغة التركية، ولا موات اللغة العبرية، حالت دون أن تكون اللغة القومية هي لغة تدريس العلوم في تلك البلاد"(٤٦).

ولا شك أن التدريس بالإنجليزية محفوف بالمخاطر والمحاذير التي تجعل التعليم يقصِّر عن بلوغ الأهداف المرسومة في السياسات التربوية والتعليمية، ما ينعكس على جهود التنمية المجتمعية في شتى جوانبها. وما يزيد من احتمال تضاؤل النجاح المرجو من التعليم، حين يكون بالإنجليزية، أن نسبة هائلة من أبناء الوطن العربي يقصّرون عن بلوغ الكفاية الأساسية باللغة الإنجليزية؛ إذ إن إتقان الإنجليزية ينحصر في نخبة قليلة من أبناء المجتمع العربي، هم الذين تلقوا تعليمهم الأولي في مدارس أجنبية وتلقوا تعليمهم العالي في أمريكا أو أوروبا.

وظاهر أن التدريس بلغة لا يفهمها جُلّ الطلبة العرب سيجعل التعلم كالحراثة في الرمل؛ بلا جدوى ولا طائل. ولنا أن نتخيل الأمر على هيئة مقارنة بين العربية والإنجليزية(٤٧):

الموضوع المختار للمقارنة هو وحدة واحدة في علم الحاسوب، تقع في ثلاثين صفحة، يدرسها الطلبة باللغتين العربية والإنجليزية، بافتراض أن معظم الطلبة تلقوا تعليمهم المدرسي باللغة العربية.

وأبدأ العرض باللغة العربية:

- كم من الوقت يحتاج الطالب العربي لقراءة هذه الوحدة قراءة مسحية أولى ؟
- كم من الوقت يحتاج الطالب نفسه لدراسة الوحدة دراسة الاستيعاب والفهم؟
- ما هي الصعوبات اللغوية التي ستواجه الطالب وهو يدرس؟
- ما نسبة المادة العلمية التي استوعبها الطالب باللغة العربية؟
- هل تؤثر اللغة العربية، التي هي لغة الوحدة المطلوبة، في تحصيل الطالب العلمي، وما نوع هذا التأثير: سلبي أم إيجابي؟ وما مداه؟

فإذا انتقلنا إلى الوحدة نفسها باللغة الإنجليزية وجدنا الحال على النقيض تماماً؛ وبيان ذلك أن الطالب نفسه يحتاج إلى مهارات إضافية لا تتعلق بالمادة العلمية نفسها ولكنها تعد جسراً ينبغي تخطيه للوصول إلى المعرفة والمعلومة. فهو يحتاج إلى:

- معرفة لغوية جيدة جداً باللغة الإنجليزية تهيئ له التعامل مع المادة العلمية.
- معجم لغوي يستخرج منه معاني المفردات الصعبة، ولا نقصد هنا المصطلحات، فمهما بلغ الطالب العربي من معرفة الإنجليزية فإنه محتاج إلى المعجم، ولك أن تقدر الوقت الذي يحتاجه استخراج معنى خمسين كلمة مثلاً، وهذا رقم بسيط جداً بالنسبة لثلاثين صفحة باللغة الإنجليزية!!
- معجم اصطلاحي ثنائي اللغة؛ إذ سيعرض له عدد من المصطلحات الجديدة التي لم يألفها. وإذا افترضنا أن هذه الوحدة اشتملت على عشرين مصطلحاً وشروحات هذه المصطلحات، فكم من الوقت يحتاج لاستخراجها وتثبيتها في مكان قريب المتناول؟

وبعد، ألا تمثّلُ اللغة الإنجليزية عائقاً أمام بلوغ طلبتنا المعرفة التي يريدون؟ وألا ترى أن الطالب سينفق معظم وقته في عمليات ذهنية صعبة ومعقدة من الترجمة؟ ألا ترى أنه ينبغي أن يستوعب قواعد الإنجليزية ونظامها التركيبي ليعرف المطلوب ، وليبلغ المعرفة المرجوة؟ أترى أن من السهولة استيعاب المعرفة والعلم في بيئة عربية بلغة غريبة يجهلها غالبية أبناء المجتمع؟

ثم إن التدريس بالإنجليزية سيخلق عثرات كثيرةً أمام الطلبة والأساتذة، وسينعكس هذا نفسياً وعلمياً عليهم. فالمدرس الذي يقدم مادته بالإنجليزية معتمداً على مراجع إنجليزية مضطر إلى امتلاك المحاضرة كاملة، ولا يعدو دور الطالب هنا أن يكون متلقياً سلبياً حسب، ولعل هذا يُخلّف في المحاضرة جواً من الملل والكآبة والإحباط. فالأستاذ محبط لأنه لا يلقى أدنى تجاوب من الطلبة، ويشعر بأنه عاجز عن إفادتهم وإيصال المعلومات المطلوبة. وأما الطالب فإن جهله بالإنجليزية سيجعل الخجل والحرج يهيمنان عليه، خشية الزلل أمام زملائه، فلا يسأل أي سؤال ويمتنع عن التحاور والمناقشة. ومثل هذه الأحوال تتعارض مع نظريات التعلم واكتساب المعرفة التي تجعل العملية التعليمية التعلمية مشتركة بين المعلم والطالب، وتنفي جعلها عملية متمركزة حول المدرس.

ثم إنك إذا نظرت إلى الموضوع من زاوية ما بعد التخرج في الجامعة، هل سيتداول هؤلاء المعرفة التي حصّلوها بالإنجليزية؟ وهل سيعملون في قطاع يتعامل تعاملاً كاملاً بالإنجليزية في بيئة عربية كاملة؟ كم من هؤلاء الخريجين سيعمل في الخارج؟ وكم من هؤلاء سيتابع دراسته في أمريكا أو بريطانيا؟

"والتعريب خيار لا مناص منه انطلاقاً من أن التعليم باللغة الأم -أي العربية- هو الخيار الأمثل لاستيعاب دقائق العلوم والتقنيات ومن ثم اللحاق بركب التقدم العلمي؛ فدراسة العلوم باللغة الأجنبية لا تُمكِّن الطالب من استيعاب دقائقها وتفاصيلها كلها، ذلك الاستيعاب الذي يمكن صاحبه من الإبداع والاختراع وليس التلقي فقط، إذ إن الحاجز اللغوي سيبقى دائماً حجر عثرة في طريق الإبداع، والأبحاث التي تدعم هذه النظرية كثيرة"(٤٨).

فقد أشار كل من سليمان، وحافظ، والقاسمي، وحجازي، إلى أن الطلاب العرب يستوعبون العلوم الطبيعية على نحو أفضل عندما تُدَرَّس بالعربية. كما أشاروا إلى أنَ الإبداع في العلوم الحديثة لا يتم إلا باستيعاب دقائقها باللغة الأم. ويشير سليمان إلى أن مصر، تمثيلاً، لم تنتج إلا ١% مما تنتجه استراليا من البحوث الطبية، علماً أن مصر تدرس الطب بالإنجليزية منذ نحو ١٠٠ سنة(٤٩).

وبالرغم من أن التعريب في الوطن العربي قد بدأ منذ فترة طويلة، عقب استقلال البلاد العربية، ورغم اتخاذه أحياناً شكلاً مؤسسياً، إلا أنه لم يسهم كثيراً في التنمية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والمعرفية. ولعل ذلك يرتد إلى عوامل كثيرة منها:

- غياب التنسيق بين مؤسسات التعريب والجامعات والمجامع اللغوية.
- انعدام سلطة مجامع اللغة العربية ومؤسسات التعريب؛ إذ إنها لا تمتلك سلطة فرض المصطلحات والكتب المعربة على الجامعات والمؤلفين ودور النشر، ويساعد على ضمور هذه السلطة عدم وجود تشريعات حكومية عربية لحماية اللغة العربية تطبق بصرامة وقوة(٥٠).
- ضآلة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعريب والترجمة في الوطن العربي.

- تقصير وسائل الإعلام العربية في خدمة اللغة العربية وقضاياها الرئيسة كالتعريب والترجمة.
- تقصير كثير من الأساتذة الجامعيين العرب في أداء المهمة العلمية والتنويرية المنوطة بهم؛ فهم يُدَرِّسون بالإنجليزية، وينشرون بالإنجليزية، ويشاركون في مؤتمراتهم بالإنجليزية. فما الفائدة التي حصَّلها مجتمعهم منهم؟

ولا شك أن كل ما تقدم مرتبط بعامل رئيس هو غياب سياسة لغوية وتربوية رشيدة في الوطن العربي. ويبدو أنه من الممكن لنا استثمار فرص التقدم الحاصل في اللسانيات الحاسوبية العربية ومعالجتها آلياً لدعم التعريب والنشر العلمي بالعربية. يقدم محمد رشاد الحمزاوي الخطوات التالية للإفادة من الحاسوب في مجال تعريب المصطلحات(٥١):

١. وضع منهجية عملية لعملية وضع المصطلح.
٢. وضع منهجية موحدة للترجمة.
٣. وضع نظام محدد للتقييس.
٤. وضع نظام آلي لمعالجة النصوص.

"ويستلزم دفع جهود التعريب تجديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حالياً من وسائل في بناء بنوك المصطلحات، كما أن من الواجب تحليل البنية المفهومية (الدلالية) للكلمات العربية، من حيث إن عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية تتوخى المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان"(٥٢).

ويحتاج التعريب إلى بنية تحتية ثابتة من البرامج الحاسوبية المتعلقة بمعالجة العربية، مثل:

- توفير أكبر قدر ممكن من المعاجم المتخصصة(٥٣).
- تطوير برامج معالجة النصوص العربية.
- بناء المكانز وبنوك المصطلحات.

- ترقية برامج الترجمة الآلية إلى العربية.
- توفير ذخيرة كبيرة من النصوص المترجمة.

اللغة العربية ونشر المعرفة

لا يمكن لأي إنتاج معرفي أو إبداعي أو تقني أن يكون مجدياً ونافعاً إذا لم ينتشر وتعم فائدته على مجتمعه أولاً ثم المجتمع البشري ثانياً. والغاية الرئيسة من بناء مجتمع المعرفة هي إتاحة الفرصة لأبناء المجتمع المحلي أولاً ثم العالمي ثانياً لاكتساب المعرفة اكتساباً حراً وديمقراطياً دون حواجز أو قيود، لنرفع من مستوى معيشة الفرد ونهيئ له حقاً من حقوقه وهو المعرفة.

ويعتمد نشر المعرفة على وسائل كثيرة ومتنوعة، أهمها(٥٤):

١. التنشئة.
٢. التعليم.
٣. وسائل الإعلام.
٤. الترجمة.

أما التنشئة فتتعلق بطبيعة التربية التي يمارسها الأهل في تربية أبنائهم، وهي غير ذات علاقة مباشرة بالموضوع. وأما الترجمة فقد فصلنا فيها القول من حيث هي وسيلة من وسائل نقل المعرفة ؛لذلك سنركز على التعليم ووسائل الإعلام.

١- التعليم

وهو الوسيلة الرئيسة التي يكتسب بها الإنسان المعرفة، وتعتمد عليها الدولة لنشر المعرفة والعلم بين أبنائها تمهيداً للتنمية الإنسانية والبشرية، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ فالتنمية البشرية هي أساس وجوه التنمية الأخرى، ويمثل الإنسان رأس المال الرئيس في أي مجتمع، وكلما رقيت معرفة الإنسان رقي تفكيره وانعكس على المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد شهدت النظم التعليمية تطورات ملحوظة مع وسائل التقنية الحديثة، ولم يعد التعليم مقتصراً على ما نتلقاه في المؤسسات التعليمية حسب، بل برزت مفاهيم **التعلم الذاتي والتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد**. وهي مفاهيم تعتمد كثيراً على جهد المتعلم الشخصي وقدرته على التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما الإنترنت.

ولا شك أن اللغة هي الوسيلة الرئيسة التي نتلقى بها التعليم ونحوله إلى سلوك. وينبغي أن ننقل المعرفة باتخاذ العربية لغةً للتعليم ولا سيما التعليم الأساسي؛ وذلك أن استخدام العربية لغة للتعليم في هذه المراحل الحساسة سيوفر للطلبة العرب معارف تأسيسية في العلوم المختلفة، ويوفر لهم رؤية واضحة للعالم وقضاياه الرئيسة التي تجري حولهم. وما زلت أكرر أن التعليم بغير العربية يمثل عقبة كبيرة تقف أمام اكتساب المعرفة العالمية المتجددة.

وقد عَرَضْتُ في **المبحث الثاني** لبعض مشكلات تعليم اللغة العربية، وأضيف هنا بعض المشكلات التي شخّصها نبيل علي. فهو يرى أن ثمة تقصيراً في تعليم اللغة العربية ذاتياً، لذلك ينبغي الاهتمام بهذا الجانب؛ للأسباب التالية:

- أهمية التعليم ذاتياً لتعويض أوجه القصور في تعليم اللغة تلقيناً.
- تلبية مطالب تجديد المعرفة اللغوية؛ تماشياً مع مبدأ التعلم مدى الحياة.
- تعليم أبناء الجاليات العربية في المهجر، الذين لا يتوافر لديهم، غالباً، معلمون متخصصون وعارفون بطرائق تعليم العربية.

ولا شك، كما ذكرت، أنه ممكن استثمار اللسانيات الحاسوبية لإنتاج برامج تعليمية خاصة باللغة العربية. وقد شهدنا عدداً من المواقع التعليمية المختصة باللغة العربية، أو تدريس العلوم المختلفة باللغة العربية، مثل **المدرسة العربية** في الأردن: www.schoolarabia.com

وغيرها من المواقع التي يمكن الوصول إليها عبر محركات البحث المختلفة تحت عنوان: تعليم اللغة العربية، إضافة إلى مواقع شركات إنتاج البرامج مثل

صخر.......إلخ. لكن نبيل علي يرى أنه "مازالت برمجيات تعليم اللغة العربية قاصرة كَمًّا وكيفاً، ويميل معظمها إلى اتباع أنماط التعليم التقليدية، كالأسئلة متعددة الخيارات وملء الفراغات، وما شابه. إننا بحاجة إلى برامج تعليم ذكية، تستخدم أساليب الذكاء الاصطناعي القائمة على نظم معالجة اللغة العربية آلياً: الصرف الآلي - الإعراب الآلي - التشكيل الآلي - نظم التلخيص والفهرسة الآلية، وما شابه"(٥٥).

٢- وسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام من أهم وسائل نشر المعرفة في عصر المعلومات. فقد أدى التقدم الهائل في علوم الاتصال وتقنيات الحاسوب إلى تطورات كبيرة في مجال الإعلام وإيصال المعلومات، حتى تحول العالم إلى قرية صغيرة جداً. وقد تمثل هذا التقدم الهائل في:

- انتشار المحطات الفضائية ، وتحجيم دور البث التقليدي.
- الانتقال من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية.
- التوسع الهائل في استخدام الهواتف النقالة على حساب الهواتف التقليدية.
- بداية إصدار طبعات إلكترونية لكثير من الكتب المشهورة.
- التوجه نحو التعلم والتعليم الإلكتروني.
- ولعل أهم تطور أصاب وسائل الإعلام يتمثل في التوسع الكبير في استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).

ولا يخفى على أحد أن وسائل الإعلام والاتصال إنما تنقل المعلومات وتنشرها باللغة، ولما كانت معظم التطورات التي أصابت وسائل الاتصال والإعلام قد حدثت في الولايات المتحدة كان طبيعياً أن يُعَبّر عنها باللغة الإنجليزية. ولم يكن أمام الشعوب، ومنهم العرب، إلا الترجمة سبيلاً لبلوغ المعرفة.

ولا شك أن وسائل الإعلام العربية تساهم مساهمة جيدة في إشاعة المعرفة ولا سيما بعد أن هبت رياح التخصيص عليها، وخروجها من السيطرة

الحكومية . ولكنها تقصّر عن المنشود في إيصال المعرفة ونشرها؛ وتتمثل بعض وجوه التقصير في غلبة **الترفيهية** على كثير من الفضائيات العربية، ما يسهم في إضاعة الوقت والجهد والمال في أشياء تفسد المجتمع وتبعده عن المعرفة والعلم. ومن عيوب كثير من الفضائيات العربية البث باللهجات المحلية، ما يقلل من فرص ترقية الفصحى ونشر الثقة بها وجعلها اللغة الرسمية للمعرفة والعلم.

وأما الصحف العربية فقد شهدت تقدماً ملحوظاً في تقنيات الاتصال والوصول إلى المعرفة، إضافة إلى ابتداع طرق جديدة في الوصول إلى الجمهور العربي وتقديم المناسب من المعلومات المفيدة. ولعل أهم وجوه التقدم تمثلت في التحول التدريجي إلى النشر الإلكتروني والصحافة الإلكترونية؛ إذ إن كثيراً من الصحف العربية أنشأت مواقع خاصة بها تنشر عليها نسخة إلكترونية يومية. ويشتمل موقع الصحيفة على مركز معلومات للوصول إلى المعلومة من مصدرها الرئيسي. كما يمكن أن يتضمن موقع الصحيفة مركزاً للنصوص المترجمة لمن أراد مطالعة النص بلغته الأصلية.

وظاهر أن وسائل الإعلام العربية، معظمها، تستخدم اللغة العربية في التواصل مع الجماهير، مع تباين مستويات العربية بين فصحى وعامية. فقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية ما نَصُّهُ: "ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب، بالتالي، الشريحة الأوسع من المواطنين العرب بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بهوامش أوسع بكثير من شقيقاتها المكتوبة بالعربية"(٥٦).

وأما شبكة المعلومات فهي واحدة من أهم وسائل نشر اللغة العربية وترقيتها لتصير لغة المعرفة في العالم العربي. فقد أدى التقدم في معالجة العربية آلياً إلى التوسع في إنشاء مواقع عربية خاصة تهتم بنشر قضايا العالم العربي والإسلامي باللغة العربية، ما يَسَّر التواصل مع المسلمين من غير العرب، والعرب المقيمين في الخارج. وشهد النشر الإلكتروني العربي توسعاً لافتاً منذ مطلع القرن الحالي، وصار بإمكانك تصفح آلاف المواقع العربية. ومما يميز النشر الإلكتروني

العربي أنه ليس مقتصراً على المؤسسات الرسمية والحكومية بل تعدى ذلك إلى المؤسسات الخاصة والأفراد.

ومهما يكن من أمر فإن وسائل الإعلام العربية مطالبة بدور إيجابي أكبر، ولعل هذا الدور يتمثل في جوانب متعددة منها:

الأول: تعزيز المضامين المعرفية للمواد المعروضة. من إيجابيات البث الفضائي العربي وجود بعض القنوات التعليمية المتخصصة (القنوات التعليمية على القمر المصري: نايل سات)، ووجود بعض القنوات الدينية المتخصصة (المجد واقرأ)، وبض القنوات الثقافية المتخصصة، والعديد من القنوات الملتزمة(الشارقة). ومثل هذه القنوات محتاجة إلى الدعم والتعزيز من الحكومات العربية ومؤسسات التنمية الثقافية العربية، بتزويدها بالمعلومات والدراسات مجاناً، مثلاً، والتنويه بإنجازاتها في خدمة المعرفة وبناء مجتمع متعلم.

الثاني: محاربة المضامين السلبية للمواد المعروضة. وذلك بالحد من البرامج الترفيهية المسرفة في إضاعة الوقت والجهد والمال. ومحاربة البرامج التي تروج للرذيلة والفساد والقيم الاستهلاكية...إلخ.

الثالث: تعزيز الانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية. وذلك بدعم اللغة العربية الفصحى وفنون الأدب العربي الراقية على مر العصور، وتمجيد علمائنا القدامى والمعاصرين على إنجازاتهم، وتشجيع الإبداع باللغة العربية في شتى مجالات المعرفة.

اللغة العربية وتوثيق المعرفة وحفظها

مرت عمليات حفظ المعرفة وتوثيقها بمراحل متعددة ومتباينة في طبيعتها وطبيعة عملها وأدواتها المستخدمة. فقد كانت المعرفة تُحْفَظ وتُتداول بالتجربة والمشاهدة العيانية في عصور الإنسان الأولى. ثم تطورت طرائق تعبير الإنسان، فصار يعبر عنها بالتناقل الشفوي والرواية، ثم انتهى إلى التوثيق والتدوين بالكتابة بمراحلها المختلفة.

ففي الحضارة العربية الإسلامية،مثلاً، قَدَّم نسْخ القران الكريم وتدوينه خدمة عظيمة للغة العربية وأداها في التوثيق، الكتابة والخط العربي، وذلك أنه نقل الكتابة من حيز ضيق إلى نطاق أوسع من التداول، فازداد عدد الكُتَّاب، واطَّردت زيادة أعداد القادرين على القراءة. ويمكن القول إن نسخ القرآن وتدوينه كان الخطوة العلمية الأولى في محو الأمية في الحضارة العربية الإسلامية.

كذلك كان النسخ تقدماً خطيراً في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية على المستوى المنهجي؛ ذلك أنه نقلها من ثقافة روائية شفاهية إلى ثقافة تدوينية توثِّق منجزاتها ومعطيات حضارتها بالكتابة.

ثم كانت الطباعة تقدماً خطيراً في تاريخ المعرفة الإنسانية، ساهمت في الانتقال من الجهد البشري في حفظ المعرفة وتوثيقها إلى التوثيق الآلي، ما ساهم في توسع انتشار المعرفة وسرعة تداولها، قياساً إلى فترة النسخ اليدوي والمخطوطات.

ثم كانت أخر قفزات توثيق المعرفة الحاسوب وملحقاته: الطابعات والأقراص المدمجة، والأقراص الليزرية والماسحات الضوئية...إلخ.

وكل ذلك التوثيق كان يجري باللغة.

لقد أدت الابتكارات الحديثة في علوم الحاسوب وتطبيقاتها اللغوية والإدارية والمكتبية والمحاسبية..... إلى تبدلات هائلة في وسائل حفظ هذه المعرفة والمعلومات وتوثيقها. وهذه أمثلة على التحول من التوثيق التقليدي إلى التوثيق الحاسوبي:

* **من النسخ اليدوي إلى الطباعة.** إذ انتقلنا من الكتابة اليدوية إلى الطباعة الحاسوبية فائقة السرعة. وصار بإمكاننا إخراج الكتب والأبحاث والرسومات على نحو مميز وفائق الدقة والجمال، علاوة على قدرتنا على استنساخ ما نشاء من النسخ. كما أصبح بمقدورنا خزن هذه المادة المطبوعة والاحتفاظ بها لسنوات طويلة وعلى مساحة بسيطة جداً من الحاسوب، بحيث يمكن استرجاعها وتعديلها متى نشاء.

* **من الفهرسة اليدوية إلى الفهرسة الآلية. فقد** صار ممكناً فهرسة آلاف الأوراق والوثائق وترتيبها بسرعة فائقة وسهولة. فالطالب الجامعي، مثلاً، في مرحلة الفهرسة التقليدية كان عليه أن يستعرض يدوياً كَمًّا هائلاً من بطاقات الكتب المودعة في مكتبة جامعته، وقد يستغرق أياماً وشهوراً إن كان يعد لأطروحة ماجستير أو دكتوراه، ثم يجد في النهاية أن المادة التي حصَّلها غير كافية لبناء أطروحته. ولكنه يستطيع الآن أن يتصفّح جميع محتويات مكتبة جامعته وغيرها من المكتبات في وقت قصير جداً ومن مداخل متعددة كاسم المؤلف أو عنوان الكتاب أو رأس الموضوع. ولم يعد الانتقال من البيت إلى الجامعة ضرورياً، إذ يمكن زيارة المكتبة عبر شبكة المعلومات والحصول على ما يريد. ويزيد الأمر سهولة أن تجد ملخصات للكتب ومحتوياتها، بل قد تجد كتباً كاملة قد نشرت على الشبكة.
* **من الاسترجاع اليدوي إلى الاسترجاع الحاسوبي.** لقد نجحت تقنيات معالجة اللغات الطبيعية في تصميم نظم استرجاع معلومات فائقة السرعة، وأصبح من السهولة بمكان استرجاع كثير من المعلومات وتفحصها في وقت قصير. ومن أمثلة ذلك أننا نستطيع الآن تصفح المعاجم العربية القديمة والوصول إلى عَلَم من الأعلام، أو موضوع من الموضوعات بيسر وسهولة.
* **من الإحصاء التقليدي إلى الإحصاء الآلي.** إذ نستطيع الآن استخراج جداول إحصائية عالية الدقة في موضوعات مختلفة. وقد استفادت اللغة العربية من هذه البرامج الإحصائية ولا سيما في الدراسات الأسلوبية ودراسات قياس الشيوع في أنماط الجمل وتكرار المفردات.
* **من الكتاب الورقي إلى الكتاب الإلكتروني.** وما يزال هذا المجال في طور البدايات، ولكن يمكن الحصول الآن على عدد كبير من الكتب على قرص ليزري، كما هو الحال في الكتب العربية التراثية.

ولا شك أن معظم المعرفة المُنْتَجة في العالم محفوظة باللغة الإنجليزية،إذ تقدر ب ٨٥%. ولكن اللغات الأخرى اتخذت سُبُلها في البحث عن المعرفة ونقلها

وتوثيقها، وذلك بإدخال نظمها الكتابية إلى الحاسوب، ثم الترجمة من الإنجليزية إلى اللغات الوطنية والمحلية. وكان العرب من الشعوب التي استوعبت جزءاً من المعرفة الحديثة بالترجمة والنقل. وإذا كُنْتُ أَعُدُّ تدوين القرآن ونسخه الخطوة العلمية الأولى في محو الأمية في الحضارة العربية الإسلامية، فإن إدخال الحرف العربي إلى الحاسوب ومعالجة العربية آلياً هي الخطوة العلمية الثانية في محو هذه الأُميَّة.

فقد كان إدخال الحرف العربي إلى الحاسوب خطوة تأسيسية هامة هيأت العربية لمواكبة المدِّ المعلوماتي ودخول عصر المعرفة. ولنا أن نتخيل حال البلاد العربية دون استخدام الحاسوب ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى!!

لقد نجح اللسانيون الحاسوبيون والمهندسون العرب،إلى حد ما، في ترقية برامج معالجة اللغة العربية، ولا سيما البرامج الخاصة بحفظ المعارف والمعلومات وتوثيقها. ومن أهم ما توصل إليه المهندسون العرب، وقد يشاركهم في ذلك مهندسون أجانب، النظم التالية(٥٧):

١. محركات البحث العربية التي تعمل بلغة عربية، أو تعمل بنسخ عربية لمحركات إنجليزية مثل: غوغل، وعجيب، وأين، وغيرها من المحركات الخاصة بمواقع على التعيين.
٢. المتصفحات العربية.
٣. نظم الاسترجاع المختلفة باللغة العربية.
٤. قواعد المعارف والبيانات.
٥. النظم الخبيرة.
٦. المواقع الإلكترونية على الشبكة.
٧. الكتاب الإلكتروني.

ولنا أن نقترح بعض الإجراءات التي تسهم في دعم حركة توثيق المعرفة وحفظها باللغة العربية ونشرها بتهيئتها على الشبكة أو على أقراص ليزرية:

- **الدراسات المُفَهْرِسة والأدلة التوثيقية.**

وذلك أننا محتاجون إلى قواعد بيانات خاصة بالبحث العلمي في الوطن العربي. فوجود هذه القواعد سييسر للباحثين في مختلف فروع المعرفة التوفُّر على مصادر المعلومات التي يريدونها بسهولة. وليس هذا أمراً صعب التحقيق، ولا سيما أن جزءاً منه ناجز ومتوافر. فكثير من المجلات العلمية والثقافية العربية مفهرسة وموثقة توثيقاً كاملاً وبمداخل متعددة: المؤلف، والعنوان، والموضوع، وذلك مثل مجلتي العربي واللسان العربي، وغيرهما كثير.

ومما يشجع على ذلك أن الجامعات العربية، على التعميم، تصدر أدلة خاصة مفهرسة لأنشطتها العلمية وإصدارات عمادات البحث العلمي فيها، كأدلة أعضاء هيئة التدريس وسيرهم العلمية وأنشطتهم البحثية، وأدلة الرسائل الجامعية، وأعمال الندوات والمؤتمرات التي تعقدها. وقد بدأت بعض الجامعات بنشر أدلتها العلمية ومحتويات مكتباتها على الشبكة، كالجامعة الأردنية التي هيأت محتويات مكتبتها على أقراص ليزرية.

ومما يقع في هذا الباب ما صَنَعْتُهُ وزميلي في جامعة البترا الأردنية **خالد الجبر**؛ إذ بدأنا مشروعاً بحثياً نقصد من ورائه إلى توثيق الدراسات اللسانية العربية على شكل أدلة موضوعية. وقد بدأنا الجزء الأول منه وسميناه: **دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية العربية**، وثّقنا فيه ما استطعنا الوصول إليه من أعمال بحثية نظرية وتطبيقية في الموضوع، ملخصة ومفهرسة حسب المؤلف والعنوان والموضوع. وقد عُرض المشروع على هيئة علمية في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى فأجازته، وسيظهر قريباً إن شاء الله.

ولا يخفى ما يمكن أن تقدِّمه هذه الفهارس والأدلة من فوائد علمية للدارسين، إذ ستوفر عليهم عناء البحث المشتت غير المنهجي، كما تقفهم على آخر ما أُنجز في موضوع دراستهم، فلا يكرروا ما فعله سابقوهم.

وينبغي أن أشير هنا إلى مشروع فردي للتوثيق يتعلق ببحوث تعليم اللغة العربية، وقد أطلقه أستاذ جامعي سعودي هو د. صالح النصار، وجمع فيه حشداً

كبيراً من البحوث والدراسات والرسائل والكتب المتعلقة بتعليم العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها، ويمكن زيارته على الموقع: www.arabicl.org

- **أن تنشئ مراكز البحوث والدراسات العامة والخاصة مواقع خاصة لها على شبكة المعلومات (الإنترنت)**. لتزويد الباحثين والمواطنين العاديين في العالم العربي بآخر مستجدات العلوم المختلفة، ما يسهم في دفع التنمية والتحديث بالوصول إلى المعرفة باللغة العربية. ويشجع على ذلك، فعلاً، وجود مواقع خاصة لمراكز الدراسات الاستراتيجية والأبحاث العلمية المختلفة في العالم العربي على الشبكة، ومنها مراكز الدراسات والترجمة في بعض الصحف العربية الكبرى كالأهرام. وقد علمت أن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت يستعد لإصدار السلسلة المشهورة "**سلسلة عالم المعرفة**" على أقراص ليزيرية. وهو مشروع سيضاعف من أهمية هذه السلسلة في نشر المعرفة في العالم العربي.
- **التوسع في بناء بنوك المصطلحات وتجديدها باستمرار.**
- **تشجيع الاستثمار في برامج معالج اللغة العربية آلياً ولا سيما برامج الترجمة الآلية.**
- **تشجيع نشر النصوص العربية الراقية من مختلف العصور وفي مختلف الموضوعات.**

إن حفظ المعرفة وتوثيقها باللغة العربية سيؤتي ثماره، وستنعكس آثاره إيجابيًا على المجتمع وعلى اللغة العربية. فالمجتمع العربي سينعم بالمعرفة التي يريدها بلغته دون حاجة إلى دفع تكاليف هائلة للترجمة، ولن تكون اللغة الأجنبية عائقاً أمام الوصول إلى المعرفة والمعلومة. وأما اللغة العربية فإنها ستجني ثمار الترجمة والتعريب والإبداع. فتزداد قوة ومنعة بدخولها مجالات المعرفة المتعددة، واقتحامها مجالات علمية جديدة، ما ينعكس على حصيلة مفرداتها ومعاجمها الاختصاصية. وسيصير إتقان العربية شرطاً رئيساً لبلوغ المعرفة، وهذا سينعكس

على استخدامها وطرائق تدريسها، كما سيدفع جهود معالجتها آلياً على نحو غير مسبوق.

اللغة العربية وتوظيف المعرفة

إن المقصد الرئيس من بناء مجتمع المعرفة هو الاستفادة من منجزات العقل الإنساني، لترقية حياة الإنسان وتوظيف هذه المعارف لرفاهيته وتيسير حياته، ومنحه حقوقه في التعليم والمعرفة. وبغير ذلك ينتفي هدف المعرفة التي هي ضالة العقل الإنساني.

ونحن نوظف المعرفة حين ننقلها من معطياتٍ نظريةٍ إلى وقائعَ تطبيقية؛ فقراءة دليل قيادة السيارة لا يجدي نفعاً إن لم نمارسٍ القيادةً. ومعرفة قواعد اللغة الإنجليزية لا تفيد عن لم استخدمها لفهم نص أو مخاطبة أجنبي بها. ومعرفة مكونات الحاسوب عديمة الفائدة إن لم أستعمل الحاسوب نفسه مباشرة!

فنحن نوظف المعرفة حين نقود السيارة، وحين نستخدم الإنجليزية استخداماً وظيفياً، وعندما أستطيع الطباعة والتصفح والمراجعة الحاسوبية. هذه مُثُلٌ بسيطة لتوظيف المعرفة.

ولستُ أملُّ تكرار القول: إن اللغة الإنجليزية، واللغة الأجنبية عموماً، تقف عائقاً أمام توظيف المعرفة توظيفاً حقاً، ولا سيما في المجتمعات التي يغلب عليها الجهل بلغة المعرفة (الإنجليزية). ولنا أن نتمثل باليابان والكيان الصهيوني في موضوع نقل المعرفة وتوثيقها باللغة الوطنية، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن اليابان قد وقعت اتفاقيات مع دور النشر الكبرى في العالم لإصدار طبعات يابانية لكل ما تنشره من كتب ودراسات في مختلف العلوم، من الفيزياء النووية والطب إلى الفنون. أما الكيان الصهيوني فيشهد حركة ترجمة نشطة وهائلة إلى اللغة العبرية التي كانت ميتة، فبث فيها روحاً جديدة صارت مضرب المثل في التخطيط اللغوي وإحياء اللغات.

يواجه توظيف المعرفة، عموماً، وتوظيفها باللغة العربية،خصوصاً، تحديات كبرى، ويتمثل أهم هذه التحديات في "كيف تتحول المعلومات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل عملية إنتاج المعرفة وتكوين رأس مال معرفي يسهم في التنمية الإنسانية"(٥٨). وتنبغي الإشارة إلى أن ثمة توظيفاً للمعرفة في الوطن العربي، ولكنه بسيط وغير منسق ولا منظم.

فالمهندس الذي يشرح للعمال الذين لا يعرفون الإنجليزية كيفية عمل أجهزة معينة باللغة العربية بالتطبيق العملي إنما يوظف معرفته التي اكتسبها بالإنجليزية ونقلها إلى العربية.والصحيفة التي تنشر نتائج البحوث الطبية الجديدة في الأعشاب، ثم تقدمها لجمهور القراء، فيستفيدون منها، إنما توظف المعرفة. والمهندس الذي يشرح لعمال البناء الذين يعملون معه آخر المنجزات في معايير السلامة العامة إنما ينقل معرفته إليهم ليوظفوها.

ومراكز البحوث الزراعية عندما تبث برامج إرشادية للمزارعين تتعلق بالأوقات المناسبة لزراعة المحاصيل وأفضل السبل لجمعها وتسويقها، إنما توظف المعرفة...........إلخ.

ولا شك أن الترجمة والتعريب هما الأساس في توظيف المعرفة، وذلك أنهما يوفران آخر منجزات العلوم باللغة العربية، وتوافر مثل هذه المنجزات والمصادر المعرفية يغني المعرفة بالعربية ولا يحوجنا إلى اللغة الأجنبية، فتصير هذه المعارف رصيداً نستثمره في بحوثنا العلمية بالعربية، ما يشجع البحث باللغة العربية ويدعمها ويزيد ثقتنا بها.

اللغة العربية وتوليد المعرفة

يظهر كل ما تقدم أن اللغة بذاتها، من حيث هي نظام رمزي للتواصل والتعبير، ومن حيث هي نظام صوتي وصرفي ونحوي وأسلوبي، لا يمكن أن تولد المعرفة، ولا يمكن أن تختلقها من العدم؛ إذ إنها لا تعدو أن تكون مرآة عاكسة لمنجزات البشر وأعمالهم، فهم يساعدون على ترقيتها وازدهارها، وهم الذين يميتونها ويعدمونها.

والناطقون باللغة هم الذين يولّدون المعرفة، وحين يُوَطّنونها في بلداهم بلغاهم تصير هذه المعارف جزءاً من رصيد لغتهم وتراثها، وتقف شاهداً على عظمتها واستجابتها للتحديات على مَرِّ الدهور. وتسجل بحروفها ودلالاتها معالم النهضة والتنمية الشاملة.

وكل ما تقدم في هذا البحث من معلومات ورؤى وأفكار، وسلبيات إيجابيات، ومقترحات، يقود إلى توليد المعرفة وابتكارها.وهذه جملة تساؤلات تمثل إجاباتها وجوهاً وسُبُلاً مهمة لتوليد المعرفة.

- كيف نولّد المعرفة ونحن مقصِّرون في تعليم لغتنا؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نُدَرِّس العربية بوصفها لغة للعلم والمعرفة؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نميز بين تعليم العربية لأغراض عامة وتعليمها لأغراض خاصة؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن ندرِّس أبناءنا بلغة الآخر، ونفخر بذلك؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا ندرك صلة لغتنا بوجودنا وهويتنا وتراثنا؟
- وكيف نولد المعرفة ومعاجمنا الاصطلاحية مَرْتَعٌ للغبار والقوارض؟
- وكيف نولد المعرفة ومجامعنا مغلوبة على أمرها؛ فلا سُلْطة، ولا موارد ولا اهتمام؟
- وكيف نولد المعرفة ومَنْ يمتلكونها من أبنائنا لا يحسنون التعبير، ولا التدريس بلغتهم؟
- وكيف نولد المعرفة وعلماؤنا يتسربون أمام أعيننا ليسهموا في بناء معرفة الآخر؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن نؤثر النشر باللغات الأجنبية، مؤثرين المصلحة الفردية على المصلحة القومية؟
- كيف نولد المعرفة وأموالنا مهدورة في الفضائيات الترفيهية؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نكاد نستثمر في وجوه ترقية العربية ومعالجتها آلياً؟

- وكيف نولد المعرفة والأمية فاشية في مجتمعنا؟
- وكيف نولد المعرفة والفقر يسكننا؟
- وكيف نولد المعرفة ووسائل الاتصال نُخْبوية لا يمتلكها إلا القادر؟
- وكيف نولد المعرفة وتكاليف التعليم باهظة؟
- كيف نولد المعرفة ونحن غارقون في التبعية؟

الخاتمة

اجتهد هذا البحث ليثبت أن اللغة العربية هي وسيلتنا في توطين العلم الغربي في البيئة العربية، والانطلاق من هذا العلم المنقول لبناء مجتمع المعرفة العربية الخالص. وقد بدا لنا أن اتخاذ أي لغة أجنبية غير العربية للتعليم ولتداول المعرفة إنما هو ضرب من الانتحار؛ لأن نسبة العارفين بغير العربية إنما هي نسب ضئيلة جداً. والتعليم بغير العربية سيعمِّق التبعية اللغوية والاقتصادية والسياسية، وسيجعل المعرفة نُخْبَوِيَّة تقتصر على من يعرفون لغات غير العربية، وأما الآخرون فلن يكون بمقدورهم الوصول إلى مصادر المعرفة وتطوير حيواتهم الخاصة ومجتمعهم، وهذا سينعكس على التنمية في المجتمع العربي؛ إذ لا يمكن أن ينمّى المجتمع دون أن يكون عارفاً وبلغته الأم.

ويؤكد البحث أهمية إعادة النظر في محتويات مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها، بالاستفادة من مستخلصات اللسانيات التطبيقية واللسانيات التربوية، وذلك بالتركيز على الجوانب المهارية في وجوه التعبير المختلفة بدلاً من التركيز على الحفظ والتلقين. كما ينبغي التحول من مركزية المعلم إلى مساهمة المتعلم،

وربط تعلم اللغة بسياقها الاجتماعي من حيث العلاقة بين المتكلمين، ومعطيات السياق...إلخ.

وقد تيقن البحث من أن اللسانيات الحاسوبية تمثل محور بناء مجتمع المعرفة العربي، وذلك أن ترقية الدراسات اللسانية النظرية العربية، ووضع نظرية لسانية عربية، سينعكس إيجاباً على حوسبة العربية وترقية برمجياتها وأدواتها، وهذا من شأنه أن يُعجِّل ويوسِّع في عملية نقل المعرفة بالترجمة والتعريب ووضع المصطلح. ولعل علم النص (نحو النص ولسانيات النص) تكون من أهم الفروع التي تسهم في معالجة النصوص العربية معالجة دقيقة وصارمة، في الترجمة والفهرسة والبحث.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

١. للتفصيل في وظائف الفصحى والعامية في العالم العربي، انظر: نهاد الموسى، **قضية التحول إلى الفصحى**.
٢. قد أجمل نهاد الموسى معظم ما كتب في الموضوع في كتابه: **قضية التحول إلى الفصحى**.
٣. **نفسه**، ص٢٣.
٤. منهم محمد الجابري في معظم مؤلفاته. وزكي نجيب محمود في: **تجديد الفكر العربي**.
٥. رشدي راشد، **نشأة اللغة العلمية العربية**، ص ١٣٨. وانظر : تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص٤٤.
٦. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص٤٤.
٧. زيغريد هونكه في كتابها: **شمس العرب تسطع على الغرب**. وانظر شيئاً من هذا في الكتب التالية: **تراث الإسلام، وفجر العلم الحديث، والمقدمات التاريخية للعلم الحديث**. (انظر توثيقها كاملاً في المراجع).
٨. نهاد الموسى، **اللغة العربية والحضارة**.
٩. **نفسه**، ص ١٥١.
١٠. نهاد الموسى، **الثنائيات في قضايا اللغة العربية**، ص١٩٧، ناقلاً.
١١. **نفسه**، ص ص ١٨٩- ١٩٠.
١٢. **نفسه**، ص ص ١٨٩- ١٩٠.
١٣. ثَمَّ بحوث كثيرة عالجت الحروف العربية والحاسوب. منها:
- محمد زكي خضر، **الحروف العربية والحاسوب**، الموسم الثقافي الرابع عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٩٦، ص ١٦٩_ ٢١٣.
- محمد زكي خضر، **الحرف العربي والحوسبة**:

http://www/al mishkat.com/kheder/search٣.htm

وانظر اقتراح عبد المالك بوحجرة بشأن الكتابة العربية:

www.geocities.com/bouhadjeraa/book.htm

١٤. نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، ص ٣٦٩. ويمكن مطالعة كثير من هذه التطبيقات في مراجع الدراسة.
١٥. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص١٢١.
١٦. **نفسه**، ص ١٢٢.
١٧. **نفسه**، والصفحة نفسها.
١٨. حسين الهبايلي ومحمد كمال بن رحومة، **ميادين تطبيق استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**(التعليم والتدريب)، ضمن كتاب: **استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**، ص ٢٢٢.
١٩. مما يدلل على أهمية اللسانيات في الولايات المتحدة أنها بعد غزوها لأفغانستان والعراق، كانت تتلقى أشرطة تنظيم القاعدة وصدام حسين ثم ترسلها لعلماء الصوتيات وهم الذين يقررون إن كانت لهم أو لم تكن.
٢٠. انظر: نهاد الموسى، **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**.
٢١. أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن من مميزات الإعلام العربي في السنوات الأخيرة اعتماده اللغة العربية الفصحى لغة للتخاطب.
٢٢. نهاد الموسى، **العربية نحو توصيف جديد**، ص٥٤.
٢٣. **نفسه**، والصفحة نفسها.
٢٤. ترد هذه التطبيقات مجموعة أو متفرقة في مراجع هذه الدراسة ، ولا سيما وقائع المؤتمرات.
٢٥. وذلك أن الولايات المتحدة والعدو الصهيوني يسعيان لتطوير برامج حاسوبية لمعالجة اللغة العربية لأغراض التجسس، انظر:

http://www.basistech.com/products/language-analysis/arla.html

٢٦. المحاولات في تعليم العربية لأغراض خاصة، للعرب أم للأجانب) نادرة جداً؛ وأشير إلى تجربة جامعة آل البيت الأردنية في تعليم اللغة العربية لأبنائها لأغراض خاصة. وأشير إلى تجارب السعودية لتعليم العربية لغير الناطقين بها؛ إذ تختص بتعليمها للمسلمين حسب.
٢٧. يمكن التيقن من هذه الحقيقة بمطالعة الخطط الدراسية للجامعات العربية على الإنترنت.
٢٨. نهاد الموسى، **الأساليب في تعليم اللغة العربية**، ص٣٣.
٢٩. **نفسه**، الصفحة نفسها.

٣٠. تفصيلات هذا المشروع في المرجع السابق. وستكون جهود نهاد الموسى في تعليم العربية محور كتاب كامل يعده الباحث، وسيصدر قريباً إن شاء الله.
٣١. انظر مثلاً: نهاد الموسى، **اللغة العربية في سياقها الاجتماعي**.
٣٢. وليد العناتي، **الأنظار اللسانية في تعليم العربية**، وقائع مؤتمر اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
٣٣. انظر: رضوان الدبسي، **دور وسائل التقنية في تطوير تعليم اللغة العربية**، وقائع مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢. وانظر: مشاعل الحملي، كفاءة استخدام الحاسوب في تعليم اللغة العربية، آراء الطلبة الدارسين (البحث باللغة الإنجليزية)، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد٨٣ ،٢٠٠٣، ص٢٢٧_ ٢٤٤. وانظر أيضاً وقائع مؤتمر الكويت الأول للحاسوب.
٣٤. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص ١٢١.
٣٥. **نفسه**، ص١٢٢.
٣٦. **نفسه**، ص١٢٢.
٣٧. وليد العناتي، **العولمة اللغوية**.
٣٨. فصل ديفد كريستل في مسألة عالمية اللغة الإنجليزية في كتابه: **الإنجليزية لغة عالمية**.
٣٩. نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص ٢٧٣. وقد تكون هذه الارقام تراجعت بتقادم الزمن؛ إذ تعود إلى عام ١٩٩٩.
٤٠. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص١٢٣.
٤١. لمزيد من المعلومات عن الترجمة الآلية، انظر: **مجلة لغة العصر** (الأعداد الواردة في المراجع)، وانظر: **الترجمة في الوطن العربي**، نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة.
٤٢. تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمن كتاب: **الترجمة في الوطن العربي**، ص٨١.
٤٣. لمزيد من المعلومات عن مؤسسات الترجمة في الوطن العربي، انظر **الهامش السابق**.
٤٤. لمزيد من المعلومات عن الترجمة الآلية والترجمة عبر الإنترنت ، انظر الهامش ٤١.
٤٥. أورد فلوريان كولماس كثيراً من الآراء التي تشير إلى أسباب لغوية خالصة لتفوق الإنجليزية على سواها من اللغات. انظر: **اللغة والاقتصاد**، ص ص ٣٥٧-٣٥٩.
٤٦. **اللغة وبناء الذات**، ص١٢١.
٤٧. كُنتُ طلبت إلى طلبتي في جامعة البترا الاردنية، وهم من تخصصات مختلفة، الكتابة في موضوع: التعليم الجامعي بين العربية والإنجليزية. وقد فضّل معظمهم التعلم بالعربية؛ لضعفهم بالإنجليزية، ولحاجتهم إلى وقت طويل في الترجمة، وأما الطلبة الذين درسوا في مدارس أجنبية فقد فضّلوا التعلم بالإنجليزية؛ لإتقانها وضعفهم الشديد في العربية.
٤٨. سعد القحطاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي**، ص٧٨.
٤٩. نقلاً عن: **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي**، ص ٧٩.
٥٠. نظمت بعض الدول العربية حماية اللغة العربية على نحو قانوني، ويأتي في مقدمة هذه الدول العراق أيام الحكم السابق، وسوريا والسعودية والشارقة في الإمارات العربية، والمغرب والجزائر.
٥١. نحو نظرية مصطلحية عربية، **ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات**.
٥٢. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص١٢٤.
٥٣. يمكن النظر في أعداد مجلة اللسان العربي المتعددة؛ للوقوف على جهود مكتب تنسيق التعريب في العمل المصطلحي، كما تمكن العودة إلى موقع الإلسكو للتعرف على المعاجم العربية الاصطلاحية الموحدة:
٥٤. www.alesco.org وكذلك موقع مكتب تنسيق التعريب: www.arabization.org.ma
٥٥. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص ٥١.
٥٦. نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص ص ٢٦٩- ٢٧٠.
٥٧. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص٦٦.
٥٨. لأمثلة مفصلة عن هذه النظم، انظر وقائع المؤتمرات المثبتة في قائمة المراجع، وكذلك مواقع الأنترنت.
٥٩. **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ص ٥١.

المراجع

باللغة العربية:

- أحمد بن محمد الضبيب، **اللغة العربية في عصر العولمة**، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- أحمد عبد السلام، **العولمة الثقافية اللغوية وتبعاتها للغة العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٠، السنة ٢٥، ٢٠٠١.
- أحمد مطلوب، **اللغة العربية وتحديات العولمة** (مخطوط)، ندوة اتحاد المجامع اللغوية العربية، ندوة عمان، ١٦-١٩ أيلول، ٢٠٠٢.
- نفسه، **تجربة العراق في حماية اللغة العربية**، مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢.
- الأهرام، **لغة العصر: مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات**، ملف خاص: الترجمة الآلية، العددان ٣٨-٣٩، السنة الرابعة، ٢٠٠١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣.
- بيل غيتس، **المعلوماتية بعد الإنترنت**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٣١، الكويت، ١٩٩٨.
- توبي.أ.هف، **فجر العلم الحديث: الإسلام والصين والغرب**، ترجمة محمد عصفور، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٦٠، الكويت، ٢٠٠٠.
- توماس جولدشتاين، **المقدمات التاريخية للعلم الحديث**، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٩٦، الكويت، ٢٠٠٣.
- جورج طرابيشي، **إشكاليات العقل العربي**، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٨.
- جوزيف شاخت، **تراث الإسلام**، ترجمة محمد السمهوري وآخرين، ط٣، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٣، الكويت، ١٩٩٨.
- حسام الخطيب، **الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم**، ضمن كتاب: مازن المبارك؛ بحوث مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.
- رشدي راشد، **نشأة اللغة العلمية العربية وتطورها**، ندوات الموسم الثقافي السادس عشر، مجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عَمَّان، ١٩٩٨.
- رضوان الدبسي، **دور وسائل التقنية في تطوير تعليم اللغة العربية**، وقائع مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢.
- زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، ط٩، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
- زيغريد هونكه، **شمس العرب تسطع على الغرب**: أثر الحضارة العربية في أوروبة، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط١٠، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٢.
- سعد بن هادي القحطاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي**؛ دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- صمويل هنتنغتون، **صدام الحضارات**، ترجمة طلعت الشايب، كتاب سطور، ط٢، ١٩٩٩.
- صالح الخرفي، **اللغة العربية هويتنا القومية**، ضمن كتاب: من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٠.
- عبد الرحمن بو درع وآخران، **اللغة وبناء الذات**، كتاب الأمة، العدد١٠١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٤.
- عبد السلام المسدّي، **العولمة والعولمة المضادة**، كتاب سطور(٦)، ١٩٩٩.
- عبد الصبور شاهين، **العربية لغة العلوم والتقنية**، ط٢، دار الاعتصام، ١٩٨٦.
- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ط١، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
- عز الدين المناصرة، **الهويات والتعددية اللغوية**، ط١، دار مجدلاوي، عَمَّان، ٢٠٠٥.
- غوردون ويلز وماري هنيدا، **اللغة وبناء المعرفة**، ترجمة عيسى بشارة، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله: فلسطين، ٢٠٠٣.

- فؤاد حمد فرسوني، **الترجمة الآلية واللغة العربية**: دراسة ببليو قياسية لأدب الوقائع حولها، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، م١ ع١، يوليو، ١٩٩٥.
- فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا: **الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك**، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٣، الكويت، ٢٠٠٠.
- فلوريان كولماس، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٣، الكويت، ٢٠٠٠.
- كمال بشر، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
- محمد حسن عبد العزيز، **المصطلح العلمي عند العرب**، دار الهاني للطباعة.
- محمود إبراهيم، **تعريب التعليم الجامعي**: بحوث في اللغة العربية ومشكلات تعريب العلوم، ط١، آفاق للنشر والتوزيع، عَمَّان، ١٩٩٤.
- ميتشو كاكو، **رؤى مستقبلية**، ترجمة سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، الكويت، ٢٠٠٠.
- نبيل علي، **اللغة العربية والحاسوب**، مؤسسة تعريب، الكويت، ١٩٨٨.
- نفسه، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤.
- نفسه، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥، الكويت، ٢٠٠١.
- نفسه، **التربية من منظور عصر المعلومات**، ضمن كتاب: التعليم الأساسي في الوطن العربي، مؤسسة شومان ومؤسسات أخرى، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- نهاد الموسى، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**،ط١، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧.
- نفسه، **اللغة العربية في سياقها الاجتماعي**، ضمن كتاب اللغة العربية وطرائق تدريسها٢، جامعة القدس المفتوحة، ط١، عمان، ١٩٩٣.
- نفسه، **اللغة العربية والحضارة**، ضمن كتاب اللغة العربية٢، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٣.
- نفسه، **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- نفسه، **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣.
- نفسه، **الأساليب في تعليم اللغة العربية**: مناهج ونماذج، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣.
- وليد العناتي، **اللسانيات التطبيقية وتعليم العربية لغير الناطقين بها**، ط١، دار الجوهرة، عمان، ٢٠٠٣.
- نفسه، العولمة اللغوية: التداول بالإنجليزية في العالم العربي؛ مثل من الأردن، **مجلة البصائر**، عمادة البحث العلمي في جامعة البترا الأردنية، م٨ ع٢، ٢٠٠٤.
- نفسه، الأنظار اللسانية في تعليم العربية، **وقائع مؤتمر اللغة العربية في التعليم العام**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
- ياسين خليل، **اللغة والوجود القومي**، ضمن كتاب: اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أعمال الندوات والمؤتمرات:

قد استغنيت بذكر عنوان الندوة أو المؤتمر عن ذكر عنوانات بحوثهما؛ لكثرتها.

- **استخدام اللغة العربية في المعلوماتية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.
- **بحوث المؤتمر الثاني حول اللغويات الحسابية العربية**، الكويت، ١٩٨٩.
- **الترجمة في الوطن العربي**: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة؛ بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
- **الترجمة والثقافة العربية**: المدارات والمسارات والتحديات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١.
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٢.
- **التعليم الأساسي في العالم العربي: آفاق جديدة**، مؤسسة شومان ومؤسسات أخرى، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، وقائع ندوة جهوية، نيسان ١٩٨٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **حضارة الحاسوب والإنترنت**، كتاب العربي، العدد ٤٠، ط١، منشورات مجلة العربي، الكويت، ٢٠٠٠.

- **السجل العلمي لاستخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات**، ذو القعدة ١٤١٢هـ، أيار ١٩٩٢م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، ١٩٩٣.
- **اللسانيات العربية والإعلامية**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٩.
- **اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة**، أعمال المناظرة المنظمة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ١٩٩٣.
- **اللغة العربية في التعليم العام**، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- **مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي**، جامعة الإمارات العربية، العين، ١٩٩٨.
- **مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة**، الدورة الأولى، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢.
- **مستقبل الثورة الرقمية**، كتاب العربي، العدد٥٥، منشورات مجلة العربي، الكويت، ٢٠٠٤.
- **المعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والآفاق**، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- **ندوة الحاسبات واللغة العربية**، تشرين الثاني ١٩٩٢، بغداد.
- **ندوة اللغويات الحسابية العربية**، ذو الحجة ١٤١٢هـ حزيران ١٩٩٢، القاهرة.
- **وقائع مؤتمر الكويت الأول للحاسوب**، آذار، ١٩٨٩.
- **وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي**، نيسان ١٩٨٥، دار الرازي، بيروت، ١٩٨٩.

باللغة الإنجليزية:

- Crystal, D. 1998, ***English as Global Language***, Cambridge: Cambridge University Press.
- Crystal, D. 2001. ***Language and the Internet***, Cambridge: Cambridge University Press.
- Descout, (ed). 1987, ***Applied Arabic Linguistics & Signal & Information Processing***. Hemisphere Publishing Corporation, Washington, New York.

مواقع على الإنترنت:

- Arabic language Processing, Toulouse, France, 2001:

http:// www/elsnet/org/ac12001-arabic.html

-Models of Natural Language Processing: www.ae.mit.edu/

-htto://global-reach.biz/globstats/index.php3

-www.sakhr.com

-www.ibm.com

إشكالات التجنيس الأدبي

د. عز الدين المناصرة
قسم اللغة العربية
جامعة فيلادلفيا الخاصة – الأردن

ملخّص:

منذ ثلاثية أرسطو (الملحمي – الدرامي – الغنائي) حتى النقد الحديث، ما زالت نظريات التجنيس، غير قابلة للحسم النهائي. ويهدف هذا البحث إلى مناقشة أهم هذه النظريات، انطلاقاً من التركيز على اكتشاف علاقة هذه النظريات بطبيعة الأدب عبر العصور الحديثة. ويتم ذلك بتحديد الخصائص المطلقة لكل نوع أدبي. لهذا قمنا بقراءة نقدية لكتب الأصول: خصوصاً: أفلاطون وأرسطو، قياساً على مبدأ المحاكاة، مروراً بعدد من النقاد الأوروبيين، في العصر الحديث، وحتى جيرار جينيت Gerard Genette، الذي شكك في صحة التقسيم الثلاثي. ووصلنا إلى نتيجة مفادها: الجنس الأدبي له خصائص مطلقة، لكن هذه الخصائص مختلطة ومتحولة عبر الزمن، وهي قابلة للانقراض، عندما يصبح الشكل هدفاً مركزياً متكرراً. وما يحكم التمييز بين الأجناس الأدبية، هو هيمنة خصائص معينة على حساب خصائص أخرى، كما أن الأجناس قابلة للاختلاط في حدود معينة.

Problematic theories in literary genders

Ezziddeen El-Manasrah
Dept. of Arabic
Private University of Philadilpfia

Abstract:

Since Aristotle's Trilogy, Epic, Drama and lyrics, until modern criticism, these theories have never been decisively agreed on.

This research aims at discussing the most important of these theories stating with emphasis and finding out how these theories starting with emphasis and finding out how these theories are related to literature in different eras.

This can be done by identifying the abstract characteristics for each type.

Consequently, I have studied masterpieces in this concern, Plato and Aristotle, in particular regarding analogy, a number of European critics, including Gerard Genette who was doubtful about trilogy distinction.

The conclusion was that literary gender has certain aspects which are mixed, Changeable and likely to extinct when form becomes a basic repeated purpose.

What distinguishes literary gender is the domination of certain trends over some others that are likely to mix in a certain degree.

إشكالات التجنيس الأدبي

[الإطار النظري]

١. الإشكالات:

منذ **ثلاثية أرسطو**: (**الملحمي، الدرامي، الغنائي**)، مروراً بتقسيمات العصر الوسيط، وحتى النقد الحديث، ما زالت نظريات التجنيس، تخضع للأخذ والردّ، فهي غير قابلة للحسم النهائي. وكلّما توغل النقد الحديث في أعماق الإشكالية، كلما ازداد الشكُّ في صحة التقسيمات الأساسية والفرعية. كما نلاحظ أن النقد الحديث يتعمق في النقاش، لكنه يعود مرّةً أخرى إلى الثلاثية الأرسطية، بل إنّ بعض النقاد، شكّك في صحّة تفسيرات شُرَّاح أرسطو. واختلف النقاد حول وصف وتعريف الأجناس الأدبية، وخصائصها الثابتة والمتغيرة، حيث أنَّ التصنيف إلى رئيس وفرعي، ظلّ ينطلق من استنباط الخصائص من أعمال أدبية محددة أحياناً، أو أنَّ الاستنباط قد تمَّ انطلاقاً من خصائص مطلقة، لا تنطبق تماماً على كل الأعمال الأدبية، حتى في إطار الجنس الأدبي الواحد. فنحن أمام نظريات للأجناس، ولسنا أمام نظرية واحدة شاملة. ثمّ تأتي إشكالية الربط بين النوع وبين الخطاب والنص. فالبعض اعتبر التجنس خطاباً مستقلاً، له مقولاته المستقلة. والبعض الآخر، ربطه بالنص.

- في نظرية **المحاكاة الأفلاطونية**[١]، هناك درجات: الصانع الأول، الصانع الثاني، الصانع الثالث. ولهذا يقع الفن والشعر في المرتبة الثالثة. وهناك محاكاة كاملة، ومحاكاة جزئية، وبالتالي، فهناك (**مبدأ الدرجة**) الذي يحكم المحاكاة. ويُقسّم أفلاطون الأجناس الأدبية إلى ثلاثية: (الغنائي، الملحمي، الدرامي)، ويربط موقفه منها بمفهوم الصدق والكذب، لكن أفلاطون يجعل (**التخيّل**) في المرتبة الرابعة بعد: العقل والفهم والإيمان. وهذا التأخير في المرتبة، مرتبطٌ بموقف أفلاطون من موقفه من (التخيّل) في الدولة المثالية. وهو يميّز بين السرد

والمحاكاة، وبالتالي يربط السرد بصوت الشاعر، ويربط المحاكاة بصوت القناع، وفق آلية التشبُّه، ووفق مفهوم جدلية الذات مع الآخر. وحسب أفلاطون: قد يحدث الاختلاط. ولقد تعمّدنا أن لا نشير رأي أفلاطون في الشعراء والفنانين والنساء والصُنّاع والمهرة... وغيرهم، حيث نَفاهم من دولته الفاضلة، كما هو معروف. ولكن لا بُدّ هنا من الإشارة إلى أن هذا الموقف السلبي، أثّر سلباً على عملية تصنيفه للأنواع في ضوء المحاكاة والسرد.

– أما **أرسطو**(٢)، فقد استخدم، مبدأ المحاكاة، بمعنى الصناعة أو الصياغة، ليصل إلى المشترك: (السردي والدرامي)، لكنه انطلاقاً من الواقع الأدبي، استخرج الأنواع الخمسة: الملحمة، المأساة، الملهاة، الشعر الغنائي، الموسيقى. ثمّ عاد ودمج المأساة والملهاة تحت عنوان: الدرامي، لكن المشتركات بين الملحمي والمأساة، جعلته يركز على السرد. أما وضع الموسيقى، إلى جانب الأنواع الأخرى، فيدلنا على أن أرسطو كان يقصد الأنواع الأدبية والفنية، خصوصاً أن الموسيقى، ليست إلاّ أغنية كلامية تعزف بوساطة الناي أو القيثارة. فهل نحن أمام: رباعية أم خماسية أنواع، أم نحن أمام الثلاثية الشهيرة: الملحمي – الغنائي – الدرامي؟!. ويتلاشى مبدأ – **نقاء النوع**، أمام **مبدأ – الاختلاط**، ليصبح التمييز بين الأنواع، خاضعاً **لثلاثية**: الوسيلة، الموضوع، والأسلوب، **وثلاثية**: الإيقاع، اللغة، والانسجام، **وثلاثية**: الأنا، الآخر، والفعل، **وثلاثية**: الماضي، الحاضر، المستقبل. كما استخدم أرسطو **ثنائيات متقابلة**: مستحيل وممكن، العالي والهابط، المقنع وغير المقنع. وهذا يؤكد أن هذه الإجراءات تقود إلى عدم التحديد الصارم للنوع: فالزمان في المأساة والملحمة، فارق غير جوهري، قياساً على مشتركات مثل: الحكاية، الطبقة. وهذا كله يؤكد تلاشي مبدأ – نقاء النوع. ويشير مبدأ – **الاحتمالية**، إلى ثنائية الواقع – الحلم، وثنائية المحاكاة والسرد، مما يفتح الآفاق نحو مجاز أعمق، يتحقق من خلال تعابير أرسطو نفسه: المحتمل، الأعلى من الواقع، المستحيل المقنع، ما يجب أن يكون ... الخ، لتصبح المحاكاة نفسها مشروطة بشروط تنفي عنها صفة التقليد.

أمّا الإشكالية الكُبرى، فتتعلق بالهويّة ومسألة الاختلاط. فنحن أمام موروث ضخم يحدّد هويّات الأجناس الأدبية، لكن تاريخ الأجناس، يؤكد لنا واقعية اختلاط الأجناس في المراحل الانتقالية، حيث يولد جنس جديد من رحم نوعين أدبيين سائدين، أو تحمل بعض الأجناس الجديدة، عناصر أساسية أو ثانوية من أجناس سابقة. وقد يندثر نوع أدبي رئيس أو فرعي، لتنتقل بعض خصائصهما إلى نوع جديد، فقد اندثرت أنواع رئيسة مثل: (الملحمة — الشعر التعليمي — الرومانس)، لتولد الرواية الحديثة من الملحمة والرومانس، منذ رواية دون كيخوت عام ١٦٠٥ للاسباني ثربانتس التي يعتبرها النقاد الأوروبيون — أول رواية حديثة. وحين ننظر إلى أجناس فرعية مثل: (القصيدة الرعوية — السونيت)، فنحن نجد أن هذين النوعين، رغم تلاشيهما وفق المعنى القديم لهما، إلاّ أننا لا نُقرّ بانقراضهما تماماً، لأنّهما انتقلا في الممارسة الشعرية الحديثة، إلى خصائص إضافية، مع حذف بعض الخصائص القديمة. ومعنى هذا أنه: لا يوجد انقراض تام ونهائي للنوع، حيث تلعب آلية الاختلاط دورها في نقل الخصائص القديمة القابلة للحياة إلى أنواع جديدة. لقد حذفت الرواية الحديثة، من الملحمة، تعدد الآلهة والأسطرة، وأبقت على صيغ السرد الحكائي. كما حذفت الرواية الحديثة من الرومانس، العجائبية والمغامرة، والتصنيف القسري إلى: أرستقراطي وشعبي، وتحوّلت إلى الواقعية وتعدديّة الطبقات. لكنّ العجائبية والمغامرة لم تَنْته تماماً في الرواية الحديثة، بل تحولت إلى واقعية سحرية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة من الإشكالات، أهمّها: **مشكلة التصنيف الأرسطي، ومشكلة الاختلاط والاندثار والولادة الجديدة،** ومشكلة **حدود الهويّات**. فالنقاد مثلاً يرون في مقولة الشكلانيين الروس (القيمة المهيمنة)، حلاًّ لمشكلة التصنيف إلى: شعر ونثر، لكن المهيمنة في الشعر الرومانتيكي، مثلاً، قد تلاشت في حقب شعرية أخرى، لكنها عادت للسيطرة في أنواع فرعية في عصر آخر. ومع هذا، فالعناصر الموسيقية لا تنتقل كلها، بل قد تتبدل وظيفتها في مرحلة أخرى.

كذلك نجد في النقد نفسه هيمنة لفكرة ما، ثمَّ تتحول هذه الفكرة إلى فكرة مُوسَّعة، أو تتغير الهيئة كليا، كما هو الحال مع مقولة: **(التناصّ) في النص الكتابي** في الحقبة البنيوية، مقارنةً مع **(النص المُتشعّب) في النصّ الإلكتروني**. كلاهما ينطلق من فكرة التشعيب والتناص. فما هي حدود هوية الجنس؟. إذا ردّدنا مقولة: **محو الحدود تماماً**، فما هي درجات المحو؟. فالأجناس لا تمّحي إرادوياً لصالح أجناس أخرى بسهولة. وتبقى الإشكالية الكبرى، أي – طرح السؤال القديم – الحديث: هل يمكن لنظرية (الأدبية) أو نظريَّة (الشعرية)، أنْ تقدم لنا نظرية شاملة للأجناس في ظل ولادة أنواع كتابية جديدة، وفي ظل تشعُّب واختلاط مقولات: الخطاب – النص.؟!. كلُّ ذلك يؤكّد أن مشكلة التجنيس ما تزال إشكالية كبرى.

- لقد حدّدنا **هدف البحث** بضرورة - **مناقشة الإطار النظري لمشكلة التجنيس في الترجمات العربية لعدد من الأفكار الأوروبية**، دون أن نتطرّق لمسألتين هامتين هما: إشكالية التجنيس من خلال النصوص، كذلك إشكالية التجنيس في النقد العربي القديم والحديث، لسبب منطقي، هو ضيق المساحة المتاحة للبحث. ونشير أيضاً إلى أن مناقشة الأفكار المترجمة، وليس الأصلية، أصبحت فرعاً مهماً من فروع النقد المقارن، بسبب تأثيرها المباشر في القرّاء العرب، لأن الأفكار الأصلية، يطّلع عليها مختصّون محدودون.

٢. الخطاب، النصّ، والنوع الأدبي

- حين نحاول تحديد **طبيعة الجنس الأدبي**، أو هويته، نجد في الواقع النقدي طريقتين:

الأولى: تنطلق من مواصفات وُجدتْ في عمل أدبي شهير، مثل: إلياذة هوميروس، أو رواية (الحمار الذهبي) لأبوليوس، أو رواية (دون كيخوت) لثربانتس، أو: مسرحيات شكسبير، أو قصائد بودلير، أو قصائد: ت.س.

إليوت، أو: رواية يوليسيز لجيمس جويس...الخ، أي أنَّ مثل هـذه الأعمـال تحكم نظريات التجنيس، **وفق منطق (الروائع) في المركزية الأوروبيـة**، مـع استثناء – أدب باقي قارّات العالم. وهنا تكمن الإشكالية، حيـث أنَّ نظريـة النوع تصبح ناقصة، لأنها لا تأخذ بالخصائص المُتعالية في اعمال أدبية كـثيرة، (رائعة) في باقي آداب العالم.

الثانية: تنطلق من (المطلق)، و(الجوهر)، و(المتعـالي النصّـي)، دون التأكّد من قبل القرّاء أنَّ النظرية، قد اعتمدتْ فعلاً على قراءة نصـيَّة شـاملة للأنواع الأدبية، قبل استخراج الخصائص المتعالية للنوع من نصوص فعلية، لأنَّ التطبيق النصّي يكشف صلابة النظرية أوْ هشاشتها. صحيح هنا أننا نعتمد على الخُلاصات النظريّة، التي وصل إليها الآخرون، ولكن من حقّنا أن نتساءل: إلى أيّ مدى تكون مثل هذه الخلاصات صحيحة!!. فنحن نجـد أنفسـنا أمـام اتجاهات متنوعة، وأحياناً متعارضة في تعريفات النوع والنص والخطاب. يقول **(مانقنون)** في تعريفه للخطاب، بأنه: (ينبغي ونحن نتحدث عن الخطـاب، أن نُقطّع الكلام في سياق تلفظ مفرد، لكن ينبغي حين نتحدث عن نصّ أن نؤكّد على ما يصنع وحدته، فالنص في الحقيقة، كلٌ، ولـيس مجـرد متتاليـة مـن الجُمل)[٣]. أي أنَّ الخطاب هو الأعلى، تليه مقولـة: الأدبي وغـير الأدبي، أي تصنيف الأنواع الأدبية، ثم تأتي النصوص الفردية. وهنا يقع تصنيف الأنواع في الدرجة الثانية بعد الخطاب، لكن بعض النقاد يرى أن النص والخطاب شـيء واحد، كما أنَّ البعض الآخر، يرى أن النصّ سابق للخطاب أو العكس. إذن، قد يقع النوع بين النص والخطاب، وفق هذا الفهم، ولكن كيف بعـد ذلـك نصنّف الخطابات إلى: أدبي وغير أدبي. هنا يصبح الخطاب جنساً أو أجناسـاً أدبية وغير أدبية، ولا تصبح شموليته متعالية مطلقة، ما دامت خصائص الأجناس متحركة ومتحولة ومتغيرة. وإذا اتفقا مع هذه الاعتراضـات، فـإنّ النـوع والخطاب يتشابهان، لكنهما يختلفان في الدرجة. ولو كان النص والخطاب، شيئاً واحداً كما يرى البعض، فلماذا يضع **فان ديك** – نصـوص اللغـة الطبيعيـة

كموضوع لعلم النص، ثم يستثني: (النصوص المنتمية إلى نظم سيميائية أخرى مثل: نُظم الموسيقى والصورة والسينما والرقص والإشارات)[٤]. هنا قد يوقعنا التمييز في الفصل بين الخطاب والنصّ، وهذا الفصل تصنيفي يميز بين الخطاب الأدبي والخطاب الفني تمييزاً يجعل أحدهما: نصّاً والآخر ليس بنص، بدلاً من التمييز بينهما، ثم ربطهما معاً في إطار الخطاب. فاللغة كما يقول **دي سوسير**: (نظام من الإشارات جوهره الوحيد، الربط بين المعاني والصور الصوتية)[٥]. ومعنى هذا أنّ النصّ اللغوي والنصّ الفني، يشتركان في أنهما – نُظم سيميائية، ويتفرقان في خصائص هذه النُظم. أما **رولان بارت**، فيرى أن النصّ: (لا يدخل ضمن مجرد تقسيم للأجناس، بل إنّ ما يحدده، هو قدرته على خلخلة التصنيفات القديمة)[٦]. وهكذا يمكن أن يكون لنا: **(علم الخطاب)** و**(علم النصّ)**: الأول، يقيم بناءً نظرياً لمجموع الخطابات، في حين يختص الثاني بنظريات النصوص. وبالتالي يكون ما نُسمّيه: **(علم التجنيس)**، مرتبطاً بعلم النصّ من جهة تحتيّة، وبعلم الخطاب من جهة فوقية، إذا افترضنا أن علم الخطاب وعلم النص مختلفين. أما إذا اعتبرناهما متقاربين أو متشابهين، فإن علم التجنيس، يرتبط بمتعاليات، سواءٌ أكانت متعاليات الخطاب، أم متعاليات النص. وهنا ندرك أنّ (التاريخ) مثلاً، يشترك مع الخطاب الأدبي في (السردية)، لكنه يختلف مع النص الأدبي، بسبب وجود المهيمنة الأدبية في النص الأدبي، وعدم وجودها في (التاريخ). ويقترح علينا **ديفيد بُشبندر** – تبسيط النظريات الأدبية، فهي: (نظريات عن كيفية قراءة النصوص الأدبية، حيث تقدم افتراضات عن طبيعة هذه النصوص، وادعاءات بشأن قيمة تلك النصوص، أو الطريقة التي يجب أن تُقرأ بها)[٧].

- ولكي تُصنف الأجناس الأدبية إلى أصول وفروع، فإن أرسطو استخدم مصطلح (الشعرية)، لتدلّ على الخصائص في ثلاثية: الملحمي – الدرامي – الغنائي. وهو نفس المعنى الذي استخدمه النقاد الأوروبيون، سواءٌ في العصر الوسيط، أو في النقد الحديث، انطلاقاً من (بويطيقا) أرسطو الذي ترجمه

العرب المعاصرون، بعنوان (فن الشعر). وهنا حدث التباس لدى القارئ العادي، لأنه توهم أن الكتاب مختص بالشعر فقط، وحقيقة الكتاب تشير إلى (فن الأدب)، أي بمعنى: الثلاثية. ورغم أنّ الشكلانيين الروس، روّجوا منذ عام ١٩١٩ لمصطلح (الأدبية)، وهو مفهوم مطابق لمفهوم أرسطو، إلاّ أن النقد الأوروبي، ظلّ يستخدم مصطلح (الشعرية). يقول **هنري ميشونيك**: (**الشعرية**: بحثٌ في استراتيجيات اللغة والأدب، رهانتهما ونظرياتهما)[٨]، رغم أن الروسي **ياكوبسون** يقول: (إنّ **موضوع الشعرية** هو قبل كل شيء، الإجابة عن السؤال التالي: ما الذي يجعل من رسالة لفظية، أثر فنياً؟). وتهتم الشعرية عند **ياكوبسون** بقضايا البنية اللسانية: (حيث يمكن اعتبار الشعرية، جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات)[٩]. وهو يتصور (الشعرية التاريخية) على أنها: (بنية مؤسسة على سلسلة من الأوصاف التزامنية المتعاقبة)[١٠]. ثمّ يتطرّق ياكوبسون – لموضوع الأجناس الشعرية المختلفة، فيرى أن خصوصيات هذه الأجناس: (تستلزم مساهمة الوظائف اللفظية الأخرى إلى جانب الوظيفة الشعرية المهيمنة، وذلك في نظام هرمي متنوع. فالشعر الملحمي الذي يركز على ضمير الغائب، يفتح المجال بشكل قوي، أمام مساهمة الوظيفة المرجعية. والشعر الغنائي الموجه نحو ضمير المتكلم، شديد الارتباط بالوظيفة الإفهامية، ويتميز بوصفه التماسياً ووعظياً، وفق ما إذا كان ضمير المتكلم فيها تابعاً لضمير المخاطب، أو وفق ما إذا كان ضمير المخاطب، تابعاً لضمير المتكلم)[١١]. وهو أيضاً يرى أنّ شعرية الكتاب المقدس: (**تجد أصولها في الموروث الكنعاني القديم**)[١٢]. فمبدأ التوازي هنا هو تأليف ثنائي متماثل. كما ركّز ياكوبسون على مفهوم – **القيمة المهيمنة**، وهو المبدع الأول للفكرة، ففي إطار البحث الشكلاني، كان ياكوبسون يبحث عن تحليل الخصائص الصوتية للأثر الأدبي، وعن مشاكل الدلالة في إطار نظرية الشعر، وعن مرحلة: إدماج الصوت والمعنى في إطار موحد، إلى أن وصل إلى مفهوم المهيمنة الذي يظل حتى الآن، مفهوماً صالحاً لتمييز الأجناس الأدبية وغير الأدبية، فالمهيمنة هي كما يقول ياكوبسون: (عنصر بؤري للأثر الأدبي: تحكم،

وتحدد، وتغيّر العناصر الأخرى، كما أنها تضمن تلاحم البنية)[١٣]. وهكذا ربط ياكوبسون الأجناس الأدبية بمقولتين: مقولة **الضمائر** التي تميّز بين الوظائف الأدبية، ومقولة **المُهيمنة** التي تمنح مركز الثقل في العمل الأدبي، مما يُسهّل وصفه أو تصنيفه، إضافة إلى مفهوم (**الأدبية**) التي تحدد ماهيّات الأجناس.

أمّا **توماشفسكي،** وهو أيضاً من الشكلانيين الروس، فيكتب عن نظرية الأغراض عام ١٩٢٥، قائلاً بأنه يوجد نمطان رئيسان للحكي: سرد موضوعي، وسرد ذاتي: (ففي نظام السرد الموضوعي، يكون الكاتب مطلعاً على كل شيء، حتى الأفكار السريّة للأبطال. أما في نظام السرد الذاتي، فنحن نتتبع الحكي من خلال عيني الراوي (أو طرف المستمع) متوفرين على تفسير لكل خبر: متى وكيف عرفه الراوي (أو المستمع) نفسه)[١٤]. وهو أي **توماشفسكي،** يرى أن الاستعمال المتمايز للغة النثرية أو الشعرية، يخلق الأنواع الشعرية أو النثرية. وتتم التفرقة بين الأنواع المسرحية أو الحكائية ... الخ، حسب توجيه العمل الأدبي نحو القراءة أو التشخيص. فملامح النوع عند توماشفسكي، هي: (**الأنساق** التي تنظم تركيب العمل الأدبي)[١٥]، حسب الأنساق المهيمنة. ويشير توماشفسكي إلى مسألة – تفكك الأنواع: (ففي الأدب المسرحي للقرن الثامن عشر، انقسمت الكوميديا إلى: كوميديا خالصة، وتراجيكوميديا، تولّد عنها، المسرح المعاصر. وعلى أنقاض القصيدة الملحمية، ولدت القصيدة الغنائية الرومانتيكية، وفق مبدأ الإحلال وسيرورة تعاقب الأنواع)[١٦]. ويختتم توماشفسكي رأيه بالقول: (لا يمكن إقامة أي تصنيف منطقي صارم للأنواع. فالتمييز بينهما، هو دائماً، تمييز تاريخي، كما أن تصنيف الأنواع، هو عمل مُعقّد)[١٧]. أمّا **شكلوفسكي،** فيرى أن اللغة الشعرية، تتميز عن اللغة النثرية: (بالطابع المحسوس لتركيبها. ويمكن الإحساس بالمظهر الصوتي، أو المظهر التلفظي، أو المظهر الدلالي للفظ أيضاً. وأحياناً ليست بنية الكلمات، هي المحسوسة، وإنما تركيبها، انتظامها)[١٨]. ويعرّف **تودوروف،** وهو الوريث الشرعي للشكلانيين الروس – **الشعرية** بأنها: (علم الأدب، وهي في ذلك

مغايرة للفعالية التأويلية للأعمال الفردية، ومغايرة للعلوم الأخـرى)[١٩]. أمـا **الأدبية** عند تودوروف، فهي: (الخصائص المجردة التي تصنع فـرادة الحـدث الأدبي. وموضوع الشعرية، ليس العمل الأدبي في حدّ ذاتـه، بـل اسـتنطاق خصائص الخطاب الأدبي)[٢٠]. أمّا – **جان كوهن**، فيعرّف – **الشعرية** بأنهـا: علم موضوعة الشعر. وهو يفسر حين يقول: كان لكلمـة شـعر في العصـر الكلاسيكي، معنى لا لبس فيه، فقد كانت تعني – جنساً أدبياً، أي القصيدة التي تتميز بالمستوى الصوتي والمستوى الدلالي. ثمّ استعملت كلمة شـعر أولاً: في شأن الفنون الأخرى: شعر الموسيقى، شعر الرسم ... الخ. ومـن الممكـن أن نسعى لإيجاد شعرية عامة، تبحث في الملامح المشتركة بين جميع الموضـوعات الفنية أو الطبيعيَّة التي من شأنها أن تثير الانفعال الشعري)[٢١]. أمّا – **ريفـاتير**، فيرى أن: (الشعر لا ينفصل عن مفهوم النص، فإذا لم نعتبر القصـيدة، **كيانـاً مغلقاً**، فإننا لا نستطيع دوماً أن نميز **الخطاب الشعري** من **اللغـة الأدبيـة**). فاللامباشرة الدلالية في عـدة أنـواع: (تُهـدّد التمثيـل الأدبي للواقـع، أو المحاكاة)[٢٢].

مناقشة وخلاصة:

أولاً: تتحدد إشكالية الأنواع الأدبية، بمدى قدرتها على التمييز النظـري بـين الأنواع من جهة، وعدم التمييز من جهة أخرى. فـالتمييز يكـون مـع خصائص العمل الأدبي المفرد، وعدم التمييـز يكـون في البحـث عـن الخصائص المشتركة بين النصوص. بعد ذلك نصل إلى متعاليات مشـتركة للنصوص، بحيث تشترك مرّة أخرى مع الآليات التي يعمل بهـا الخطـاب الأدبي. ثمّ تأتي المرحلة الأخيرة، أي مرحلة ارتفاع المتعاليات في الخطـاب الأدبي إلى مستوى الشراكة مع الخطابات غير الأدبيـة في نظريـة عامـة للخطاب.

ثانياً: يقع الجنس الأدبي بين النص والخطاب، وهو يمتلك من خـلال عمليـة

التصنيف، خصائص مطلقة متحركة، تتشارك مع متعاليات النص، ليكوّنا معاً الخطاب الأدبي. وقد لعبت الحركة الشكلانية الروسية ... والحركة البنيوية الفرنسية، دوراً هاماً في التخلص من وظيفة الأدب وتاريخ تطوره، بالتركيز على طبيعة الأدب، وقد أفاد هذا نظرية الأجناس، لكنه خلخلها، وهزّ معتقداتها التقليدية، فبدلاً من الخلط في التصنيف القديم بين التصنيف الشكلي والمضموني، ولدت فكرة الأنساق والبنيات التي أصبحت مركزاً للتصنيف الجديد، كذلك ولدت فكرة(الأدبية) وفكرة (المهيمنة) كآليات لفهم جديد للخطاب الأدبي وتفريعاته. لكن الخطاب البنيوي، على الأقل في جانبه اللساني والسيميائي، حوّل النُظم البنيوية إلى أشكال لا دم فيها ولا حياة، حتى أنّ رولان بارت نفسه، صرّح بأن اللسانيات في طريقها إلى الانفجار، بفعل التمزّق الذي ينخرها: (فهي تنحو نحو الصياغة الصورية)[٢٣]. وهذا ما جعل العلوم الإنسانية الأخرى، تدخل الميدان، لقراءة الأدب وتصنيفه من زاويتها الخاصة، ثم تبتعد، ليبقى الأدب وحيداً. وهكذا ظلّت نظرية الأجناس تتعرض لخلخلة وتدمير، حتى كادت تعود إلى أرسطو، لكنها في الوقت نفسه جدّدت نفسها تجديداً مفيداً من خلال نظرية الأدبية، لكنها ظلت تتراوح بين المحافظة على الهوية، وبين الاختلاط الذي يفتح باب الامّحاء، أو الولادة لنوع جديد.

ثالثاً: هناك إقرار عام بأنّ التحديد المنطقي الصارم بين الأجناس الأدبية، أمر صعب المنال، بسبب مشكلة الاختلاط، والاندماج، والتلاشي، والانقراض، والولادة الأخرى ...الخ. كذلك ظل الصراع مفتوحاً بين نظرية النص المغلق، ونظرية النص المفتوح، وجرت تمييزات بين النثر والشعر، بعيداً عن أسلوب المفاضلة القديم بين الأنواع العليا، والأنواع الفرعية.

٣. الأجناس الأدبية في نقد – ما قبل الحداثة

٣. ١: بوالو: الأنواع الشعرية:

صدر كتاب (فن الشعر) لبوالو عام ١٦٧٤م. وهو عبارة عن مجموعة من القصائد الكلاسيكية، حيث تعرّض في القصيدة الثانية والثالثة للأنواع الشعرية. ففي القصيدة الثالثة، ناقش (شعرياً): المأساة، الملحمة، والكوميديا. وفي القصيدة الثانية، تعرَّض بوالو للأنواع الشعرية التالية: ١. القصيدة الريفية. ٢. القصيدة الغنائية. ٣. السونيت. ٤. القصيدة الهجائية. ٥. البالاد la ballade. ٦. الروندو le rondeau: قصيدة عاطفية ذات أدوار. ٧.الأُهجية – la satire. ٨. الفودفيل – le vaudeville: أغنية خفيفة، يسود فيها الهجاء، ويهاجم المؤلف فيها عيوب زمانه[٢٤]. وهو هنا يذكر هذه الأنواع الشعرية، دون ترتيب للأهمية. أما – **المأساة**، فهي: (عند نشأتها كانت المأساة مشوهة، تقوم على التقريظ، وعلى مديح إله الكروم، وتحاول بالرقص أن تستثير الحصَّاد)[٢٥]. أما – **الملحمة**: فهي: (تستند على الحكاية في سردها للأحداث الطويلة، وتعيش وتتغذّى بالخيال. كل الفضائل فيها تمثلها الآلهة)[٢٦].

٣. ٢: كروتشه: ضدّ التجنيس:

يُميّز كروتشه بين الصُور والتصوّرات، انطلاقاً من التمييز بين: المعرفة الحدسية والمعرفة المنطقية، وبين المعرفة التي تنتجها المخيلة، والمعرفة التي ينتجها العقل. لكن الحدس عنده، ليس مستقلاً عن العقل. والمعرفة الحدسية عند كروتشه هي معرفة(تعبيريَّة). ويتطرق كروتشه لنظرية **المحاكاة**: (القول بأن الفن، تقليد للطبيعة، يحتمل معاني متعددة، بعضها حقائق، وبعضها أباطيل. فالفنُّ هو: رفع الطبيعة إلى المثالية، أو هو تقليد الطبيعة مثالياً – أما إذا أُريد بتقليد الطبيعة أن الفن، يقدم لنا نُسخاً آلية، فهذا رأي واضح الضلالة)[٢٧]. ثمّ يتطرق كروتشه لمسألة التمييز بين النوعين الكبيرين، فيرى أنه: (لا يمكن تبرير

التمييز بين الشعر والنثر، إلاّ إذا كان على نحو التمييز بين الفن والعلم. فالشعر لغة الشعور، والنثر لغة العقل، ولكن ما دام العقل أيضاً شعوراً في تجسده وواقعه، فلكل نثر، جانبه الشعري)[٢٨]. وحين يصل كروتشه إلى نظرية الأجناس، يعلن موقفه الصارخ التالي:

أولاً: أكبر انتصار لضلال دعاة الذهنية، هو في نظرية الأجناس الفنية والأدبية التي ما تزال سائدة في مطولات الأدب، فهي: تشوّش نقاد الفن ومؤرّخيه[٢٩].

ثانياً: كلُّ أثر فني حق، كان تجاوزاً لقوانين جنس ما، سفَّهَ آراء النقاد واضطرهم إلى توسيع ميدان هذا الجنس إلى أن يضيف مرّةً أخرى، بولادة آثار فنية جديدة[٣٠].

٣. ٣: هيجل: الحادثة والفعل والحالة:

يُصنف هيجل الأنواع على النحو التالي:

١. الأدب القصصي: تصوير: (للعالم الموضوعي من خلال موضوعيته).

٢. الشعر الغنائي: تصوير: (للذاتية والعالم الداخلي).

٣. الدرامي: (وسيلة تكثيف) تربط (كلا النوعين السابقين في وحدة جديدة: الكشف الموضوعي والوحدة الداخلية للفرد)[٣١]. فالأدب الروائي عند هيجل، (حالة، والشعر الغنائي – نقيضها، والدراما – نقيض النقيض[٣٢]. والقصصي عند هيجل: (هو – الحادثة، والدرامي – الفعل، والغنائي – المزاج والحالة)[٣٣]. ويقول هيجل أيضاً بان الرواية مثلاً هي (ملحمةٌ برجوازية)[٣٤].

٣. ٤: لوكاتش: الطبقيّة:

يرى لوكاتش أنَّ الرواية هي: (الشكل الأدبي الأكثر دلالة على المجتمع البرجوازي)[٣٥]، حيث ترتبط الرواية ارتباطاً وثيقاً عند لوكاتش بثقافة العصر

الوسيط السردية. ويتولد شكل الرواية من تدهور ثقافة السرد التابعة للعصر الوسيط، ودخول خصائص سوقية وبرجوازية على هذه الثقافة. ولم تبرز الخطوط الأولى لدراسة جمالية شاملة عن الرواية – كما يقول – إلاّ مع: (الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، حيث أُدرجتْ الرواية بصورة عضوية في مقولة الأشكال الجمالية، إلاّ أنّ نظرية الرواية، لم تظهر إلاّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث توقفت المحاولات الرامية إلى إبداع ملحمة حديثة)[٣٦].

٣. ٥: فنسنت لابي سي: تصنيفٌ وتشعيبٌ كلاسيكي:

صدر عام ١٩٠٨ كتاب (نظرية الأنواع الأدبية) للفرنسي فنسنت لابي سي – L'Abbè Ci. Vincent – قسَّم فيه **النثر** إلى الأنواع التالية: ١. **التاريخ**. ٢. **الخطابة**. ٣. **الرواية**. ٤. **النثر التعليمي**: وهو أيضاً يقسم النثر التعليمي إلى أنواع: العلوم الطبيعية، العلوم الأخلاقية، العقيدة والدين، الفلسفة، العلوم الاجتماعية، علم الأخلاق، النقد الأدبي. ٥.**الرسائل والمكاتبات**. – أمّا **التاريخ مثلاً**، حسب المؤلف فهو: (يحتوي على قصص، غير أنه أيضاً يحتوي على صور، وعلى وصف، وعلى لمحات خاصة بالنواحي المالية والتجارية والنظم الحكومية، فهو عرض للحياة الاجتماعية، ويشمل التاريخ: الحوادث، الأفكار، الفنون، العلوم، العادات، الأخلاق، القوانين، والعقيدة ... الخ)[٣٧]. كذلك الأمر بالنسبة للرسائل التي تتجه إلى فرد خاص، بينما تتجه الأنواع الأدبية للجمهور. ويجب، حسب المؤلف أن: (لا يكون هدف الرسائل اللجوء إلى الناحية الفنية، بل هدفها، تسجيلٌ لما تمليه الحوادث)[٣٨]. ثم يتحدّث المؤلف عن الأنواع الأدبية: القصصي، المسرحي، والتعليمي، حيث يعتبر الملحمة نوعاً قصصياً. أما – **الشعر الغنائي**، فيعرفه بأنه: (فيضٌ من الأحاسيس الشخصية، وموضوعه شخصي، حيث يصف الشاعر حالاته النفسية، أو بمعنى آخر: ما يُعبّر عنه بضمير المتكلم. والشاعر هنا سلبي، يتأثر بالأحداث، ولا تؤثر فيه الأحداث)[٣٩]. وأنواعه عنده هي: ١. الغزلي. ٢. اليامبيك. ٣. الهجاء. فالشعر الغنائي بمعناه الصحيح حسب المؤلف: (هو المؤسس على دعامتين:

المقطوعة – Strophe، والموسيقى، والرقص)[٤٠]. أما – **الملحمة**، فهي: (شعر قصصي بطولي قومي، يحتوي على أحداث خارقة للمعتاد. وتوصف الملحمة بأنها قصصية، لأنها: تضع أمامنا سلسلة من الأحداث)[٤١]. والملحمة عند المؤلف نوعان: (الملحمة البدائية: حادث تاريخي حقيقي، أو حادث يظنه الناس حقيقياً)[٤٢]. و(الملحمة العالمة: ينظمها شاعر فرد، تستعير الإطار من الملحمة البدائية، لكن لها خطة مرسومة مصنوعة)[٤٣]. أما – **الشعر الدرامي**، فهو عبارة عن: (تمثيل صوري لحادث تاريخي أو خيالي من الحياة الإنسانية. ويُمحى الشاعر تماماً في هذا النوع، وتمضي الأحداث أمامنا، وتمرُّ الشخوص أمام أعيننا، فنراهم حين يعملون، وحين يتكلمون)[٤٤]. ثمّ يقسم المؤلف الدرامي إلى: تراجيدي، كوميدي، وميلودرامي، **فالميلودرامي**: (تراجيدي لا يخضع لقوانين المنطق، ولا يشبه الواقع في شيء)[٤٥]. ويشير المؤلف إلى أنواع متشعبة من المسرح مثل: شعر الرعاة، والقصة الأسطورية الخرافية ... الخ.

٣. ٦: فيليب فان تيغم: أنواع كبرى وصغرى ومختلطة:

يدرس الفرنسي فيليب فان تيغم، الأنواع الأدبية، في مرحلة (١٦٣٠-١٦٦٠)، فيقسمها إلى: **أنواع كبرى**: الملحمة، المأساة، الرواية، الملهاة، **وأنواع صغرى**، الرعوية، الأود، الروندو، المادريفال، البالاد، الأبيغرام. **وأنواع مختلطة**: الملهاة المأساوية، الدراما الرعوية. أمّا مُحصّلة التعريفات لهذه الأنواع، فهي أرسطية الطابع، فهو يقدم التعريفات التالية:

١. **الملحمة**: ميزة هذا النوع هي أولاً العظمة الحربية، والموضوع الشهير، وكذلك الأشخاص. ويمكن إدخال الحب في سياق الحوادث، على أن يكون حباً سامياً. وينبغي أن يكون الأبطال كاملين، وأن تكون نقائصهم بطولية. كما أنه يجب أن يؤخذ الموضوع من التاريخ، ومن التاريخ القديم بالذات، لا أن يختلق اختلاقاً. ويجب أن يدور العمل نظرياً في بلدان شاسعة البعد، عاداها غريبة عنا. وينبغي أن تكون المادة بسيطة، تستمد غناها من

خيال الكاتب، لا من كثرة الحوادث الهامة. وتطلب هذه الدقة نفسها في التأليف، فيكون من أربعة أقسام: **العرض** الذي يقدم الموضوع والبطل، **الابتهال** إلى الآلهة، **سرد الرواية** الذي يحتل العمل الأدبي بمجموعه تقريباً، والذي يربط بين الأحداث بضرورة منطقية، بدون أن يرويها في ميقاتها التاريخي، وهذا ما يفرق بين الشاعر الملحمي والمؤرخ. وأخيراً **الخاتمة** التي يجب أن تكون مدهشة، ومعقولة، ومناسبة، أما **الشكل فيكون شعراً**.

٢. **المأساة:** هي تقليد لعمل رصين تام على شيء من الامتداد، بخطاب منمق، لا يكون تزويقه جميعه في كل قسم من أقسامه، ويكون تحت شكل مأساوي لا روائي، مستعملاً الرعب والشفقة لتطهير الأهواء التي من هذا النوع.

٣. **الرواية:** نوع قريب جداً من الملحمة، خضع لقواعد القصيدة الملحمية، باستثناء غياب الابتهال في القصة. والفرق الوحيد بين النوعين، هو أن أحدهما يكتب شعراً (الملحمة)، والآخر يُكتب نثراً، (الرواية)، وأن **الحرب** لها المكانة الأولى في الملحمة، بينما يحتل **الحب** هذه المكانة نفسها في الرواية. وأكثر القواعد أهمية في الرواية، هي قاعدة المعقول واللياقة والفائدة الأخلاقية(٤٦).

٤. **الملهاة:** قصيدة درامية من الدسائس، تعرض على المسرح، أشخاصاً وضيعين في أعمال مأخوذة من الحياة اليومية. وينبغي أن ينتصر فيها المعقول، وأن تكون الخاتمة مؤاتية، والدسيسة ملفقة(٤٧).

٥. **الدرامه:** هي ما ينتج عن (المأساة والملهاة). لها تأثير الأولى، وأوصاف الثانية الساذجة. وهي أكثر فائدة من الاثنتين، وأكثر ترغيباً، لأنها في متناول جمهور المواطنين، كما يقول مرسيه. فالدراما وحدها تستطيع أن تعرض هذه الصفات العادية التي تؤلف الكتلة البشرية، حيث يختلط الخير بالشرّ(٤٨). وينطبق هذا الوصف للدراما عند المؤلف فان تيغم على مرحلة

(١٦٧٥-١٧٨٩).

٦. **الشعر الغنائي**: يكفي أن يراعي المرء ما تستسيغه الأذن في (اختيار موفق للتعابير) وخصوصاً (الأفكار والحرارة) ليصبح الشاعر – غنائياً[٤٩].

أمّا – **النثر**، فيقسمه فيليب فان تيغم إلى الأنواع التالية: الخطابة، التاريخ، القصة، الرواية، النقد.

٣. ٧: مناقشة وخُلاصة:

أوّلاً: ظلّ تصنيف الأجناس الأدبية في **العصر الوسيط، وحتى أول الأربعينات من القرن العشرين**، قائماً على الأسس الأرسطية – الأفلاطونية، حيث التصنيف إلى: أنواع كبرى وأنواع صغرى، فنجد أن بوالو يهجو الصفات التي تترافق مع النوع، ولا تتماشى مع الوصف الأرسطي الأفلاطوني، ويمتدح الملحمة، لأنّ: (... كل الفضائل فيها تمثلها الآلهة)، رُغم المتغيرات، حتى أنّ هيجل ينطلق من الثلاثية، دون مُساءلة للثلاثية نفسها، وحين يضع مواصفات الأجناس الكبرى، لا يخرج كثيراً علىً المواصفات الإغريقية، باستثناء الانتباه إلى الرواية، بربطها بالبرجوازية الصاعدة في العصر الوسيط. كذلك انتبه لوكاتش للتفسير الطبقي للأنواع، خصوصاً: الملحمة والرواية. لكنهم جميعاً أجمعوا على أن الرواية، هي ابنة الملحمة مع حذف بعض خصائص الملحمة. كما أن الرومانس هي ابنة الملحمة ووالدة الرواية الحديثة. لهذا كله لم تتعرض الثلاثية الأرسطية لأية هزّة قوية. وظلّت منهجية التشعيب، قائمة على أساس فكرة: الأجناس الدنيا – الأجناس العليا.

ثانياً: ظلّ التصنيف يعود إلى المنهجية الثنائية: (شعر/ نثر)، و(عقل/ شعور)، و(نثر أدبي/ نثر غير أدبي)، و(جنس صاف/جنس مختلط)، لكن هذه التمييزات، لم تتوافق مع الثلاثية. لهذا ظلّت الفجوة قائمة بين التصنيف الثلاثي، والتصنيف الثنائي. وظلّ الصراع قائماً بين مبدأ النقاء، ومبدأ الاختلاط. فالأنواع المختلطة ذات صفة تشعيبيّة ثانوية، والأنواع الكبرى

راسخة الثبات، وكأنّ تقليديتها ميزة إيجابية، فقد ظلّ مبدأ المحاكاة هو الذي يحكم التصنيفات. وأصبح التصنيف يحمل صبغة تعليمية هيكلية شكلية.

ثالثاً: الثائر الأكبر ضدّ التجنيس هو كروتشه، كما هو شائع، لكن كروتشه لم يرفض مبدأ — المحاكاة، وإنما وجه نقداً لجانبها التقليدي. كذلك، فهو لكي يبرّر نظريته عن المعرفة العقلية والمعرفة الحدسية، صاغ المقولة الثنائية: (العقل / اللاشعور). ولكي يتلاءم تصنيفه للأجناس مع النظرية، قال بثنائية (الشعر/ النثر)، ولأنّ العقل شعور أيضاً عنده، فقد أقرّ مبدأ الاختلاط. وأقرّ بدورة الجنس التي تعتمد على:الاتساع — الضيق- الانحسار — الاستبدال. وهنا يكمن الضعف، فالتراتب في المراحل عند كروتشه، ينقضه عدم الترتيب في الواقع التطويري للأجناس. كما أنّ المبدأ الثنائي (شعر/ نثر)، لا يخضع تماماً لمقولتي: العقل — الحدس. إضافة إلى أنّ مبدأ الاختلاط عنده، جاء تبريراً لمقولة (**شعور العقل**). لكن التعريف للجديد عند كروتشه، بأنّ الجديد هو اختراق لقوانين الأجناس، هو الفكرة الأكثر أهمية عنده. لهذا يمكن اعتبار ثورة كروتشه ضدّ التجنيس، ثورة جزئيّة ضدّ كلاسيكية بوالو الصارمة.

رابعاً: لقد قدّمنا الأنواع: الشعر الرعوي — الرومانس — السونيت، لنؤكد مبدأ — عدم الانقراض التام. فالملحمة انقرضت، لأنها أصرّت على المبدأ الكلاسيكي، لكن ملامحها الجوهرية، توزعت في جسوم أنواع أدبية أخرى، مثل: الرومانس. كذلك انقرض — الرومانس، حين التزم بمفهوم الطبقة، لكنه منح خصائصه للرواية الحديثة. كما تحوّل: الشعر الرعوي إلى حالة تاريخية، بسبب إصرار الرعاة الأوائل على ربط الفكرة الرعوية بجغرافيا محددة، وبثنائية (الريف/ المدينة)، وبثنائية (الراعي/ الراعية الجميلة). كما تحوّلت السونيت إلى حالة تاريخية، لأنّها أصرّتْ على الشكل الشعري (الثُماني — السُداسي). وهكذا نكاد نجمع على القول: إنّ الملحمة — والرومانس، قد انقرضت فعلاً، لأنّ البديل أي (الرواية)، حلّ محلّها، لكن: الشعر الرعوي لم ينقرض، لأنّه جدّد شيخوخته في القصيدة الحديثة، ببقاء عناصره الأساسية، أو تحوّل بعض

هذه العناصر إلى هيئة أخرى. كذلك انقرضت المفاهيم التقليدية في السونيت التي تركز على الشكل، لكن المفاهيم الباقية، انتقلت إلى القصيدة الحديثة. فالتقليد هو الذي يتسبب في انقراض النوع، كذلك الثبات الكلاسيكي في الخصائص.

٤. نُقاد الحداثة: مُساءلةُ خطاب الأجناس

- تعرّضت الأنواع الشعرية: القصيدة الغنائية – الملحمة – والتراجيديا، الثلاثية الكلاسيكية، لتحويل جديد عند الألماني – **إميل شتايغر**، ففي مقابل الثلاثية، رأى شتايغر عام ١٩٤٦، أنه يمكن – **إحلال الخاصيّات** التي يدعوها: الغنائية والملحمية والدرامية، محلّ الأنواع الأدبية، فهو يقول: (إنَّ كلَّ قطعة من الشعر تقع بين هذه الأطراف الثلاثة، ولكن لا تتمثل خاصيّات الغنائية والملحمية والدرامية، تمثلاً كاملاً إلاّ في عدد محدود جداً من الأعمال). و(تتصل الاتجاهات الثلاثة، لا الأنواع الثلاثة، بالدرجة الأولى، بالأبعاد الزمنية الثلاثة: **الماضي بالغنائية، والحاضر بالملحمية، والمستقبل بالدرامية**)[٥٠]. وبالتالي ركّز شتايغر على الأسلوب بدلاً من النوع ذاته. وينسب شتايغر، الدراما الغنائية إلى: (الأدب الغنائي، لا إلى الأدب الدرامي، على زعم أن المبدأ الغنائي هو السائد فيها. وعلى هذا الأساس، تصبح الخصائص العامة للغنائي والدرامي، غير جوهرية)[٥١]. ويصف شتايغر – الغنائية بأنها (العنصر السائل)، ويتكلم عن النفس باعتبارها (سيولة المنظر الطبيعي عندما تستعيده الذاكرة)، لكن رينيه ويليك، يوجه النقد التالي لشتايغر: (المشكلة في نظرية شتايغر، تكمن في افتقارها للعلاقة بالشعر الحقيقي. فمن الممكن أن نتوصل إليها دون أدلّة أدبية)[٥٢]. لكن ويليك يستدرك قائلاً: (إنَّ ما يميّز نظرية شتايغر حول الأنواع الأدبية، هو استخدامها الخاص للتصور الهايدغري للزمن استخداماً، أدّى إلى ربط القصيدة الغنائية بالماضي، والملحمة بالحاضر، والدراما بالمستقبل. ولا تلجأ

نظرية شتايغر إلى المتكلم كمعيار لها، على عكس النظريات الأخرى. وتنتفي عنده ثنائية الذات والموضوع)[٥٣].

- ويرى **أوستن وارين** أن (النوع الأدبي، (مؤسسة)،كما الكنيسة أو الجامعة أو الدولة)[٥٤]. فنظرية الأنواع مبدأ تنظيمي: (فهي لا تصنف الأدب وتاريخه بحسب الزمان والمكان، وإنّما بحسب أنماط أدبية نوعية للبنية والتنظيم)[٥٥]. وتميل معظم النظريات الأدبية الحديثة، كما يضيف وارين – إلى طمس التمييز بين النثر والشعر، وبعدها تقسم الأدب الخيالي إلى **فنون التخييل**: (الرواية، القصة القصيرة، الملحمة)، **والمسرحية** (نثراً أو شعراً)، **والشعر** الذي يواصل ما بدأه الشعر الغنائي القديم. ويصل وارين إلى النتيجة – الاقتراح التالي: (يجب تصوّر الأنواع على أنها زُمَرٌ من الأعمال الأدبية، تقوم نظرياً على كل من شكلها الخارجي (وزن معين أو بنية)، وشكلها الداخلي أيضاً (الاتجاه، الجرس، الهدف، الموضوع، والجمهور)[٥٦]. وهكذا يتكئ وارين على الجانب الشكلي. ويميل وارين إلى نقد منهجية البحث عن **الفوارق** بين الأنواع، ويؤيد منهجية البحث عن **القاسم المشترك** في كل نوع على حدة، وإظهار الصياغة المشتركة، والهدف الأدبي. وهو ضدّ مبدأ – نقاء النوع.

- ويرى **رينيه ويليك** أن التمييز بين الأنواع الأدبية، لم يعد أمراً مهما لدى النقاد، لأنّ: (الحدود بينها تُعبَرُ باستمرار، والأنواع تُخلط أو تُمزج، والقديم منها يُترك أو يُحوّر، وتُخلق أنواع جديدة إلى حدّ صار معها المفهوم نفسه، موضع شكّ)[٥٧]. ولكنه يستدرك معتمداً على قول وارين بأن النوع الأدبي، له وجود يشبه وجود المؤسسة، أي أنّ وجوده، أمرٌ واقع لا مفرَّ منه. فالنقاد مهما تنكّروا لنظريات الأجناس أو رفضوها، هم في الواقع يظلّون أسرى لها. ويناقش رينيه ويليك، أطروحة **كاته هامبورغر**، في كتابها (منطق الشعر، ١٩٥٧) عن مسألة التجنيس. فهي تدعو إلى **تقسيم ثنائي**، بدلاً من تقسيم شتايغر الثلاثي. ويشكل العنصر الغنائي في كلٍّ من النظريتين الأساس المشترك، و: (تميز هامبورغر بين نوعين من الشعر: القصصي أو شعر المحاكاة، والغنائي أو شعر

الوجود، أما الملحمة والمسرحية فتنتميان إلى القصص، والفاصل بين النوعين، هو ضمير المتكلم. ففي القصيدة الغنائية يتكلم الشاعر نفسه، أما في الملحمة والمسرحية فيجعل غيره يتكلم. وتمّ حشر الرواية التي يرويها المتكلم مع الشعر الغنائي، لأن المؤلف نفسه يتكلم فيها). كما أن هامبورغر عبّرت عن فكرتها القائلة: (إنّ الزمن الماضي في الرواية، يفقد وظيفته الزمنية، ويتحول إلى الزمن الحاضر – تعبيراً مقنعاً)(٥٨). وهنا ينتقد ويليك، رفض هامبورغر لفكرة القناع، أي أنّ المؤلف ليس هو السارد، كما ينتقد فصلها الفعل الداخلي عن التعبير الخارجي. كما يرفض رأيها حول البنية المغلقة في المسرحية والرواية، بينما اعتبرت أنّ كل قصيدة (غنائية، بنيةٌ مفتوحة). وهو أي رينيه ويليك، يستنجد بأفلاطون في ثلاثيته للردّ عليها. ويشير ويليك إلى أطروحة – **آيرينه بهرنز** – ١٩٤٠ التي تقول إنّ التقسيم الثلاثي، ما هو إلاّ نتيجة للتفكير النظري في القرن الثامن عشر. واعتبرت كتاب – **شارل باتو**: الفنون الجميلة من خلال مبدأ واحد (١٧٤٦م)، هو الوثيقة التي تسرَّبت أفكارها إلى كتابات النقاد الألمان المتأخرين. كما يناقش ويليك، أفكار: شيلر، شليغل، همبولت، شلنغ، حول الأنواع الأدبية. ويختتم ويليك مقالته بقوله: (من الأجدى أن نصبّ اهتمامنا على تنوع الشعر وعلى تاريخه، أي على أوصاف الأنواع الأدبية، كما تتمثل في تقاليدها المجسّدة)(٥٩). ويرى أن نحلّ المشكلة بقراءة جدلية الماضي والحاضر، وجدلية الواقع والفكرة، والتاريخ والإستطيقا.

- أما **نورثروب فراي** فيصوغ رأيه عن **المحاكاة**، على النحو التالي: (الميل نحو مطابقة المحاكي والمحاكى، والميل إلى دقة الوصف، هو أحد قطبين من أقطاب الأدب. وما نجده في القطب الآخر، يبدو أنه يتصل بما دعاه أرسطو بِ (القصة)، وبما ندعوه عادة – الأسطورة)(٦٠). ويذكر فراي الأنماط القصصية المأساوية، كما يذكر الأنماط القصصية الكوميدية التي يُشعّبها إلى: الأسطورية، الرومانسية، العائلية، الساخرة، الميلودراما، البوليسيَّة، والسلوكية. أما ما يسميه **التشريح – Anatomy**: (فهو شكل من أشكال القصة النثرية يُعرف

بالهجاء، ويمثله كتاب (تشريح السوداوية) لبيرتن. وهو شكل يتصف بتنوع كبير في موضوعاته وباهتمام شديد بالأفكار)[٦١]. كما قدّم فراي – (ثلاثية أصناف الخيال): ١.**شخصي – انطوائي**: الرواية الخيالية، ٢. **شخصي منفتح**: الرواية الواقعية، ٣. **وعقلاني– انطوائي**: السيرة الذاتية، قبل أن يصوغ الجنس من النوع الرابع: ٤. **الخيال العقلاني المنفتح**: جنساً، يُسمّيه: التشريح، كما يُشير جيرار جينيت.

– ويرى **إمبرتو إيكو** أن أصل مشكلة الأنواع، مدرسيٌّ بشكل من الأشكال. ففي **الشكل الغنائي**: يقدم الفنان صورة متعلقة به بشكل مباشر، في حين أن هذه الصورة في الشكل الملحمي: لا تؤخذ إلاّ في علاقة مع الفنان نفسه، ومع الصورة الأخرى. فالشكل الغنائي – حسب إيكو – هو اللباس التعبيري الأكثر بساطة للحظة الانفعال. ويتميز **الشكل الملحمي** عن الشكل الغنائي، باعتباره امتداداً وتطويراً له، وفيه يتساوى في البعد: الشاعر والقارئ والمركز الانفعالي، ولا يكون السرد فيه من خلال ضمير المتكلم. أما شخصية الفنان، فتشمل فيه الصور والشخصيات، باعتبارها محيطاً حيوياً. أما عن **الشكل الدرامي**، فيقول إيكو: (عندما تملأ الحيوية التي مسّت الشخصيات، وحركتها كل واحدة من هذه الشخصيات، بالقوة نفسها التي تُترجم في البداية بالصراخ والإيقاع والإحساس، ثمّ بالسرد الغامض والسطحي، تختفي في النهاية إلى حدّ أنها تفقد وجودها، فتصبح بعبارة أخرى – **لا شخصية**)[٦٢].

– ويقرأ **بيير شارتيه** – نظريات الرواية، بتوازي تطوّرها التاريخي مع تطور الخصائص، **فالرواية** عند هنري كوليه: (مؤلّفٌ مكتوبٌ نثراً، وهي نوع أدبي دون شكل محدّد سلفا، لا تعرض إلاّ للمحسوس، وهي تخييل، حكاية، محكي)[٦٣]. بينما كان تعريف الرواية في المعاجم الفرنسية ودوائر المعارف:

١. كتب عجائبية تتضمن قصص الحب والفروسية – **١٦٩٠**.

٢. حكايات تخييليّة لمختلف المغامرات الخارقة، أو الممكنة في حياة الناس –

.١٦٩٤

٣. مؤَلف يقوم على الخيال، مكتوب نثراً، طويل نسبياً، يُعرض ويُجسّد في وسط معيّن، شخصيات يقدمها باعتبارها واقعية، ويعرّفنا بنفسيتها ومصيرها ومغامراتها – **١٩٦٤**. أما أنواع الرواية في الموسوعة البريطانية (**١٧٦٨م**)، فهي: الشطاري، الرسائلي، القوطي، الرومانتيكي، الواقعي، والتاريخي(٦٤). ويضيف شارتيه، أن معجم روبير الفرنسي، يذكر **تسعة وأربعين نوعاً من الرواية**. أما عن **المحاكاة**، فيقول شارتيه: (يقصد أرسطو بالمحاكاة، تمثيل فعل إنساني، أو تمثيل أشخاص فاعلين. أما الخطاب غير المحاكاتي، فهو الذي لا يصوّر الكائن الإنساني فاعلاً. ونحن نفضّل مصطلح – **التمثيل** – Representation، بدلاً من المحاكاة – Imitation.)(٦٥).

– وينطلق **جيرالد برنس** في معجمه السردي من التعريفات الرئيسة التالية:

١. علم السرد – Narratology:

١. نظرية السرد المستوحاة من البنيوية. ويدرس علم السرد، طبيعة وشكل ووظيفة السرد، كما يحاول أن يحدّد القدرة السردية، والسمة المشتركة بين كل أشكال السرد. ويشرح السبب في القدرة على إنتاجها وفهمها.

٢. دراسة السرد كصيغة لعرض وقائع ومواقف متتابعة زمنياً. فعلم السرد يركز على العلاقة المحتملة بين القصة، والنص السردي، والسردية، والنص السردي(٦٦).

٢. العملية السردية – Narration:

١. سرد خطاب يقدم واقعة أو أكثر. وتتميّز السردية تقليدياً من الوصف أو التعليق، وإن شملتهما.

٢. إنتاج السرد – الحديث عن سلسلة من الوقائع والمواقف. والسرد **التالي**، يلي الوقائع والمواقف المسرودة في الزمن، والسرد **السابق**، يسبقهما في الزمن، والسرد **المتزامن**، يحدث في الزمن الذي تحدّث فيه نفسه، والسرد **الإقحامي**، يقع بين لحظتين من الحدث المروي(٦٧).

٣. السرد – Narrative:

الحديث أو الإخبار: (كمُنتج وعملية وهدف وفعل وبنية وعملية بنائية لواقعة حقيقية أو خيالية (روائية) أو أكثر، من قبل واحد، أو اثنين، أو أكثر من الساردين، وذلك لواحد، أو اثنين، أو أكثر من المسرود لهم.

– وهذا ما يقابل: السرديات، السرد، والنصّ السردي، عند نقّاد آخرين(٦٨).

– ويقول **جيرار جُينيت** أنّ **إيرينه بهرنز**، نقلت عن آرنست بوني، قوله: (ميّز أرسطو بين الجنسين الغنائي والجنس الملحمي والجنس الدرامي)، لكن بهرنز ترفض هذا الإسناد الشائع لأرسطو. فهي تتساءل عن سبب **غياب التقسيم الثلاثي التقليدي عند أرسطو**، وتقدم احتمالاً لذلك، يتمثل في أن **الغنائية الإغريقية، لا تَمُتُّ بصلة للصناعة الشعرية**، وذلك لارتباطها الوثيق بالموسيقى(٦٩). لكن **تودوروف** – يقول جُينيت – يُسند الثلاثية إلى أفلاطون، **وتنظيمها النهائي إلى ديوميد**. فإسناد الثلاثية – يضيف – لم يكن من مخترعات القرن العشرين. فالقس باتو، في القرن الثامن عشر، يورد هذا الإسناد في كتابه. لهذا – يقول جينيت: ينبغي أن نعود لمعرفة نظام الأجناس إلى اقتراحات أفلاطون التي استغلّها أرسطو. ويقوم جينيت بتجريد، **نظام أفلاطون** على النحو التالي:

١. **المأساة والملهاة**: الصيغة الإيمائية الصرفة.

٢. **الملحمة**: الصيغة المزدوجة.

٣. **الأنشودة المدحية**: الصيغة السردية الصرفة، فأفلاطون – يُقرّر جينيت:

أهمل عن قصد، كل الشعر اللاتمثيلي، أي الذي نعتبره نحن، الشعر الغنائي الحقيقي)(٧٠).

ويقترح جينيت مصطلح (**الصيغة**) لنظام الأجناس، وهو مقترح نقله عن هاردي الذي لم يقصد به الشكل، وإنّما: الوضعيات الإخبارية. ثمّ يجرّد جينيت نظام أرسطو، وفق النظام التالي: **الصيغة المأساوية**: المأساة والملهاة، **الصيغة السردية**: الملحمة والشعر الساخر(٧١). وعند مقابلة نظامي أفلاطون وأرسطو، يلاحظ جينيت الملاحظة التالية: لقد حلّت الثنائية الأرسطية: **السردي والدرامي**، محلّ الثلاثية الأفلاطونية: **السردي، المزدوج، الدرامي**(٧٢). أمّا **نظام ذْيوميد**، فقد وزّع الأجناس كالتالي:

١. **الجنس المُحاكي** (الدرامي): المأساة والملهاة والنقد (الدراما والنقدية).

٢. **الجنس السردي**: السردي والوعظي والتعليمي.

٣. **الجنس المزدوج**: البطولي والغنائي(٧٣).

وبالتالي: لا تتطابق الأنواع مع الصيغ. وبعد أن يناقش جينيت معظم الرومانتيكيين حول مقترحات توزيع الأجناس والصيغ، يقدّم – خُطاطة دائرية تشعيبية للأجناس الكبرى والأجناس المتشعبة منها مع الصيغ(٧٤). **فالأجناس**: أصناف أدبية صرفة، **والصيغ**: أصناف تنتمي للسانيات. كما أنّ التقابل بين الأجناس والصيغ: (إنما يقوم على أنها أنواعٌ من **جوامع الأجناس**: أولاً: **جوامع**، لأنه يشترط في كل جنس أن يشرف بطريقة تراتبية على عدد من الأجناس التجريبية، وأن يحتويها. وثانياً: **أجناس**، لأن معاييرها في التحديد، تشتمل دائماً على عنصر موضوعي، لا يخضع لوصف شكلي صرف أو لساني. وهذه الوضعية المزدوجة خاصة بجوامع الأجناس)(٧٥). لهذا يقترح جينيت التخلص من الخطأ التاريخي، أي بعدم إسناد نظرية الأجناس الثلاثة لأفلاطون وأرسطو. وبالتالي، يقدم اقتراحه الجديد، النحو التالي:

١. الصيغ: السرد الصرف/ السرد المزدوج/ المحاكاة الدرامية.

٢. جوامع الأجناس: الغنائية/ الملحمة/ الدراما[٧٦].

وفي ضوء ذلك تكون النتيجة: ١. **الصيغ**: سردي/ درامي. ٢. **الأنماط**: متكلم/غائب. ٣. **الأجناس**: رواية/ قصة/ ملحمة. ٤.**الأجناس التحتية**: رواية المغامرة. كما اقترح – **كلاوس همبفر**[٧٧]. ويرى جُنيت أن الثوابت المعقولة والكبرى للنظام الجنسي، تعود إلى الأنواع الثلاثة من الثوابت التالية: الموضوعية والصيغية والشكلية[٧٨]. ويختتم جينيت كتابه: مدخل لجامع النص، بالقول: **(موضوع الشعرية ليس النصّ، وإنما جامع النصّ)**[٧٩].

– وإذا كان الروائي الفرنسي – **آلان روب غرييه**، قد أعلن بصراحة، العداء لمبدأ – المحاكاة: (إنّ ما يكوّن قوّة الروائي، هو بالضبط أنه يخلق، أنه يخترع بُحريَّة كاملة، دون نموذج)[٨٠]، فإنَّ **توماشفسكي** يقول: (إنَّ الكتّاب العظام، يمسكون بزمام الظواهر الخاصة بالأنواع السوقية، ويرفعونها إلى مقام أصول أنواع سامية)[٨١]. ومعنى ذلك أنَّ رفض مبدأ المحاكاة أصبح واقعياً، وأنَّ تصنيفات الأجناس، أصبحت عرضة للخلخلة، وربّما للسخرية.

ويرى **إيسبورغ** أنه من الممكن تشبيه الأنواع الأدبية، بتيار يجري في تربة متحركة، يُشكّل مجراه بصورة مستقلة[٨٢]. أي فهم تاريخ الأدب فهماً صحيحاً، حسب إيسبورغ، باعتباره عملية، وخلال مجرى هذه العملية، تبرز القوانين العامة للتطور الأدبي والأنواع الأدبية[٨٣]، وهذا هو الذي يقود إلى الفهم الصحيح، أي تفسير ظهور الأنواع والأصناف على أنها: (استجابة لمتطلبات الواقع وحياة الشعب، والتطور النفسي للبشرية، وأن ينظر إلى علاقة الأنواع والأصناف بمضمون الأدب، وأن يُراعى تطورها الداخلي عبر القرون على اعتبارها طرقاً لتطور الشكل الغني المضمون)[٨٤].

ويرى إيسبورغ أنَّ المفكر البرجوازي (آرنست كاسيرير)، ينطلق من القول: (الطبيعة صنيعة الله، لذلك فهي لا تتكشف إلاّ للعقل الإلهي الذي

خلقها). ويعلّق قائلاً: (فالأسطورة واللغة والدين والشعر إذن – من وجهة نظر كاسيرير – ليست مواضيع يمكن أن نُحيط بها كبشر!!!)[٨٥]. فالسمة العامة – يضيف إيسبورغ – لكل مفاهيم الأنواع في العلم البرجوازي، هي: عداؤها للإيديولوجيا، وبكلمة أدقّ، للإديولوجيا التقدمية[٨٦]. ويصل إلى النتيجة التالية: (**نظرية الأدب اليسارية:** تدرس الأنواع والأصناف على اعتبارها أشكالاً غنية المضمون من زاوية وجودها التاريخي الملموس، وشرطيتها الحياتية، وبارتباطها بالصراع الإديولوجي الاجتماعي المعاصر)[٨٧]. أمّا **كوزينوف** فيقول: إنّ تعريف القصصي على أنه رواية (لشيء ما خارج ذات الشاعر) حسب أرسطو، يفقد مرتكزاته. ويقدم كوزينوف المقارنة التشبيهية التالية: **القصصي = الرسم، الغنائي = الزخرفة، الدراما = الغرافيك**[٨٨]. أمّا – **نيكوف**، فيقدم تعريفاً لبؤرة **الشعر الغنائي**: (يتمثل أساس الشعر الغنائي بالفكرة المتوترة بصورة انفعالية التي تصاغ في صورة لفظية خاصة من المعاناة المباشرة، وليس الشعر الغنائي مجرد شكل من أشكال الاستعداد للاضطراب)[٨٩].

مناقشة وخلاصة:

أوّلاً: نقدّم فيما يلي **جدولاً مقترحاً**، مستخرجاً من الواقع النقدي، كما سبق أن طُرح في المجادلات النقدية، حول أنظمة الأجناس وتشعيباتها:

الغنائي	الملحمي – السردي	الدرامي
الماضي	الحاضر	المستقبل
الحالة	الحادثة	الفعل
المتكلم	الغائب	المخاطب
مُسند إليه	فضلة	مُسند
صوت	كلمة	جملة
صيغة سردية صرفة	صيغة مزدوجة	صيغة إيمائية

السردي	المزدوج	المحاكي
ذاتي	ذاتي موضوعي	موضوعي
يتحدث الشاعر باسمه الخاص	اسم خاص + تقمُّص	يتقمص الشاعر شخصياته
مماثلة مرتكـزة علـى حـوار ذاتي، حـول وضعية.	قـائم علـى حـوار متبادل حول فعل ما.	مماثلة قائمة على حوار ذاتي حول فعل ما.
شعر الوجود	شعر المحاكاة	

- نستنتج من الجدول السابق أنَّ الجدل المليء بالخلافـات والاختلافـات في تصنيف الأجناس الأدبية إلى: كبرى وصغرى، وثلاثية وثنائية ... الخ، لم يعـد هو المجال الحقيقي للاختلاف، وإنّما طال الاختلاف، حتى التصنيف الجديد عند نقاد الحداثة إلى: صيغ متعلقة بالخطاب الأدبي، فهي أيضاً تتشعب وتختلف، لأنّ بعض النقاد انطلق من واقعية النصوص الحقيقية، والآخر انطلق من (فوق)، أي من الخطاب النظري – الماقبلي. فالأمثلة هي التي تكشف مدى صلابة الخطاب المقترح وأوصافه، أو مدى هشاشته.

ثانياً: هناك تيار قوي لدى نقاد الحداثة، يُشكّك منذ أول الأربعينات في ثلاثية أرسطو: الملحمة، الدراما، الشعر الغنائي. وقد واستمر هذا **التشكيك في صحّة إسناد النظام الثلاثي إلى أرسطو**، بل شكّك في صحّة الثلاثيـة، منذ آيرينه بهرنز إلى جيرار جينيت، مروراً بشـتايغر ورينيـه ويليلـك. ويستند التشكيك إلى أمرين:

١. منذ شتايغر الذي أحلَّ (الخاصيّات) محل الأنواع، وحتى جيرار جينيت الذي أقام ثنائية جديدة تعتمد على (الصيغ – جوامع الجناس)، أصبح النقد أكثر ميلاً إلى رفض مبدأ – نقاء النوع، بل والميل إلى التشكيك في صحَّة التقسيم.

٢. التشكيك في أهمية الشعر الغنائي، قياساً على الملحمة والدراما. فالشعر الغنائي مرتبط بالموسيقى عند أرسطو.

ثالثاً: إنَّ الخاصيّات – الأسلوب، عند شتايغر، والأوصاف لجدلية الماضي والحاضر، والواقع والفكرة، والتاريخ والجمالية عند رينيه ويليك، والصيغة وجوامع الأجناس عند جيرار جينيت، والخيال الثلاثي عند فراي، والتمثيل عند شارتيه، والأنواع بصفتها أشكالاً غنية المضمون عند النقاد الروس غير الشكلانيين، كلُّها عناوين تؤكد الميل إلى **ضرورة إعادة تقسيم الأنواع، وفق نظام جديد للأجناس، وفق المتعاليات في الخطاب الأدبي**. كذلك الميل نحو **طمس التمييز بين الشعر والنثر**، والبحث عن القواسم المشتركة، بدلاً من البحث عن التمييز، كما قال أوستن وارين. فالشعرية – كما قال جينيت – هي علم جوامع النص.

رابعاً: هناك ميل نحو – **إعلاء خاصيّة – السرد** على حساب الخصائص الأخرى، بحيث تقع تحتها أنواع مثل: الرواية، القصة القصيرة، السيرة الذاتية، الحكايات الشعبية، الأساطير والملاحم، والتقارير الإخبارية... الخ، مع إضافة **دور القارئ** إلى دور المؤلف والمؤلف الضمني. ونحن نعتقد أن دور القارئ، يجب أن يكون موجوداً في متن النصّ، وليس مُسقطاً عليه من الخارج، بحيث نعتبر الإسقاط من الخارج، وسيلةً تزيينية تساهم في الإيصال، لكي نتخلص من مبدأ التوجيه النقدي الذي تمارسه القوى المسيطرة.

خامساً: يكاد التشكيك في صحّة خطاب الأجناس، يتساوى مع واقعية وجود الأجناسْ. فالكل يُشكّك في جدوى أنظمة التصنيف، والكلّ يستمر في الجدل حول صحتها أو عدمها. وهنا نقدّم الملاحظة التالية: هناك انقلابٌ جذري يبدأ من مرحلة البحث عن (**الخصائص الشعرية**) للأجناس في زمن الجدل حول الفوارق بين الشعر والنثر، ولا ينتهي في مرحلة البحث

عن (**الصيغ السردية**) في الأصناف التي كانت تعتبر شاعرية، مثل: الشعر الغنائي. وبالتالي، كان لأُبدّ من التمييز بين (**علم الأدبية**) الذي يدرس الخصائص المُتعالية في الخطاب الأدبي، وبين (**علم النصّ**) الذي يدرس الخصائص المُتعالية في النصوص الفردية. أمّا علم الأجناس، فهو المشترك بينهما في إطار علم جديد للخطاب.

سادساً: قد يتساءل البعضُ، حول مسألة: استمرار النوع الأدبي في الحياة، أو: موت النوع، ويكون السؤال هو: **متى يزدهر النوع، ومتى ينقرض أو يموت!**

نحن نعتقد أن عدّة عوامل تحكم هذه المسألة، أولها أنّ النوع يزدهر بسبب **مبدأ الاحتياج**، أي احتياج القرّاء لهذا النوع أو ذاك في زمان ومكان معين. وثانيها هو أن الزمان والمكان يقرّران مدى ازدهار النوع في مكان معين، وعدم ازدهاره في مكان آخر. أما الزمان، فهو عامل أساسي في تحديد مدى التقبّل أو الرفض.

أما الملاحظة الثانية، فهي تتعلق بانقراض النوع أو موته، حيث نعتقد أنّ النوع الأدبي، قد ينقرض:

١. إذا تحوّل إلى هيكل شكلي تقليدي ثابت العناصر، منفصل عن تطورات الحياة وحركتها، أي إذا أصبح الشكل مقدساً.

٢. إذا لم يجد النوع الأدبي، تجاوباً واقتناعاً لدى القرّاء بالمعنى الواسع.

٣. إذا لم يتحول النوع الأدبي إلى ظاهرة عامة، وظلّ يعيش حالة فرعية هامشية.

٤. إذا لم يطوّر النوع الأدبي نفسه باستمرار.

٥. إذا لجأ كتاب النوع الأدبي إلى الدفاع عنه بالتنظير النقدي، بدلاً من تقديم النصوص الجديدة التي تثبت استمراريته.

– ولكن انقراض النوع، يختلف عن انقراض الاسم، فهناك أنواع أدبية فقدت الاسم، لكنها اندمجت في أنواع أخرى، أو فقدت اسمها، لكنها جدّدت نفسها تحت اسم آخر. كذلك نجد أن بعض عناصر النوع القديم، انتقلت إلى أنـــواع أخرى. وهكذا لا يموت الجنس الأدبي موتاً كاملاً.

٥. خاتمة: نواة صلبة... وهُويّات مفتوحة

أولاً: لقد لعبت الحقبة البنيوية المتأثرة بأفكار الشكلانيين الروس، دوراً مُهماً في تدقيق ونقد نظرية الأجناس، حيث أبعدها عن العموميات والتشـــعيبات، لكن الحقبة البنيوية نفسها، وقعت في نفس الخطأ الشكلي:

١. حين (ألّهتْ) الشكل والصيغة والخصائص العليا على حساب ما سمّـــيَ بالمضمون.

٢. حين اعتبرت البنيوية أنّ الأجناس المختلطة هي الباب الذي ينفتح على أنواع جديدة، رغم أنَّ: (النوع الأدبي سرعان، ما يؤكـــد وجـــوده، وينتصر بالمحافظة على جوهره)[٩٠]. فالأجناس المختلطة، عادت بعـــد الضجيج الكرنفالي، حول مفهوم (الجديد)، لتنضمَّ إلى نادي الباحثين عن هوية، متفرعة من الهويّات الكبرى للأجناس.

٣. حين فصلتْ الصيغ العليا ومقولات الخطاب الأدبي عن التطوّر التاريخي لأدبية الجنس ووظيفته، أي أنَّ هذه الصيغ العليا نفسها مرّت بتطـــوّر تاريخي، يؤكده اختلاف النقاد. ومعنى ذلك أنَّ المطلقات الخصائصية ليست نهائية، مثلما أن: (النظرية ليست نهائية)، كما قـــال جوناثـــان كولر.

ثانياً: إذا كانت **الهُويّة ثابتة ومتحركة في آن معاً**، فهي إذاً – تحمـــل طابعـــاً تاريخياً زمنياً. ومعنى ذلك أن الهوية تحملُ نواتها الصلبة بعناصـــرها الثابتـــة

حول هُويّة الجنس الأدبي: **السردي – الشاعري – الدرامي**، مثلاً، لكن هذه العناصر التي تعبر عن نفسها في صيغ تبدو ثابتة، تتحرك عبر الزمن، لتمتصّ، وتتحوّل، وتتلاشى، وتولد من جديد، بحيث تبقى مقولة (**المُهيمنة**)، هي التي تحكم على الهُويّات، بل مازال البحث عن القواسم المشتركة بين هويات الأجناس، يتأثر بمقولة المُهيمن، تبعاً لطريقة البحث عن المشترك. فالاختلاط لا يمحو آثار الأصل، ولا يمكن لهوية أصلانية أن تمحو نفسها تلقائياً لصالح هوية أخرى دون مقاومة: لقد انقرضت الملحمة والرومانس كأسماء، لكنّها حاضرة في الرواية الحديثة بأنواعها. وتلاشت: السونيت، والشعر الرعوي، لكن حضورهما قوي في الشعر الحديث. وعادت أجناس، ظلت تحمل هُوياتها الفرعية المستقلة، لتندرج تحت عنوان (السردي). ومع هذا ظلت الرواية، تختلف عن (الأدب التذكاري). فالتطعيم الأدبي لجنس أدبي بنوع آخر، يولّد حالة جديدة، وهو أمرٌ مرغوبٌ من أجل تقوية الجنس العام، لكنّ هذه الحالة الجديدة تظلّ تبحث عن هوية، ضمن الجنس الواحد (القديم والجديد). فالتحوّل يحدث ضمن هوية الجنس. وقد يُقال: إنَّ ما أُسمّيه (**الأدب الكشكولي**)، هو مستقبل اختلاط الأجناس، لكنَّ مشكلة الكشكولية، تتصف بأنها مجموعة من الخطابات الأدبية وغير الأدبية التي يمكن وصفها بأربع صفات: **الانفصال، والمجاورة، وعدم الاتّساق، وغياب الوحدة**. ورغم المتعة التي يخلقها هذا التنافر والتبعثر بسبب الطرافة والتعددية، إلاّ أنَّ النظرة لوحدانيتها كنوع مستقل، تبقى موضع شكّ. ومعنى ذلك أنَّ الأجناس تتجه نحو (**هُويّات مفتوحة**)، لكنها تظل تميل إلى الاندماج في (**هُويّات كبرى**). في آن معاً. أما – الأدب الكشكولي، فسيظلّ نوعاً فرعياً، لكنّه لن يصبح السّمة المشتركة بين الأجناس الأدبية، أي لن تطغى صفة – **الكشكوليّة**. فالهويّات الأصليّة في الأجناس، تبقى، لكنها تتحوّل، وتبقى مفتوحة على المتغيرات، ضمن آليّات التفاعل.

ثالثاً: ينطوي مبدأ نقاء النوع على علاقة جدلية بين السلب والإيجاب، فهو من جهة أولى يعني:

١. محافظة النوع الأدبي على خصائصه التقليدية، أي على هويته، فالشعر يختلف عن السرد، ونحن نُسمّي الرواية مثلاً –رواية، بغضّ النظر عن جنسيتها الوطنية، أي إذا كانت: فرنسية أو أمريكية أو إفريقية أو عربية ...الخ، ونُسمّي الشعر –شعراً، ولا نخلط بينهما من حيث تصنيفات الهوية العامة للأجناس. وحتى عندما تظهر فروع في النوع الأدبي الواحد، فنحن نستمر في تصنيفها، ضمن النوع الأكبر. وتقع الإشكالية هنا في محاولات المفاضلة بين نوع وآخر، وهي مفاضلة غير منطقية، بسبب وجود الاختلاف في الخصائص العامة للنوعين الذين تجري المفاضلة بينهما. كما أنّ بعض الأنواع الجديدة قد ترغب في اغتصاب الاسم الأصلي، أو اللحاق به، كما هي محاولة قصيدة النثر، في التشبّه بالشعر الكامل، رغم نقص الدلالة الصوتية فيها. وبهذا الصّدد، نقرر أن النوع الأصلي، قد ينشقّ إلى فروع، وقد يصل إلى حافّة التقليد، لكن النواة الصلبة في هويته العامة، تبقى قائمة.

٢. أما من الجهة الأخرى، فالجنس الأدبي، لا يستطيع الزعم أنه نقيٌّ تماماً من الاختلاط مع الأنواع الأخرى، كما أنه لا يستطيع أن يستمر مُتشرنقاً على نفسه، فالأنواع الأدبية تتداخل، بل تتداخل مع الفنون، كالفن التشكيلي، والسينما، والموسيقا مثلاً، أي أن الشعر والسرد ينفتحان. ونحن نلاحظ انفتاح الشعر على الفن التشكيلي، ونلاحظ انفتاح الرواية على السينما. وهكذا تستفيد الأنواع الأدبية من الأشكال الفنية. وقد ينتج عن هذا الاختلاط، نوع أدبي جديد، لكنَّ النواة الصلبة للهوية، تظلّ تقاوم الاندماج والاندثار.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

١. إفلاطون، **الجمهورية**، ترجمة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

٢. أرسطو، **فن الشعر**، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣.

٣. مانقنون، في – بحث توفيق قريرة: التعامل بين بنية الخطاب وبنية النصّ في النص الأدبي، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، أكتوبر- ديسمبر، ٢٠٠٣، ص ١٨٣.

٤. فان ديك في كتاب: **نظرية الأدب في القرن العشرين**، ترجمة: محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٦، ص ٤٩.

٥. فردينان دي سوسير، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص ٣٣.

٦. رولان بارت، **درس السيميولوجيا**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، توبقال، المغرب، ١٩٨٦، ص٦١.

٧. ديفيد بُشبندر، **نظرية الأدب المعاصر**، ترجمة: عبد المقصود عبد الكريم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٤.

٨. هنري ميشونيك، **راهن الشعرية**، ترجمة: عبد الرحيم حزل، ط٢، دار الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٧.

٩. ياكوبسون، **قضايا الشعرية**، ترجمة: محمد الولي، ومبارك حنّون، توبقال، المغرب، ١٩٨٨، ص ٢٤.

١٠. **المرجع نفسه**، ص ٢٦.

١١. **المرجع نفسه**، ص ص ٣٢-٣٣.

١٢. **المرجع نفسه**، ص ٦٦.

١٣. نظرية المنهج الشكلي، **نصوص الشكلانيين الروس**، ترجمة: إبراهيم الخطيب، مؤسسة الأبحاث العربية والشركة المغربية، بيروت – الرباط، ١٩٨٢،ص ٨١.

١٤. **المرجع نفسه**، ص ١٨٩.

١٥. **المرجع نفسه**، ص ٢١٤.

١٦. **المرجع نفسه**، ص ص ٢١٤-٢١٥.

١٧. **المرجع نفسه**، ص ٢١٧.

١٨. تسفتيان تودوروف، **نقد النقد**، ترجمة: سامي سويدان، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٤.

١٩. تسفتيان تودوروف، **الشعرية**، ترجمة: شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار توبقال، المغرب، ١٩٨٧، ص ٨٤.

٢٠. المرجع نفسه، ص ٢٣.
٢١. جان كوهن، **بنية اللغة الشعرية**، ترجمة: محمد العمري، ومحمد الولي، توبقال، المغرب، ١٩٨٦، ص ص٩-١٠.
٢٢. مايكل ريفاتير، **دلائليات الشعر**، ترجمة: محمد معتصم ، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٧، ص ٨.
٢٣. رولان بارت، **مرجع سابق**، ص ٢٠.
٢٤. بوالو، **فن الشعر**، ترجمة: رجاء ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢.
٢٥. المرجع نفسه، ص ٤٤.
٢٦. المرجع نفسه، ص ٥٠.
٢٧. كروتشه، **علم الجمال**، ترجمة: نزيه الحكيم، وبديع الكسم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، دمشق، ١٩٦٣، ص ٢٥.
٢٨. المرجع نفسه، ص ٣٦.
٢٩. المرجع نفسه، ص ٤٨.
٣٠. المرجع نفسه، ص ص ٥٠-٥١.
٣١. موسوعة نظرية الأدب — القسم الأول، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٧٩.
٣٢. المرجع نفسه، ص ٨٧.
٣٣. المرجع نفسه، ص ٩٣.
٣٤. جورج لوكاتش، **الرواية**، ترجمة: مرزاق بقطاش، الشركة الوطنية، الجزائر د.ت، ص ١٣.
٣٥. المرجع نفسه، ص ٧.
٣٦. المرجع نفسه، ص ١٠.
٣٧. فنسنت لابي سي، **نظرية الأنواع الأدبية**، ترجمة: حسن عون، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ٢٠٧.
٣٨. المرجع نفسه، ص ٤٦١.
٣٩. المرجع نفسه، ص ٣٢.
٤٠. المرجع نفسه، ص ١٥٩.
٤١. المرجع نفسه، ص ٨٨.
٤٢. المرجع نفسه، ص ١١٨.
٤٣. المرجع نفسه، ص ١٢٥.
٤٤. المرجع نفسه، ص ١٦٩.
٤٥. المرجع نفسه، ص ٢٦٥.

٤٦. فيليب فان تيغم، **المذاهب الأدبية الكبرى في فرنسا**، ترجمة: فريد أنطونيوس، ط٣، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٦٤-٦٥.
٤٧. **المرجع نفسه**، ص ٦٨.
٤٨. **المرجع نفسه**، ص ١٤٩.
٤٩. **المرجع نفسه**، ص ١٥٨.
٥٠. شتايغر: في – **رينيه ويليك**، **مفاهيم نقدية**، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٣٨٦.
٥١. **موسوعة نظرية الأدب**، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.
٥٢. رينيه ويليك، **مرجع سابق**، ص ٣٨٨.
٥٣. **المرجع نفسه**، ص ٣٩٠.
٥٤. رينيه ويليك وأوستن وارين، **نظرية الأدب**، ترجمة: محي الدين صبحي، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٣٧.
٥٥. **المرجع نفسه**، ص ٢٣٨.
٥٦. **المرجع نفسه**، ص ٢٤٣.
٥٧. رينيه ويليك، **مفاهيم نقدية**، مرجع سابق، ص ٣٧٦.
٥٨. **المرجع نفسه**، ص ٣٧٧.
٥٩. **المرجع نفسه**، ص ٤٠٠.
٦٠. نورثروب فراي، **تشريح النقد**، **ترجمة**: **محمد عصفور**، **الجامعة الأردنية**، عمّان، ١٩٩١، ص ٦٤.
٦١. **المرجع نفسه**، ص ٤٨١.
٦٢. أمبرتو إيكو، **الأثر المفتوح**، ترجمة: عبد الرحمن بوعلي، ط٢، دار الحوار، سوريا، ٢٠٠١، ص ٦٨.
٦٣. بيير شارتيه، **مدخل إلى نظريات الرواية**، ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي، توبقال، المغرب، ٢٠٠١، ص ص١٠-١١.
٦٤. **المرجع نفسه**، ص ص ٩-١٠.
٦٥. **المرجع نفسه**، ص ١٩.
٦٦. جيرالد برنس، **المصطلح السردي**، ترجمة: عابد خزندار، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٣، ص١٥٧.
٦٧. **المرجع نفسه**، ص ١٤٤.
٦٨. **المرجع نفسه**، ص ١٤٥.
٦٩. جيرار جينيت، **مدخل لجامع النص**، ترجمة: عبد الرحمن أيوب، توبقال، المغرب، ١٩٨٦،

ص ١٦.
٧٠. **المرجع نفسه**، ص ص ٢٢-٢٣.
٧١. **المرجع نفسه**، ص ٢٦.
٧٢. **المرجع نفسه**، ص ٣٤.
٧٣. **المرجع نفسه**، ص ٣٧.
٧٤. **المرجع نفسه**، ص ٦٤.
٧٥. **المرجع نفسه**، ص ٧٥.
٧٦. **المرجع نفسه**، ص ٧٩.
٧٧. **المرجع نفسه**، ص ٨٣.
٧٨. **المرجع نفسه**، ص ٨٦.
٧٩. **المرجع نفسه**، ص ٩٤.
٨٠. جون هولبرن، **نظرية الرواية**، ترجمة: محسن الموسوي، مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٦، ص ٨٦.
٨١. **نظرية المنهج الشكلي**، مرجع سابق، ص ٢١٦.
٨٢. **موسوعة نظرية الأدب**، القسم الأول، مرجع سابق، ص ٨.
٨٣. **المرجع نفسه**، ص ١٦.
٨٤. **المرجع نفسه**، ص ١٨.
٨٥. **المرجع نفسه**، ص ٢٠.
٨٦. **المرجع نفسه**، ص ٢٩-٣٠.
٨٧. **المرجع نفسه**، ص ٣٢.
٨٨. **المرجع نفسه**، ص ٧٨.
٨٩. **المرجع نفسه**، القسم الثالث، ص ١٠.
٩٠. **المرجع نفسه**، القسم الأول، ص ١٠.

(النظام الدولي) الراهن
والتباس مفهوم الشرعية الدولية

د. إبراهيم أبراش
جامعة الأزهر – غزة

ملخص البحث:

سواء أسميناه نظاما دوليا جديدا أم وضعا دوليا جديدا، فهناك واقع دولي مغاير للواقع الذي ساد ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينيات. جديد هذا الوقع ليس فقط انهيار أحد القطبين المؤطرين للنظام السابق، ولكن أيضا تحولات عميقة مست المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية التي كان يشتغل عليها النظام الدولي المنهار، ومست أيضا موازين القوى على المستوى العالمي. وحيث لا يمكن فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازين القوى السائدة في عالم تتداخل فيه المصالح وتتلاشى فيه الحدود، فإن المنظومة القانونية والقيمية الدولية (الشرعية الدولية) تأثرت بشكل كبير بهذه التحولات وهو ما يصطلح عليه اليوم بأزمة الشرعية الدولية أو ازدواجية المعايير في التعامل مع الشرعية الدولية.

وحيث إن الشرعية الدولية في أبسط معانيها هو توافق الممارسة الدولية – علاقات الدول بعضها ببعض- مع القانون والاتفاقات والأعراف الدولية، فإن ما يجري اليوم هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارسات دولية تضرب بعرض الحائط مرتكزات الشرعية الدولية السابقة وفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المتسمة بالهيمنة الأمريكية المتجهة نحو تسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وكان الشرق الأوسط من

خلال مشكلتي العراق وفلسطين هو حقل التجارب الأول لاختبار هذه الشرعية الجديدة من خلال احتلال العراق تجاوزا للأمم المتحدة، وفرض حل على الفلسطينيين تجاوزا لقرارات الشرعية الدولة بهذا الشأن كالقرارات ١٨١، ١٩٤، ٢٤٢ و٣٣٨، وهذا ما تجلى في ورقة الضمانات الأمريكية التي قدمها الرئيس بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون خلال زيارة هذا الأخير لواشنطن يوم ١٥ أبريل ٢٠٠٤.

هذا البحث هو مقاربة علمية للتحولات التي طرأت على النظام الدولي ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانعكاسات هذه التحولات على الشرعية الدولية - مفهوما وممارسة- وخصوصا في تعاملها مع قضايا الصراع في الشرق الأوسط قضيتي فلسطين والعراق.

The Current International Political System and the Ambiguity Associated With International Legitimacy

Dr. Ibrahim Abrash

Al-Azhar University of Gaza

Abstract

Whether we call it a new international system, or a new situation, it is a reality that there is an international de facto situation dissimilar to the situation that prevailed between World War II and the early 1990s. What is new in the current situation is not only the collapse of one of the two main world political powers, but also the deep alternations that touched upon the ideology, the economy and the culture of the collapsed ex-political system which also touched upon the international powers.

Due to the fact that it is hard to separate between law, economics, politics and the prevalent power balance in a world of interests where borders disappear, the international legal and ethical system (International Legitimacy), has been greatly influenced by those alternations in what is called nowadays the crisis of the international legitimacy or the double standard policy when dealing with the international legitimacy.

Because the international legitimacy in its simplest form represents a case of conformity between the international practice (international relations) and the law, agreements and international practices, what is happening today is an attempt by the USA to impose international practices that defy the known principles of international legitimacy as well as imposing a new legitimacy that reflects new balances of power dominated by the US hegemony; a hegemony that aims at exploiting the international organizations, especially the UN, and the policies and interests of other countries to be in the service of the USA strategic interests.

The Middle East, represented by Iraq and Palestine, are the first experimental fields to test the new legitimacy. Occupying Iraq ignores the UN; also, imposing a solution on the Palestinians ignores all the resolutions of the international legitimacy in this regard (UN resolutions 181, 194, 242, 338). This appears evident in the American guarantees submitted by President George Bush to the Israeli Premier Ariel Sharon in his latest visit to Washington on the 15^{th} April 2004.

This paper studies the operations of change that occurred to the political system after the collapse of the Socialist camp, and the impact of this collapse on the international legitimacy (from a theoretical and practical perspective) particularly when it comes to issues of conflict in the Middle East, Palestine and Iraq.

الإطار النظري للبحث

أولا: موضوع البحث

يتناول البحث موضوعا إشكاليا في السياسة الدولية؛ وهو المتغيرات التي طرأت على مستوى الشرعية الدولية: مفهوما وممارسة في ظل النظام الدولي الراهن (الجديد).

ثانيا: إشكالية البحث

جوهر الإشكالية هو ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بحيث تضاربت المواقف حول شرعية القرارات والممارسات الصادرة عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة وخصوصا في قضايا العراق وفلسطين والإرهاب الدولي، فهل هي متوافقة مع القانون الدولي ومع المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة أم متعارضة معها؟ هل ما يجري هو تحديث وتطوير للأمم المتحدة وللعلاقات الدولية بما يتناسب مع عصر العولمة وانهيار المعسكر الاشتراكي وبالتالي هناك مبررات واقعية لهذه الممارسات؟ أم أن ما يجري هو هدم ثم إعادة بناء لمجمل النظام الدولي والقانون الدولي ليصبحا أكثر توافقا مع موازين القوى الدولية الراهنة؟

ثالثا: فرضيات البحث

فرضيات البحث التي نتبناها وسنحاول البرهنة عليها هي:

الفرضية الأولى: حدوث متغيرات دولية نتجت عن انهيار المعسكر الاشتراكي وعن عصر العولمة، وخصوصا في بعدها الاقتصادي والمعلوماتي، مما يحتم تطوير مبادئ القانون الدولي وطبيعة العلاقات الدولية.

الفرضية الثانية: هي أن القانون الدولي والشرعية الدولية هما تجسيد لموازين القوى وليسا حالة ثابتة، وبالتالي من حق الأقوياء دوليا لعب دور في إعادة صياغة مبادئ القانون الدولي.

الفرضية الثالثة: إن حق الأقوياء في التحكم بمرتكزات القانون الدولي والعلاقات الدولية يجب أن لا يكون على حساب المبادئ السامية والثابتة للشرعية الدولية، والتي لا تتغير أو تتبدل بتغير موازين القوى، وهي احترام سيادة الدول والمساواة بينها والحفاظ على السلم العالمي وعلى حقوق الإنسان.

الفرضية الرابعة: لا يكفي انتقاد سياسات وممارسات الدول الكبرى والزعم بأنها تتعامل دوليا بما يخدم مصالحها، ذلك أن المصلحة هي دوما جوهر السياسة الدولية، والمطلوب من الدول الصغرى - وفي موضوع البحث من الدول العربية- أن تتفهم جيدا متغيرات النظام الدولي، وتعيد النظر في سياساتها، وخصوصا في قضايا فلسطين والعراق والإرهاب الدولي، ذلك أن خللا كبيرا شاب - وما يزال - نهج التعامل العربي مع هذه القضايا، وهو الأمر الذي عبد الطريق أمام الولايات المتحدة وإسرائيل لتسجيل نقاط لصالحهما في هذه القضايا.

(النظام الدولي) الراهن
والتباس مفهوم الشرعية الدولية

مقدمة

منذ نهاية عقد الثمانينيات بدأت بالظهور مصطلحات جيوستراتيجية وقانونية دولية جديدة تؤطر ما أصبح يسمّى النظام الدولي الجديد، وأهم سماته: نهاية التنافس الإيديولوجي، ونهاية الثنائية الكونية فيما بين الشرق والغرب، ونهاية الزبونية التنافسية الاقتصادية التي كان يستفيد منها العالم الثالث، لصالح الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة، ورد الاعتبار لنظريات ومقاربات سوسيوسياسية نشطت عند بداية القرن العشرين وأخمدتها الشيوعية، أيضا نهاية احتكار الدولة لمجال العلاقات الدولية لصالح تعاظم العلاقات عبر الوطنية سواء كانت شركات عابرة للقوميات أو ثقافات عابرة للقوميات (العولمة الثقافية)، أو تدخلات باسم حماية حقوق الإنسان، وارتفاع رصيد النموذج التنموي للبلدان المصنعة والفشل شبه التام للنموذج الاشتراكي في التنمية، وتغير المواجهة من مواجهة الشرق - غرب إلى مواجهة الشمال - جنوب، وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والنمو الديمقراطي ومكانة المرأة في المجتمع، وتنامي التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وازدياد أهمية التقدم العلمي والثقافة الصناعية المتطورة، وأخيرا الهيمنة شبه المطلقة للولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد[١].

فإذا كانت هذه الحقائق تبدو جديدة ومغايرة لما ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عقد الثمانينات، وإذا كانت قمة يالطا[٢] قد حددت بدقة الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية بتدشينها نظاما ثنائي القطبية، فإن (يالطا) جديدة قد وضعت حدا للحرب الباردة وللنظام الدولي ثنائي القطبية، ولكن هذه المرة دون حرب (نصر دون حرب)، ومن غير أن تُحدد بدقة آليات عمل النظام الدولي لما بعد هذه النهاية. ومن هنا فإن تسمية النظام الدولي الجديد لا تتضمن حكم قيمة بل هي دلالة على وضع جديد مفتوح على

كل الاحتمالات، لذلك ذهب الدارسون والمشتغلون بالعلاقات الدولية مذاهب شتى، فمنهم من يقول بجدة هذا النظام من حيث تميزه عن سابقه، ومنهم من يعارض ذلك، من أمثال سام مارولو **Sam Marullo** الذي ذهب إلى اعتبار الحرب الباردة حربا داخلية - (يتفق معه فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنغتون) - وقعت داخل العالم الغربي، فليس هناك ما يدعو إلى التفرقة بين القديم والجديد بعد نهاية تلك الحرب الأهلية(٣).

إلا أن الواقع يؤكد أن هناك نظاما دوليا مغايرا لما ساد في فترة الحرب الباردة (نظام الثنائية القطبية) ومختلفا عن نظام ميزان القوى (تعدد الأقطاب) الذي ساد حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. فما هو واقع هذا النظام؟(٤)، وما هو مفهوم الشرعية الدولية التي يشتغل عليها هذا النظام؟ هذا ما سنقف عليه من خلال بحث مسألة القطبية ومسألة الشرعية وعملية صنع القرار الدولي.

الفصل الأول

مسألة القطبية الدولية (أحادية أم تعددية)؟

مع تفكك القطب الشيوعي دخل العالم أجمع وعلى رأسه العالم الرأسمالي مرحلة تاريخية جديدة في النظام الجغرافي - السياسي تميزت بالصراع بين أعمدة العالم الأربعة: أمريكا الشمالية، والجماعة الأوروبية، واليابان (ومن في محوره)، والعالم الثالث، بحيث أصبح مفهوم القوة العظمى اليوم يعني مفهوما مثلث الجوانب: اقتصادي، سياسي، عسكري(٥). وضمن هذا المعيار ثلاثي الأبعاد تترتب دول العالم في وضع طبقي تراتبي هرمي، رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وتليها الدول الأربع والعشرون التي تستحوذ على ٨٠% من توظيفات الشركات العملاقة، وتتكون قاعدة الهرم من ٤٧ دولة هي الأفقر، ومعظمها واقع في إفريقيا(٦).

في بداية التسعينيات كان يبدو للوهلة الأولى وكأن العالم يسير باتجاه تعدد مراكز القوى، مما يسمح لقوى إقليمية أن تبرز وتلعب دورا في الساحة

الدولية الإقليمية والتأثير بالتالي على النظام العالمي، إلا أن تطور الأحداث والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية – ١٩٩١- وفي حرب البلقان ثم في حرب الخليج الثالثة – أبريل ٢٠٠٣ - جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدو سيدة الموقف العالمي، وبدد الآمال بدخول قوى جديدة من دول الجنوب كفاعلة في رسم معالم هذا النظام.

أولا): واقع الهيمنة الأمريكية:

بالرغم من أن الرئيس غورباتشوف الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي هو أول من أطلق عبارة "النظام الدولي الجديد" عام ١٩٨٨ في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالرغم من أن مصطلح النظام الدولي الجديد كمفهوم وهدف، مستمد من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتعلق بإحدى الخواص التاريخية الأمريكية حيث كان الرئيس ولسون يشير عام ١٩١٧ إلى نظام عالمي جديد يقوم على أساس احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعميم مبدأ الديمقراطية وحرية التجارة، وهو ما يجري ترديده اليوم(٧)، إلا أن جذور الفكرة تعود إلى فلاسفة المدرسة الرواقية في اليونان القديمة حيث طرحوا فكرة الدولة العالمية والقانون العالمي الذي لا يميز بين الشعوب، كما أن الديانات السماوية خصوصا المسيحية والإسلام تضمنت فكرة العالمية. ومع ذلك فقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية صدق إرادتها العالمية في إقامة هذا النظام ضمن رغبتها عندما انفردت بإدارة أزمة الخليج ومكنت نفسها من الاستيلاء على منابع النفط وأضفت شرعية جديدة على القوة الأمريكية عندما أخضعت الأمم المتحدة لإرادتها وعززت تواجدها في أفغانستان وبحر قزوين وفي أوربا الشرقية من خلال استقطاب عديد من دول حلف وارسو البائد ودمجهم في منظمة حلف شمال الأطلسي(٨).

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية للعقود الموالية للحرب العالمية الثانية وضمن استراتيجية هادئة ومثابرة على استغلال إشكالات التجديد وإعادة البناء وأحدثت تغييرا في نتائج الحرب العالمية الثانية عن طريق كسبها الحرب

الباردة[٩] وتطويقها لمفهوم الأمن الجماعي وربح رهانه داخل مجلس الأمن[١٠].

فالنظام الدولي الجديد بالنسبة لأمريكا هو احتكار حكومتها لأسباب التفوق العسكري الثقافي والعلمي وتنصيب نفسها معنية ووصية على كل ما يجري في المعمورة وأن أي قرار في الشؤون الكبرى ينبغي أن يكون أمريكيا[١١] وفرض القيم الأمريكية كقيم صالحة لكل العالم فيها خلاص البشرية ورفاهيتها وهي إذ تكرس ذلك بالتهديد والوعيد توحي بان كل خروج عن السيطرة الأمريكية يشكل تهديدا عالميا أو ينسب لمعسكر الشر. وهكذا لاحظنا أنه بالرغم من اختفاء (الخطر الأحمر) فقد استمرت مؤسسات الغرب العسكرية وتحول الناتو إلى أداة لتدخل الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحركات والثورات والشعوب والدول التي لا ترضخ لواقع الهيمنة الأمريكية، تحت ستار الشرعية الدولية الذي يعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول السيدة بذريعة اتهامها بالإرهاب ورفض السلام. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصيغ مبادئ اكتسبت صفة الإلزامية مثل حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وكلها تقنيات تدخلية تمكن من فرض سياسات الأمر الواقع وتكريس واقع الهيمنة الأمريكية[١٢] وهو الواقع الذي مكنها من تملك (٢٦،٨%) من الناتج العالمي.

ثانيا) — الأقطاب المؤهلة لمنافسة الهيمنة الأمريكية:

تتوزع هذه القوى ما بين الصين كقوة بشرية ذات أهمية جغرافية وعسكرية، ويعتبر اقتصادها الأسرع نموا في العالم ينمو بمعدل (١١%) والأكثر اجتذابا للاستثمارات الخارجية [أكثر من ١٠٠٠مليار دولار من الأموال الأمريكية متعاقدة في الصين عام ٢٠٠٤]، وبين الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية تحتكر القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين، واليابان الذي ازداد حضورها كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة وتعتبر القوة الكبرى المستندة على القدرات المدنية[١٣].

في الحقيقة لا تشكل هذه القوى[١٤] أندادا قطبية للولايات المتحدة الأمريكية بالمفهوم العسكري بقدر ما هي منظومة كاملة للرأسمالية التي تعبر عنها اليابان والاتحاد الأوروبي وتحكم شبكة من المنظمات والمؤسسات (منظمة التجارة الدولية) البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، أي ما يشكل إدارة العولمة. وتحمل هذه المنظومة تعددية بدخلها محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاها المتبادلة وذلك وفق ما أسماه (كارل دويتش) "التجمع الأمني التعددي"[١٥].

ثالثا)- أشكال التقاطب الدولي الراهن:

يأخذ النظام الدولي الحالي شكل دائرة كبرى تحتل قطبها الولايات المتحدة الأمريكية وتتوزع حولها دوائر فرعية، أقرها المجموعة الأوروبية تتنازع على قطبها إنجلترا وألمانيا، مجموعة الكومنويلث والمجموعة الصفراء - قطبها اليابان - ومجموعة الشرق الأوسط - منطقة النفط الكبرى و تحاول الولايات المتحدة أن تجعل قطبها إسرائيل. ويقوم حول هذه الأقطاب جزءا من الدول الحليفة[١٦]. فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخلق نظاما عالميا بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى خاصة أوربا وروسيا وشمال شرق آسيا[١٧] ومن ثم ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة مع اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظل نظام ميزان القوى في القرن التاسع عشر ومن منطلق أن استخدام القوة العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدودا.

إلا أنه بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تغير الوضع بشكل كبير، حيث أعطت هذه التفجيرات للولايات المتحدة الأمريكية المبررات الأخلاقية والقانونية لتعيد صياغة النظام الدولي قيد التأسيس بما يجعلها بالفعل سيدته، وقد ظهر ذلك جليا من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب، فقد مكنتها هذه الحملة من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار عديد من القرارات تدين الإرهاب

وفوضت للولايات المتحدة صلاحية تفعيل هذه القرارات، ومن هنا أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى أفغانستان ودول أخرى، أيضا استغلت الولايات المتحدة أحداث ١١ سبتمبر لتحرك أزمة العراق مجددا وتدفع باتجاه إصدار قرارات دولية تمكنها من التدخل بالعراق، بل وصل الأمر إلى أن تعتدي على العراق وتحتله دون تفويض رسمي من الأمم المتحدة، هذا ناهيك عن رسمها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التمييز بين من سماهم الرئيس بوش محور الشر من جانب والعالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة من جانب آخر، وترويج مقولة (إما معنا أو ضدنا) وهذا ما يعتبر توجها جديدا وخطيرا ونقصد به أدلجة النظام الدولي على أسس جديدة هي أقرب للأيديولجة الصليبية التي سادت خلال القرون الوسطى.

ومن هنا نلاحظ أنه إلى جانب القدرات المادية والاقتصادية توجد القوة التجاذبية أو الملهمية **captive powe** – حسب جوزيف ناي – التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة، والإيديولوجيا، والمؤسسات؛ وبمراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الكبرى في النظام الدولي (بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا الاتحادية) يتضح أنه لا توجد أية وحدة تتمتع بتفوق كبير في جميع العناصر[١٨]، ويمكن النظر إلى هذا النظام من خلال مستويين اثنين: المستوى العسكري الاقتصادي الذي يسوده تعدد الأقطاب: روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛ والمستوى السياسي – الديمقراطي الذي يتجه نحو الأحادية القطبية بالمعنى الغربي للديمقراطية (التعددية، والانتخابات، وحقوق الإنسان)[١٩].

فالنظام العالمي الراهن لا يمكن وصفه بالأحادية القطبية بمعنى هيمنة دولة وحيدة على النظام، أي تركيز القدرات في يد دولة واحدة هي بمثابة القطب الذي تلتف حوله دول تتماثل فيها التوجهات السياسية، وعدم وجود تحديات من القوى الأخرى للإرادة السياسية لهذا القطب، ولا يمكن اعتباره أيضا نظاما متعدد الأقطاب نظرا لغياب أي تحد للسياسة الأمريكية منذ أزمة الخليج الثانية

(٩٠- ٩١) من قبل اليابان أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا أو غيرها، حتى محاولات التحدي التي بانت مع أزمة العراق الأخيرة، والتي قادها فرنسا وألمانيا وبدرجة أقل روسيا الاتحادية، تراخت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب، وهذا ما يدل على انتفاء الصراع الإيديولوجي والاستراتيجي لصالح التنافس الاقتصادي والتكنولوجي الذي أفصح عن تنامي القوى المنهزمة في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان)، مقابل تدهور الاقتصاد الأمريكي (العجز في مراقبة التجارة العالمية بأكثر من النصف، وتراجع الادخار الوطني، واستفحال أزمة المديونية)، فقد شكك كل من يولي كينيدي وديفيد كاليو في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة وتوجيه النظام الدولي الحالي نظرا لتجميد تقدمها التكنولوجي واختناق اقتصادياتها [٢٠]، في زمن اشتد فيه التناقض بين المراكز الرأسمالية حول الأسواق والمواد الأولية ومراكز النفوذ والمصالح الاقتصادية[٢١].

وأمام هذا الغموض يقدم ناصيف يوسف حِتّي أربع صور رئيسية لتحول النظام الدولي، هي:

١) نظام دولي هرمي: تتعدد مراكز قواه وتقوم علاقاتها على الاعتماد المتبادل والتجانس، لكنه نظام هرمي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية تليها أوروبا ثم المراكز العالمية الأخرى الإقليمية.

٢) نظام كتلي متوازن: تسوده عوامل التجزؤ في المراكز الرأسمالية المتنافسة، ويساعد التوازن النسبي بين الكتل الكبرى على تحقيق استقرار نسبي، وتسوده ثورة القوميات والحركات العرقية التي من شأنها أن تعدل هذا النظام في أي وقت.

٣) نظام كتلي فوضوي: يتحول النموذج الثاني إلى فوضوي في حالة تقلب الموازين وتغلب التناقضات، وفي حالة عجز الكتل الدولية عن حل المشاكل الناتجة عن المشاعر القومية.

٤) نظام مشاركة عالمية: قوامه حل المشاكل الإنسانية العالمية والقضايا الدولية (كالبيئة والأمراض الفتاكة عابرة القوميات والإيكولوجي واللجوء) عن طريق واحد، وهو التكامل والمشاركة في الحل نظرا لتعذر الحل العسكري في هذه الأمور[٢٢].

ونظرا لتعذر الحسم بصحة أحد النماذج، تبقى الحقيقة (النسبية) هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق كبير في عناصر القوة العسكرية والتكنولوجية، والقدرة على نشر الأفكار والإيديولوجيا، وجاذبية الأفكار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وعلاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية والثقافية، وانتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية[٢٣]، وهي لا تتورع في فرض هذا التفوق كأمر واقع.

الفصل الثاني
مسألة الشرعية الدولية

تقوم فلسفة الشرعية الدولية كما حددها ميثاق الأمم المتحدة على سمو أحكامه على القوانين الداخلية والاتفاقات الدولية، ويعكس الفصل الأول من الميثاق الملامح الأساسية لهذه الشرعية، ويجسدها في حفظ السلم والأمن الدوليين... وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والتعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين...، وأن تكون الأمم المتحدة هي المستودع لتحقيق هذه الأهداف على أساس المساواة بين الأعضاء والتزامهم بمبادئها، وتحريم الحرب، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (باستثناء تدابير الفصل

السابع)[٢٤].

غير أن الملاحظ اليوم هو الخرق السافر لهذه المبادئ، وتهميش دور الأمم المتحدة من خلال مباشرة اختصاصات الجمعية العامة ومجلس الأمن، انتهاكا لنص المادة (١٠٨) والمادة (٤) والمادة (١/٢٣) من الميثاق، فكيف غدت منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد؟ وما واقع الشرعية الدولية اليوم؟

أولا)- مآل الأمم المتحدة:

أمام التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الدولية، والمتمثلة في سقوط الهياكل التي تشكلت بعد الحرب الباردة، وقيام نظام دولي معاصر تميزه حقائق جديدة، حصلت تغيرات في دور ومسؤوليات الأمم المتحدة، بلغت حد "الابتعاد عن ميثاقها في بعض الأحيان" - حسب تصريح الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي - لأن من شأن اختلاف طبيعة النزاعات والصراعات والمطالب المتزايدة أن يصبح مقبولا - من وجهة نظر الكبار - تعميم استخدام واستحداث مفاهيم جديدة تتماشى مع الحقائق المتغيرة في العالم الحديث[٢٥].

وحيث إن تطبيق نص الفصل السابع يتوقف على اتحاد إرادة أعضاء مجلس الأمن الخمس دائمي العضوية، وهو ما لا يتوفر دائما، فقد أدى هذا لشلل عمل الأمم المتحدة، وفتح المجال أمام مجلس الأمن لتدشين عملية إعادة تفسير لمبادئ القانون الدولي[٢٦]. وهكذا مع إبعاد الجمعية العامة عن عملية صنع القرار، وصيرورة مجلس الأمن أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وظفت هذه الأخيرة مجلس الأمن كأداة لإثارة النزاعات وإصدار القرارات المجحفة في حق من يتمرد على واقع الهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلى ازدواجية المعايير عند تنفيذ القرارات الأممية (أربعون قرارا اتخذها مجلس الأمن بخصوص البوسنة لم يتم تنفيذها)[٢٧]. وفي هذا السياق نشير إلى صدور عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧ لم

تنفذ حتى اليوم، فيما سارعت الولايات المتحدة لحشد الجيوش لمحاربة العـراق بحجة عدم تطبيقه لقرار صدر قبل أشهر من غَزْوِه، وهو ما جرى مع سـوريا بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، حيث أمهلت الولايات المتحدة سـوريا أياما فقط لتنفيذ القرار بالانسحاب من لبنان.

قد يتبادر للذهن أن مفهوم الشرعية الدولية يحمل بالضرورة قيمة أخلاقية تستمد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقيم الإنسـانية العامـة كالحريـة والمساواة والسيادة بين الدول، وبالتالي تطابق الممارسة الدوليـة مـع الميثـاق والمبادئ المشار إليها، غير أن الواقع الدولي وتاريخ العلاقات الدولية يؤكدان أن الشرعية الدولية بهذا المعنى لم تكن يوما هي القاعدة للممارسة الدولية، حتى في ظل أزهى أوقات التوافق والسلام الدوليين، حيث الشرعية الدولية هي أقـرب توافقا مع سلام توازن القوى مما هي إلى مبادئ المساواة واحترام سيادة الـدول وقيم الخير والعدل.

فالأمم المتحدة، بوصفها تجسيدا للشرعية الدولية وللنظام الدولي، تقـوم على أساسين متناقضين، فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، إلاّ أنها من ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي (القانوني) للـدول الكبرى التي تمارس تأثيرا يتناسب مع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسـكرية والثقافية وغيرها. فالأقوياء المنتصرون أو المتفوقون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام الدولي ويحافظون على وجوده واستقراره ما دام يتوافق مع مصـالحهم. وقد اتضح مع نهاية نظام القطبية أن القوة النسبية التي كانت للأمم المتحـدة في ظل تلك الفترة كانت حالة استثنائية، حيث إنه في ظل النظام الجديد تجمـدت فعالية منظمة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق قراراتها، وانتهاك مبادئ ميثاقهـا علنا[٢٨]، وعجزها أمام ركام الأزمات الناجمة عن استعمال حق الفيتو.

وكانت حرب الخليج الثالثة مثالا صارخا عن التحول الجذري في الموقع الذي تحتله الأمم المتحدة في النظام الدولي، وقدرتها على الـتحكم في السـلام العالمي، فمن المعلوم أن القرار ١٤٤١ الذي دعا العراق للتعاون مـع مفتشـي

الأمم المتحدة، متهما إياه بامتلاك أسلحة دمار شامل، ربط أي تدخل عسكري في العراق بموافقة مجلس الأمن، وأنْ لا تلجأ أي دولة إلى عمل عسكري ضد العراق بمفردها، إلا أن الذي حدث أن الولايات المتحدة ضربت بعرض الحائط الموقف الدولي وحتى الرأي العام العالمي، وشنت عدوانها على العراق، والمثير في الأمر أن الولايات المتحدة بعد أن سيطرت على كامل الأراضي العراقية لم تجد أي أسلحة دمار شامل، مما يشكك بشرعية حربها على العراق. وبالرغم من انكشاف عدم شرعية الحرب على العراق، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٨٣ يوم ٢٢/٥/٢٢٠ الذي بمقتضاه صادق على المقترح الأمريكي بعدم ضرورة إرسال مفتشين دوليين للعراق للتأكد من خلوه من أسلحة الدمار الشامل، وقرر أيضا رفع الحظر عن العراق، وحيث إنه لم تتشكل حكومة عراقية شرعية، واعترف القرار بأن القوات الأمريكية قوات احتلال، وأن العراق خاضع للاحتلال، وأن قوات الاحتلال الأمريكي هي صاحبة الأمر والنهي في البلاد، وهذا يعني أن القرار يشرع الاحتلال ويتعامل مع قوات الاحتلال كقوات شرعية من حقها أن تتصرف بمقدرات العراق، ويعد هذا تحولا خطيرا في وظيفة الأمم المتحدة، فبعد أن كانت وظيفتها الأساسية هي حفظ السلم العالمي من خلال رفض العدوان ومحاربة الاستعمار والحيلولة دون انتصار شريعة الأقوى، أصبحت تعترف بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الأقوياء بغض النظر عن تعارض سياسة الأمر الواقع مع ميثاق الأمم المتحدة، والخشية أن يدشن هذا القرار لنهج جديد في العلاقات الدولية يقوم على حق الأقوى.

ثانيا) قضية المشروعية الدولية ومعيارية مبادئ القانون الدولي

بالرغم من توجه بعض الباحثين لعمل مقارنة ما بين القانون الدولي المنظم للمجتمع الدولي والقانون الوطني المنظم للمجتمع الوطني من حيث وجود سُلُطات ثلاث في كل منهما، فإنّ السلطة التنفيذية في الأول هي أظْهَرُ ضعفا وأقلُّ فعالية لأن فاعليتها مستمدة من قبول ورضي الدول بها، وبالنسبة للسلطة التشريعية فإذا كان القانون الوطني يُسَنُّ من قبل برلمان منتخب فإن

المجتمع الدولي لا يتوافر على مشرِّع واحد متفق عليه باستثناء ميثاق الأمم المتحدة وبعض المتفرقات الإقليمية، وكلها ترسانة قانونية لا تتوافر على أية فعالية نظرا لغياب سلطة حقيقية تعمل على تنفيذها، فيبقى الوضع - تبعا لذلك - عبارة عن علاقات عمودية يفرض الأقوى بموجبها قوانينه ونظمه(٢٩).

ومن جهة أخرى فإن مفهوم النظام الدولي يتوافر على عناصر ثبات وعناصر تغير، فهو ثابت نسبيا من حيث شموليته لكل دول العالم - مع أنه في بداية القرن كان مقتصرا على الدول الأوروبية- إلا أن المبادئ التي تحكمه متغيرة. كل نظام دولي يحتاج إلى قواعد قانونية تنسجم مع التفاعلات المستجدة المتسمة بتعدد الفاعلين وتنوعهم، وتداخلهم وترابط القضايا الدولية(٣٠). ومن جراء انبثاق مجموعة من الأزمات الحضارية والثقافية والقانونية التي تتجاوز الحدود الوطنية - تهم القانون والسلطة والسياسة والدين، فإن المبادئ الأساسية للقانون الدولي تعرف حالة من التغير المتعارض أحيانا مع أهدافه نتيجة لتنوع التشكيلات السلطوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يثير القلق من المتغيرات المستجدة على النظام الدولي، وهو الاتجاه الذي لخصه الفقيه **C. Wilfred Jenks** بقوله: "يجب أن يكون القانون الشامل والعام للإنسانية معبرا ومستجيبا لمتطلبات الإنسانية، ومصمما من قبل أغلبية الإنسانية، وهادفا إلى تطوير الجماعة الدولية، وتوفير الحدية والوفرة التي تكون الحصن المنيع للسلم والعدالة"(٣١).

فالقانون الدولي في إطار النظام الدولي الجديد ينبغي عليه أن يجيب عن مشاكل البطالة في العمل، وعن مشاكل المتمردين والمنفيين والمبعدين خارج الحدود، وعن الحروب الاقتصادية وتفاقم الديون، واستفحال المجاعة، والتسابق على التسلح، وترشيد الأبحاث العلمية، وتنظيم الحروب الأهلية العرقية والطائفية، وتسوية وضعية الحقوق الدولية والمؤسسات(٣٢) وتنظيم العلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وإزالة التفرقة بين العمومي والخصوصي (العام والخاص)(٣٣). كما ينبغي أن توضع قضية الأخلاق والقيم والبيئة في صدارة

الاهتمامات والشؤون الدولية، بالإضافة لتلازم التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة.

فما يجري اليوم إنما هو استبدال التنظيم القانوني المعتمد على التوازن في القوة بتنظيم قانوني يعتمد على توازن (الاهتمامات) المصالح؛ لأن القانون الدولي تخلقه السياسات والوظائف، فينبغي أن يُغلب القانون الدولي المصالح العامة للإنسانية على المصالح الوطنية. فالقواعد الحالية لا تغطي الكثير من المشاكل الدولية المهمة، وهذه العملية تتطلب القبول الاختياري للدول بقواعد القانون الدولي، وخلق ميكانيزمات دولية لتأكيد هذه الوظائف، ووجود وسائل تنفيذية لتطبيق قواعد المسؤولية عن خرق القانون، وهذا يعني التنازل عن مبدأ السيادة خاصة من قبل الدول الجنيني **embryonice**، ويحتاج إلى تقوية دور المنظمات الدولية وتوسيع المعايير المتخذة من قبل الدول، لا سيما دور منظمة دولية قوية تسهر على التطور المطّرد للقانون الدولي، فمن شأن الوظيفة الإدارية للمنظمة الدولية أن تقر قرارات معيارية فوق-وطنية تعمل على تأكيد أسبقية القانون الدولي في السياسات، ويحتاج الأمر كذلك إلى الاعتراف بدور الأشخاص الدبلوماسيين والعلماء والحركات الاجتماعية والجماعات الثقافية، وذلك بتضافر مجهودات هؤلاء وتنسيق وظائفهم في إطار موحد يضم العلوم المهتمة بالشؤون الدولية وعلوم السياسات العالمية وعلم القانون الدولي[٣٤].

لكن إذا كانت هذه الآراء والتصورات نابعة من مثالية المثقفين والمفكرين ورجال القانون، فإن الواقع يصور لنا عكس ذلك مع السياسيين (مديري المصالح) الذين يكرسون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها ويحموها بثلاث نقاط دقيقة هي: سياسة التجزئة، وسياسة الاستقرار (الوضع القائم)، وسياسة التوسع الحضاري والهيمني[٣٥]، ليكون النظام الدولي الجديد هو نظام الغرب المنتصر في مواجهة الشرق والجنوب: إيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا؛ أي خدمة الشمال[٣٦] في شكل قاعدة تأخذ بعدا تعدديا يقوم على خمسة أقطاب هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وروسيا الاتحادية،

والصين، واليابان[٣٧]، مقابل اختراق القوميات الناشئة وتفتيت الدول والكيانات الضعيفة[٣٨] من خلال الازدواجية في معايير السلوك السياسي الدولي، التي قوامها تطبيق الطبيعة الحقبة غير المتوازنة للشرعية الدولية، والتي اتخذت منذ مطلع التسعينات صبغة انتقائية، وتحولت إلى شرعية سياسية تتضمن إضفاء طابع القانونية على تصرف دولي معين، من خلال صيغ كـ"الرضى" و"القبول" الدولي العام، وذلك وفق معايير سياسية متفق عليها[٣٩] تتولى بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عمليا مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالتراعات الدولية، وتسويتها سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال القمع بمختلف أشكالها، موسعة بذلك من صلاحيات مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام - التي تشمل الدبلوماسية الوقائية (تعتمد على استكشاف ورصد التوتر وحصر التراع قبل مولده وتفاقمه)، وعملية صنع السلام (يكون المطلوب صناعته بعد انهياره وتفاقمه)، وعملية المحافظة على السلام (إعادته إلى نصابه والمحافظة عليه من الانكماش، وتحصينه)[٤٠].

لقد أصبحت الفعالية الدولية في صياغة القرارات الدولية محتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتفي مع هذا التأثير مبادئ القانون الدولي المتفق عليها من غير تحفظ (حق البقاء، وحق الحرية والاستقلال (السيادة)، ومبدأ التعايش السلمي، ومبدأ المساواة في اتخاذ القرار الداخلي/ في المشاركة في المؤتمرات والتصويت فيها/ وفي استعمال اللغة الوطنية/ وفي ربط العلاقات الدبلوماسية/ وفي التقاضي أمام المحاكم الوطنية)، ومقابل هذا الانتفاء القانوني يلاحظ اليوم التركيز على عوامل موضوعية واقعية مؤثرة في صناعة القرار الدولي، منها - إلى جانب العامل التاريخي والعامل الجغرافي والعامل الديمقراطي - عوامل القدرات الاقتصادية والتقنية والعامل العسكري الدبلوماسي[٤١]، وهو ما يتوفر في دول الشمال مجتمعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

واضح، إذاً، أن مسألة الشرعية الدولية غدت قضية النظام العالمي الجديد،

لما شهدته هيئة الأمم المتحدة من تقزيم لجمعيتها العامة أمام تضخيم مجلس الأمن وتوسيع صلاحياته، وفي المرحلة الأولى من هذه التغيرات الدولية غابت المراقبة المؤسساتية على التصرفات المشوبة بتجاوز السلطات المخولة للمجلس، وتمت عملية التحايل على مضامين القرارات الصادرة، أو الوقوع بخطأ في تقديرات التصرف، خاصة فيما يرجع إلى اتخاذ قرارات بناء على تقديرات خاطئة وغير واقعية، وفي مرحلة ثانية تجاهلت الولايات المتحدة والدول الكبرى مجلس الأمن بذاته، وتم التصرف دوليا حسب مصلحة الأقوى، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق في أبريل ٢٠٠٣، انطلاقا من اتهامات أمريكية لا تسندها الوقائع. وقد ذهب فقهاء القانون إلى أن قرار اتهام دولة ما بالإرهاب الدولي يكون مشوبا بخطأ في الواقع أو انتفاء الدليل المادي للوقائع في حالة عدم كفاية الحجج والدلائل، مع العلم أن الولايات المتحدة شنت عدوانها على العراق بتهمة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب، وقد ثبت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعدم وجود علاقة مباشرة بينه وبين التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أثار - وما زال - جدلا حادا داخل الأمم المتحدة، وداخل حلف الأطلسي، بل داخل الولايات المتحدة نفسها، حول شرعية الحرب، وشرعية التواجد الأمريكي البريطاني في العراق.

ج. إلا أن المستجد في الموضوع، والذي يعتبر بجدارة علامة فارقة في النظام الدولي، هو شرعنة الاحتلال، فبعد أكثر من خمسين سنة على تدشين الأمم المتحدة لسياسة تصفية الاستعمار، وتحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال، حيث تمت تصفية الاستعمار إلا بالنسبة للشعب الفلسطيني، يعود الاستعمار مجددا ولكن بحلّة جديدة وبتبريرات جديدة، بل استطاعت دولة الاحتلال - أمريكا- أن تضفي نوعا من الشرعية على احتلالها من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن يعترف بالاحتلال، ويفرض على الأمم المتحدة ودول العالم التعامل مع دولة الاحتلال كأمر واقع. قد يقول قائل إن هذه ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها أمريكا ودول غربية عسكريا ضد دول صغيرة، فقد حدث الأمر في لبنان

والصومال وهاييتي وأفغانستان والبوسنة؛ التدخل حدث ولا شك، ولكنه كان محدودا ولم تستقر القوة الغازية إلا لحين، ثم تركت الأمر لأهل البلاد، أما في حالة العراق فالأمر يتعلق باحتلال عسكري شامل، والقوة الغازية تعترف بأنها قوة احتلال، وهذا تحول في النظام الدولي يؤسس لشرعية جديدة وهي شرعية الأقوى، أو شريعة الغاب، تحل محل الشرعية الدولية التي يفترض أن تؤَسَّس على تبادل المصالح واحترام سيادة الدول: صغيرها، وكبيرها.

الفصل الثالث

مظاهر الانحراف بالشرعية الدولية

تتمثل هذه المظاهر في الخرق السافر لميثاق الأمم المتحدة من خلال إباحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين، والأخذ بمعيارين في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ويبدو ذلك واضحا من خلال مقارنة ما تم بخصوص العراق بعد احتلاله للكويت من ناحية، وما طبق خلال قضية لوكربي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى قضيتي الإرهاب، ومشكلة الشرق الأوسط.

١) حرب الخليج:

من وجهة نظر قانونية لا انفعالية عاطفية فإن قيام العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠ يعد خرقا للشرعية الدولية، فالكويت دولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي كل المنظمات الدولية والإقليمية، هذا ناهيك أن شعب الكويت لم يطلب مساعدة من النظام العراقي لتخليصه من حكامه، وبالتالي وحسب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي يعد احتلال الكويت اعتداء على المنتظم الدولي وتجاوزا للشرعية الدولية. لكن رد العدوان عن المجتمع الدولي قام ضدا على الشرعية الدولية [٤٢]، حيث تم التحايل على نصوص الميثاق الأممي التي تحدد آليات رد العدوان، وتم التوفيق بين

المادة (٩٩) التي تجيز للأمين العام للأمم المتحدة تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة قد تهدد حفظ السلم والأمن، ومدى تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وآليات العمل للرد على هذا الخطر من جهة أخرى.

وهكذا وضعت الولايات المتحدة كل ثقلها داخل مجلس الأمن لإجباره على إصدار قرار يجيز استخدام القوة العسكرية لاستعادة الكويت، وقد قام المجلس بهذا الأمر قبل مباشرة آليات حل التناقضات بالطرق السلمية المشار إليها في (المادة ٣٣)، فالشرعية الدولية لم تكن سوى مظلة لتمرير الإرادة الأمريكية الغربية المتطلعة لتوظيف أزمة الخليج لتحقيق مصالح استراتيجية لها في المنطقة، فكان قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) القاضي بإجبار العراق على الخروج من الكويت بقوة الحرب. وتظهر ازدواجية المعايير مقارنة بمشكلة الشرق الأوسط حيث احتلت إسرائيل أراضي عربية – الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان – في عدوان ١٩٦٧ وأصدر مجلس الأمن القرارين رقم ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يؤكدان ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة، إلا أن مجلس الأمن نتيجة الضغط الأمريكي فضل البقاء ضمن حيز استعمال الطرق السلمية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، ولم يقم بأي خطوات عملية لإجبار إسرائيل على الالتزام بهذين القرارين.

وهكذا أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة، وأوقعت الحرب، وفرضت الحصار، مستبعدة الأمم المتحدة عن مسرح الأحداث إلا بوصفها شاهد زور، فقامت بدور مجلس الأمن ولجنة هيئة الأركان التابعة للمنظمة الدولية خرقا لمقتضيات الفصل (٤٦) من الميثاق الأممي[٤٣]، فاستصدرت خلال الفترة الممتدة ما بين (٢/٨/ ٩٠) و(١٧/ ١/ ٩١) ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن الدولي، واقترن أسلوبها بالتهديد والوعيد والمكافأة[٤٤].

هكذا كانت حرب الخليج الثانية حربا أمريكية شكلت محكًا لتجربة النظام الدولي الجديد، ويرجع مصطفى الفيلالي بداية التخطيط لها إلى بداية الثمانينيات غداة اتفاقية (كامب ديفيد)، وكان العراق مستهدفا عندما دمرت

الطائرات الإسرائيلية مفاعله النووي- مع رواج أقاويل بأنه تم تدمير المفاعل من الداخل على يد عملاء للمخابرات الأمريكية[٤٥]. كثير من العلماء والمختصين بمن فيهم أمريكيون كشفوا زيف المزاعم الأمريكية، يقول برجنسكي: "لقد كانت حرب الخليج الثانية أمريكية بنسبة ٩٠%"، وشهد الصحافي الفرنسي رجيس دوبريه أن الولايات المتحدة لم تخف منذ عشر سنوات تخطيطها لإنشاء قواعد عسكرية دائمة لقواها في الخليج، من أجل رقابة إنتاج النفط والتحكم في أسعاره [٤٦]، وهو ما قد تم فعلا من خلال تكريس الغلبة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعالم الغربي، وهيمنة القيم (الأمريكية) الثقافية اليهودية - المسيحية في الشرق الأوسط [٤٧]، فكانت الحرب حربا ضد الحضارة والعمران، وضد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان شعار الحرب هذه "رجوع العراق إلى حجمه الطبيعي" الذي وضعه فيه الاستعمار، وهكذا تم اغتيال حق تقرير المصير وحقوق الإنسان ومبادئ السلام[٤٨].

ضمن السياق نفسه استمر الخلل في التعامل مع أزمة العراق في السنوات الفاصلة بين الحربين - ١٩٩١و٢٠٠٣- حيث وظفت الولايات المتحدة القرار ١٤٤١ وتعاملت معه بما يتعارض مع الشرعية الدولية، والولايات المتحدة في نهجها هذا إنما تطبق تصوُّرها للنظام الدولي الجديد الذي ترى نفسها فيه أنّها الأكثر تأهيلا لقيادته، وأن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع السياسة الأمريكية، لا العكس.

إن الفهم الموضوعي لتفرّد أمريكا - وقلة من الحلفاء - بمعاداة العراق بداية، والعدوان عليه ثم احتلاله نهاية، لا يكون من خلال التصريحات الصحفية أو المواقف المعلنة للسياسيين الأمريكيين، كالقول بالشرعية الدولية والسلام العالمي وحقوق الإنسان، أو القول بأن العراق يهدد جيرانه ويمتلك أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من الشعارات التي يوظفها السياسيون لتبرير مواقفهم ولإخفاء أهدافهم الحقيقية. إن فهم ما يجري يحتاج إلى تحليل أعمق يميز بين ما هو استراتيجي ثابت غير معلن في كثير من الحالات، وهو الحقيقة الخفية في

السياسة الدولية، وما هو سياسي وإعلامي يتوجه للرأي العام المحلي والعالمي. إن التحليل السياسي العلمي للموقف الأمريكي من العراق يجب أن لا ينفصل عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم- في ظل النظام الدولي الجديد- وتجاه الشرق الأوسط على وجه التحديد، بالتالي يجب أن يتمحور حول أربعة عناصر أساسية: ثلاثة منها تتعلق بالاستراتيجية الأمريكية العامة في منطقة الشرق الأوسط، وهي: المصالح الاقتصادية - والنفط على وجه الخصوص، والعنصر الثاني حماية أمن الكيان الصهيوني وضمان تفوقه العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة، والعنصر الثالث مرتبط باستحقاقات النظام الدولي الجديد؛ أما العنصر الرابع فله علاقة بحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو خارجي، وتمدد خارجي، نظرا لخصوصية البنية الداخلية للمجتمع الأمريكي سوسيولوجيا واقتصاديا.

أ: المصالح الاقتصادية

لم يكن المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي الوحيد الذي قال بصراحة إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تنبُع منها رائحة النفط، فهذه السياسة ليست جديدة؛ حيث إن الدافع الأول وراء توجه أمريكا نحو الشرق الأوسط منذ بداية القرن إنما كان جريا وراء رائحة النفط التي كان البريطانيون سباقين إلى شمها، وكانت أمريكا على استعداد لأن تتواجه حتى مع حلفائها الغربيين حتى تسيطر على نفط المنطقة، وهو ما يجري اليوم. وفي إطار السعي الأمريكي المحموم للسيطرة على نفط المنطقة استعملت سياسة الترهيب وسياسة الترغيب: سياسة الترهيب في مواجهة منافسيها من الدول الكبرى وخصوصا الاتحاد السوفييتي سابقا، ثم دول أوروبية حاليا، وفي مواجهة الحكومات والحركات التحررية العربية والإسلامية التي تناهض السياسة الأمريكية في المنطقة، وسياسة الترغيب والترهيب في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية ونخبها السياسية. لم يكن سعي أمريكا المحموم للهيمنة على نفط المنطقة يعود فقط إلى حاجتها له للاستهلاك المحلي - مع أن أمريكا أكبر مستهلك للنفط في العالم - بل يعود

أيضا، وقبل ذلك، إلى رغبتها في استعمال سيطرتها على النفط: شريان الحياة للحضارة الغربية، بجعله ورقة قوة وضغط في سياستها للهيمنة على العالم واقتصاده، وخصوصا على منافسيها المستقبليين في أوروبا واليابان والصين والهند، ومن هنا اعتبرت أمريكا أن من يهيمن على النفط العربي يهيمن على العالم بأسره.

هكذا، يمكن فهم الموقف الأمريكي المتشدد في مواجهة العراق عندما قام هذا الأخير باحتلال الكويت، وجعل سائر دول الخليج النفطية في متناول يده، فاعتبرت أمريكا ما قام به صدام تهديدا مباشرا لثابت من ثوابت استراتيجيتها العالمية، فما حرّكها ليس احتلال دولة لأخرى، وليست دوافع إنسانية، أو تعاطفا مع شعب الكويت، ولكنه اجتراء دولة على تهديد الهيمنة الأمريكية على نفط المنطقة، وخصوصا أن هذا التهديد جاء من دولة - العراق- معروفة تاريخيا بنزعتها القومية والثورية. ولا تقتصر الأهمية الاقتصادية للمنطقة على امتلاكها للثروة النفطية، بل تعتبر المنطقة العربية أهم الأسواق العالمية لاستيراد السلاح، والدول المصدرة للسلاح وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى تؤمن بيع السلاح لدول المنطقة لا بد أن تخلق توترا وحالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وأن تشعر دول المنطقة وخصوصا الصغيرة والغنية بأنها مهددة، وحتى تعيش في أمان لا بد لها من شراء أحدث الأسلحة وتكديسها، وأن توقع اتفاقات أمنية مع الدول الكبرى، وهذه الأخيرة تشترط على هذه الدول شراء كميات هائلة من السلاح، وإن كانت بنية هذه الدول لا تسمح باستيعاب أو توظيف هذا الكم من الأسلحة، وفي واقع الأمر فإن علاقات التسلح بين الطرفين لا تعود لاعتبارات عسكرية أو أمنية محضة، بل لاعتبارات اقتصادية أيضا، وهي مساعدة الصناعة العسكرية في الغرب، والتي تضعضعت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن هنا يمكن أيضا فهم التنافس ما بين أمريكا وأوروبا على صفقات التسلح مع دول الخليج.

ب: إسرائيل كولاية أمريكية لا يُغتفر لمن يهدد أمنها

إن القارئ لتاريخ العلاقة ما بين الحركة الصهيونية وإسرائيل من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، يعلم قوة هذه العلاقة وخصوصيتها، وقد أخذت هذه العلاقة بعدا أقوى وأعمق بالنسبة للولايات المتحدة لاعتبارات متعددة، منها قوة اللوبي اليهودي في أمريكا، وهيمنة اليمين المسيحي على مركز القرار الأمريكي، وضعف أوراق الضغط العربية إن لم يكن تلاشيها. وقد اعتبرت كل التقارير التي ترسم الاستراتيجية الأمريكية أن دعم الكيان الصهيوني والحفاظ على تفوقه العسكري ثابت من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية، وجاء نظام صدام حسين، فأسس دولة متطورة، وامتلك قوة عسكرية ضاربة تقليدية وغير تقليدية، بل قصف بدقة مواقع استراتيجية في قلب الكيان الصهيوني، فثار غضب أمريكا لأن أحد ثوابتها الاستراتيجية مُسَّ في الصميم، فكان لا بد من وجهة النظر الأمريكية ليس تدمير القوة العسكرية العراقية فقط، بل تدمير البنية التحتية المادية والبشرية للشعب العراقي، حتى لا يتمكن لأجيال قادمة من إعادة بناء ذاته أو التفكير بإعادة فعلته مرة أخرى، وليكون ما يجري للعراق اليوم درسا لمن يفكر من شعوب المنطقة مستقبلا في التمرد على الإرادة الأمريكية، أو المس بمصالحها أو التعرض (لشعب الله المختار).

ج: استحقاقات النظام الدولي الجديد

كان من الممكن لرد الفعل الأمريكي والغربي على إقدام العراق على تهديد المصالح الاستراتيجية لهما في الشرق الأوسط، ألا يكون بهذه القوة لو كنا في زمن النظام ثنائي القطبية، آنذاك ما كانت أمريكا تستطيع أن تحشد من حولها هذا العدد من الدول في حربها ضد العراق، وما كان لها أن تستصدر قرارات من مجلس الأمن تتخذها ذريعة لتثبيت هيمنتها على منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، وكانت الولايات المتحدة ستفكر ألف مرة قبل أن تُقدم على دخول أرض دولة وتُدمر قوتها العسكرية وبنيتها التحتية وتفرض حصارا عليها.

لقد جاءت محاولة العراق أخذ مكان القوة الإقليمية في المنطقة، وتحدي الولايات المتحدة، في وقت كانت فيه أمريكا تعيش أكثر اللحظات زهوا وعنفوانا، وتتملكها نشوة القوة والتفوق بعد انهيار عدوها الاستراتيجي، واستعدادها لقيادة العالم في إطار ما سُمّي النظام الدولي الجديد، وأن تأتي دولة من دول العالم الثالث وتتحداها، فهذا ما لم تقبله أمريكا لأنه ليس فقط تحديا لمصالحها الاستراتيجية في الخليج والشرق الأوسط، بل اعتبر تحديا لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد. ومن هنا اعتبرت أمريكا طريقة ردها على التصرف العراقي بمثابة الاختبار لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد، وعلى طريقة تعاملها مستقبلا مع كل تهديد لأسس هذا النظام. إن ما تريد أمريكا تبليغه – ضمن أشياء أخرى – للعالم من خلال نهج تعاملها مع العراق أنها لن تسمح لأي دولة أن تتحدى قيادتها للنظام الدولي الجديد. وهذه الرسالة نفسها التي تعمل أمريكا على تبليغها للعالم بعد تفجيرات ١١ سبتمبر؛ فمن لا يريد أن يكون مع أمريكا فعليه أن يتحمل تبعات عداوتها.

د: حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو خارجي وهيمنة خارجية

إن كل ملم بعلم الاجتماع السياسي يعرف أن بعض المجتمعات، نظرا لخصوصية بنيتها الداخلية، تحتاج إلى عدو سواء كان حقيقيا أو مصطنعا، فهذا العدو يلعب دورا استراتيجيا في عملية الدمج والانصهار في المجتمعات الفسيفسائية، حيث يتكون المجتمع من أعراق وطوائف وثقافات متعددة، ففي مثل هذه المجتمعات لا يشعر أفراد الدولة أنهم ينتمون إلى أمة واحدة، أو إلى دين واحد، أو يربطهم تاريخ مشترك، بل ما يربطهم هو المصلحة المشتركة، والخوف من فقدان هذه المصلحة. وحتى تؤمّن الدولة ترابط أفراد هذا المجتمع، وحتى لا ينفرط عقدهم، فإنها تجعلهم في حالة مستمرة من الإحساس بوجود خطر خارجي يهدد مصالحهم والحياة المادية المريحة التي يعيشونها، هذا هو حال الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ فكلتاهما تحتاج إلى عدو خارجي.

ومن هنا لا نستغرب السرعة التي أخذت فيها وسائل الإعلام،

والمسؤولون الأمريكيون، يتحدثون عن الخطر الأخضر، أو الخطر الإسلامي، مباشرة بعد زوال الخطر الشيوعي، وحيث إن هذا الخطر لا بد من أن يتجسد في أنظمة أو تنظيمات سياسية أو أفراد، فقد مارست أمريكا عملية انتقاء واختيار للأنظمة والتنظيمات والأفراد الذين تشعر أن استهدافهم باسم محاربة الإرهاب الإسلامي، أو الأصولية، أكثر خدمة لمصالحها، ومن هنا وجدت أمريكا في العراق النموذج الأنسب ليكون العدو الخارجي الذي يهدد الحضارة الغربية المسيحية اليهودية، ويهدد رفاهية المواطن الأمريكي وأمنه، فحاجة أمريكا إلى المسلمين بوصفهم أعداء هي بنفس قدر حاجتها للمسلمين كمصدر للطاقة، وكسوق استهلاكية للسلع والسلاح. ومن جهة أخرى، فإن وصول الاقتصاد الأمريكي إلى أعلى درجات الإمبريالية يفرض عليها انتهاج سياسة هيمنة خارجية سياسيا واقتصاديا.

بالإضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه للحرب الأمريكية ضد العراق، أضافت أمريكا هدفا جديدا، وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والدعوة لـ(شرق أوسط كبير)؛ والمقصود بذلك أن للحرب تداعيات ستمس كل أنظمة الشرق الأوسط، وهي رسالة تهديد واضحة لدول المنطقة لابتزاز سياسات مؤيدة للعدوان على العراق، وللحملة الأمريكية ضد الإرهاب التي هي في الحقيقية حملة أمريكية ضد كل مناوئي السياسة الأمريكية الإيديولوجيين، أي من تسميهم الولايات المتحدة الأمريكية (محور الشر)، ومناوئيها الاقتصاديين الحاليين أو المحتملين. ولكن، نعتقد أنه بعد احتلال العراق فإن كثيرا من التحولات السياسية والاقتصادية ستعرفها المنطقة، وربما أيضا إعادة رسم الحدود في بعض المناطق.

يمكن القول إن فهم ما يجري في الخليج العربي، وضد العراق، يتطلب فهما عميقا للسياسة الدولية وللسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية. إن منطق السياسة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد لا يخضع لمنطق الحق والعدل والمفاهيم القيمية الإنسانية المجردة؛ بل يخضع لقيم ومفاهيم وآليات تعامل تنبع

من موازين القوى عالميا، وبصيغة أخرى فإن منطقها لا يؤسس على قوة الحق بل على حق الأقوى، وإن كل تعاطفنا وتأييدنا للعراق لن يغير من الحقيقة شيئا، والحقيقة إننا في زمن شريعة الغاب حيث البقاء للأقوى، والقوى اليوم ليس صاحب المنطق الأقوى، أو الحجة الأقوى، أو الحق الأقوى، بل هو الأقوى عسكريا وتكنولوجيا، والأقوى بقدرته على توظيف أوراق القوة والضغط التي في حوزته، وعلى العرب والمسلمين إن أرادوا أن يكون لهم موقع في عالم القرن الواحد والعشرين أن يتفهموا منطق العصر، ويتخلوا بعض الشيء عن مثاليتهم.

٢) مسألة الإرهاب الدولي (تجريم حركات التحرر الوطني)

منذ القرن التاسع عشر اعتبر العالم النمساوي المختص بالاستراتيجية **KARL VON CLAUSEWITZ** كارل فون كلوزوفيتش الحرب ظاهرة اجتماعية، وقال الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون بأن الحرب والسلم وجها عملة واحدة. وإن كانت الحرب امتدادا للسياسة، فإن الإرهاب السياسي امتداد لها بشكل آخر، وإن مقياس الحكم على الحرب من حيث شرعيتها أو عدمها يعتمد على هدف الحرب وبواعثها، فإنه من المنطقي أن يكون الحكم على الإرهاب السياسي مرتبطا بالهدف من ممارسته. غير أنه نظرا لأن العمليات (الإرهابية) تولد ضحايا قد يكونون أبرياء، وتثير مشاعر الخوف والرهبة عند الناس، فإن الاتجاه الغالب هو التهرب من المسؤولية عن هذه الأعمال، ومحاولة إلقاء التبعية على الآخرين، فالآخرون هم الإرهابيون والقتلة، وحتى في الحالات التي تلجأ فيها دولة أو جماعات إلى ممارسة هذا النوع من الإرهاب، فإنها تضفي عليه مسمَّيات مثل الدفاع عن النفس، أو الإرهاب ضد الإرهاب، أو الإرهاب الأبيض ... إلخ من المسميات(٤٩).

إن الإرهاب هو عنف، ولكن ليس كل عنف إرهابا، فالعنف قد يكون حربا – العدوانية منها أو غير الشرعية يمكن أن تسمى عدوانا – وقد يكون جرائم جنائية – وهذه تخرج عن إطار المقصود بالإرهاب السياسي، وبالعنف السياسي بشكل عام، حتى لو توفرت عناصر الجريمة على ترهيب الضحية –

وقد يكون ثورة أو انقلابا عسكريا، أو عمليات أمنية تقوم بها أجهزة الدولة ... إلخ. وكل شكل من أشكال العنف السياسي يمكن أن يتحول إلى إرهاب سياسي في حالة تجاوزه للقانون وللأعراف المعمول بها. كما أن الإرهاب السياسي قد يأخذ بعدا دوليا، ويسمى إرهابا دوليا، إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة؛ كأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد أشخاص أو مصالح دولة غير التي ينتمون إليها، أو ضد مصالح دولتهم الموجودة خارج الدولة، ويلاحظ أن التوجه الأمريكي الأخير في محاربة الإرهاب أصبح يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من منطلق أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلام والأمن العالميين، وبالمفهوم الأمريكي تهدد المصالح الأمريكية، ومن هنا لاحظنا إرسال الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى الفلبين واليمن وإندونيسيا وجورجيا، وقبل ذلك إلى لبنان والصومال.

تعريف الإرهاب مشكلة عويصة، حتى إنّه يجوز القول إن تعريف الإرهاب أصعب من محاربته؛ وقد تعددت التعريفات حول الإرهاب، فقد عرَّفه الفقيه سوتيل بأنه العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد بقصد تحقيق هدف محدد. ويعرفه جيفانوفتش بأنه أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد، مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة. إذا كان التعريفان السابقان يعرفان الإرهاب بشكل عام سواء كان سياسيا أو غير سياسي، فإن هذا الإرهاب يصبح سياسيا عندما يصبح هدف الفاعل من ممارسته لفعل الإرهاب تحقيق هدف سياسي، أو التأثير على الوضع العام، ومن هنا يعرّف الفقيه البولوني واسيورسكي الإرهاب بأنه "منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة، بالمحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها، أو تدميرها"(١).

وبصورة عامة هناك موقفان من "الإرهاب الدولي"(٥١)، هُما:

الموقف الأول: الموقف الرافض للإرهاب بغض النظر عن الدوافع

بما أن العمليات "الإرهابية" تستهدف غالبا مصالح أو أفرادا ينتمون للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وللدول الأوروبية، فإن هذه الدول تبذل قصارى جهدها لإسقاط أي صفة شرعية عن هذه العمليات، فتضع في سلة واحدة كل العمليات الإرهابية؛ سواء منها العمليات الإرهابية الدموية التي تمارسها جماعات لا تمثل إلا نفسها، أو قطاع صغير من الشعب، والعمليات التي تمارسها دول متطرفة في مواقفها السياسية ومنبوذة دوليا، أو العمليات التي تُمارسها حركات تحرر معترف بها دوليا، وتمارس كفاحها المسلح بوصفِه حقّاً من الحقوق التي منحها المنتظم الدولي، وتطبيقا لحق تقرير المصير.

يلاحظ أن أنصار هذا التيار المعارض كليا للإرهاب السياسي يكرّسون كل وسائلهم الإعلامية لمحاربة هذه الظاهرة، والتنديد بمن يقف وراءها دون البحث في أهدافها والدوافع الكامنة وراء ممارسة هذا الضرب من العنف السياسي. وقد تحفظت هذه الدول، ودول أخرى تدور في فلكها، بشأن شرعية نضال حركات التحرر الوطنية، وهذا ما ظهر جليا من خلال الاجتماعات المتكررة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن لبحث هذه الظاهرة، وكما يظهر من خلال التعريف الذي تعطيه هذه الدول للإرهاب الدولي. عرّفت الولايات المتحدة الإرهاب الدولي بأنه "التهديد باستخدام العنف لأغراض سياسية بواسطة أفراد أو جماعات سواء يعملون مع/ أو معارضون لـ/سلطة حكومية ثابتة، سواء قصد بأعمالهم صدم أو إكراه جماعة مستهدفة أوسع قدرا من الضحايا المباشرين"(٥٢).

الموقف الثاني: البحث عن الدوافع قبل الإدانة (الغاية تُشَرْعِنُ الوسيلة)

من دعاة هذا الموقف مجموعة من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، ويتلخص موقفها في أن معالجة (الإرهاب الدولي) لا تتم بمجرد إدانته، أو تجريم مرتكبيه، لأن هذا لا يشكل إلا نصف القضية، ولن يحل المشكلة؛ إن

محاربة الإرهاب الدولي تكمن في البحث في جـــذور الظـــاهرة، وبواعثهـــا، وأهداف القائمين بها، فالغاية قد تبرر الوسيلة أحيانا.

برز التباين لأول مرة ما بين أنصار الموقف الأول الرافض للإرهاب دون البحث في بواعثه وأهدافه، والموقف الثاني الذي يجد سندا شرعيا لممارسي بعض العمليات (الإرهابية)، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث ظاهرة "الإرهاب الدولي"، على إثر قيام مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين بعملية فدائية ضد الفريق الرياضي الإسرائيلي ومـــرافقيهم في ميـــونيخ عـــام ١٩٧٢، وفي الاجتماعات اللاحقة، وما يزال التباين بين وجهتي النظر مطروحا حتى اليـــوم، بالرغم من قرار مجلس الأمن يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ بعد العمليات التفجيرية في نيويورك وواشنطن.

وفي عام ١٩٧٣ أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجهة نظر التيار الثاني في تحديد موقفها من "الإرهاب الدولي"، فجاء في توصيات الجمعية العامة حول الموضوع: "على الرغم من الحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي وغيره من وسائل العنف التي تهدد أرواح الأبرياء، أو تحرم الأفراد من حرياتهم الأساسية، إلا أن الأمر يتطلب دراسة الأسباب التي تكمن وراء ممارسة الإرهاب، والـــتي تجد جذورها في الإحساس باليأس والإحباط والظلم، والذي يدفع بعض الناس إلى التضحية بالأرواح الإنسانية، بما في ذلك أرواحهم هم أنفسهم، وذلك من أجل إحداث تغييرات راديكالية في معالم هذه الصورة القاتمة"[٥٣].

يمكننا استخراج العناصر المكونة للعمل الإرهابي بصورة عامة، وهي أنه:

١- عمل عنيف يعرض أرواح الأفراد وممتلكاتهم للخطر أو يهدد بتعريضها.

٢- موجه إلى أفراد أو مؤسسات ومصالح، أو كليهما معا، تابعة لدولة ما.

٣- يقوم به أفراد أو جماعات بصورة مستقلة، أو يكونون مدعومين من طرف دولة ما.

٤- يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

ومن خلال العناصر أعلاه، المكونة للعمل الإرهابي بصورة عامة، يمكن القول إن جوهر الإشكالية يتمحور حول العنصر الأخير، أي الهدف السياسي للعمل الإرهابي، ذلك لأن تحديد شرعية العمل الإرهابي، أو عدم شرعيته، يرتبط بمدى شرعية الأهداف السياسية، فشرعية الأهداف السياسية تسقط صفة الإرهاب بمعناها الإجرامي عن العمليات العنيفة التي تقوم بها الجماعات السياسية الممارسة لها، من منطق أن العنف ليس بالأمر الغريب عن الحياة السياسية. ولكن يبقى السؤال الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، من هي الجهة أو المرجعية التي لها الحق في تقويم شرعية أو عدم شرعية العمل الإرهابي؟

في الواقع إن اعتماد (شرعية) الهدف من استعمال ذلك النوع من العنف السياسي المسمى (إرهابا)، بوصفها مقياسا للحكم على مدى شرعيته، ليس بالأمر المستحدث، بل نجد له جذورا في التاريخ السياسي الأوروبي.

تحول مفهوم الإرهاب في ظل النظام الدولي الراهن

كما تقدَّم، وحيث إن غالبية الأعمال الإرهابية كانت تستهدف مصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحريض المنتظم الدولي ضد الإرهاب والدول التي تتهم بدعمه، وفي هذا السياق لم تخف أمريكا موقفها من اعتبار كل من هو ضد السياسة الأمريكية يعتبر إرهابيا أو داعما للإرهاب، وهكذا صنفت الولايات المتحدة كل من ليبيا وسوريا والسودان والعراق وإيران وكوبا، كدول داعمة للإرهاب، ومما هو معروف أن هذه الدول تنهج سياسة معادية للهيمنة الأمريكية.

وحيث إن الولايات المتحدة كانت، إلى ما قبل انهيار المعسكر

الاشتراكي، عاجزة عن حشد تأييد دولي لسياستها ضد الإرهاب، نظرا لقـــوة تواجد دول المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز في مؤسسات الأمم المتحدة وخصوصا الجمعية العامة، فقد لجأت إلى عقد عديد من الاتفاقـــات الثنائيـــة والإقليمية لمحاربة ما تدعيه بالإرهاب، بالإضافة إلى الجهود المبذولة محليا في هذا الشأن. و لم تبدأ الجهود الأمريكية تأتي أكلها في هذا الشـــأن إلا بعـــد انهيـــار المعسكر الاشتراكي وتراجع قوة تأثير دول عدم الانحياز دوليا وخصوصـــا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد لعبت ديناميكية الانفراج السياسي في منطقة الشرق الأوسط المصاحبة لما سُمي بمسلسل السلام الذي دشنه مؤتمر مدريـــد، ثم توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٤، الأثر الكبير في إحياء الجهود لمحاربة ظاهرة الإرهاب، حيث ساد الاعتقاد - أو هذا ما كانت ترمي إليه الولايات المتحدة - أن حل مشكلة الشرق الأوســـط سيسقط الشرعية عن كثير من الجماعات الممارســـة للإرهـــاب في الشـــرق الأوسط.

وهكذا تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعـــين سنة ١٩٩٤، قرارا بموجبه ستتخذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب الدولي، وقد تميز هذا القرار عن سابقيه من قـــرارات الجمعيـــة العامة بأنه اقترب بعض الشيء من الموقف الأمريكي والغـــربي الـــذي يـــدين الإرهاب بالمطلق دون تعريف دقيق له أو البحث عن دوافعه، وهكـــذا نـــص القرار على إدانة كل الأعمال والممارسات الإرهابية أينما كانت وكيفما كان الفاعلون، لا سيما الذين يساهمون في إثارة الشبهات حول علاقات الصداقة بين الدول والشعوب، ويهددون الوحدة الترابية وأمن الدول، وأضاف القرار بـــأن الأعمال الإجرامية التي لها أهداف سياسية وتساهم في إثارة الرعب لدى العامة أو لدى مجموعة من الأشخاص تعتبر غير مبررة في كل الأحوال، ومهما كانت دوافعها: سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية.

وفي ١٥ من ديسمبر ١٩٩٧ صدر عن الجمعية العامـــة القـــرار رقـــم

١٦٤/٥٢ بشأن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في أغسطس ١٩٩٨، تم الإعلان عن اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وكلفت الجمعية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يتخذ، في حدود الموارد الموجودة، مجموعة من التدابير العملية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ومن بينها:

- جمع البيانات عن الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتصلة بالإرهاب الدولي، وعن تنفيذها بما في ذلك المعلومات عن الحوادث التي يسببها الإرهاب الدولي.
- إجراء استعراض تحليلي للصكوك القانونية القائمة ذات الصلة بالإرهاب الدولي، بغية مساعدة الدول في تحديد جوانب هذه المسألة التي لا تشملها هذه الصكوك.
- استعراض الإمكانيات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول في تنظيم حلقات ودورات تدريبية حول مكافحة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وفي التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٨، أكد كوفي عنان الأمين العام للمنظمة، أن الأمم المتحدة اعتمدت اثنتي عشرة معاهدة متعددة الأطراف خاصة بمكافحة الإرهاب، وأنها أنشأت في عام ١٩٩٧ لجنة خاصة لصياغة اتفاقية دولية جديدة لحظر التفجيرات الإرهابية وحظر أعمال الإرهاب النووي، وأن اللجنة تعمل على وضع إطار قانوني شامل لمواجهة الإرهاب الدولي(٥٤).

أما في إطار مجلس الأمن، فقد تزايد الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لموضوع الإرهاب وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات عملية اتخاذ القرار الدولي، كما يلاحظ أن تحرك مجلس الأمن كان غالبا يحدث بطلب أمريكي وبعد حدوث اعتداءات مسلحة على

مؤسسات أمريكية أو أوروبية أو إسرائيلية. وإن كانت قـرارات وتوصـيات الجمعية العامة للأمم المتحدة تتسم بالعمومية والتوازن فأن قرارات مجلس الأمن تتسم بالصرامة وتكون مقرونة بآليات لتنفيذها تُسند غالبا للولايات المتحدة.

إذن تجدد الاهتمام بموضوع الإرهاب مباشرة بعد انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط ونهاية حرب الخليج الثانية رسميا، وهما الحدثان اللذان جوبها بمعارضات قوية من قوى عربية وإسلامية متشككة بنوايا الولايـات المتحـدة، واستباقا لأية عمليات إرهابية تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة أو تعـارض الترتيبات التي تقيمها الولايات المتحدة لاستقرار العالم في إطار تصورها للنظام الدولي الجديد، تمت دعوة مجلس الأمن في اجتماع قمة يوم ٣١ ينـاير ١٩٩٢ لبحث موضوع الإرهاب، حيث أعرب المجتمعون عن بالغ قلقهم إزاء أفعـال الإرهاب الدولي وتأكيدهم على ضرورة قيام المجتمع الدولي على نحـو فعـال بمعالجة كافة هذه الأفعال.

وعلى أثر الهجوم المسلح الذي حدث في بوينس آيريس يوم ١٨يوليـه ١٩٩٤، والهجومين المسلحين اللذين ارتكبا في لندن يومي ٢٦ و٢٧ من نفس الشهر، انعقد مجلس الأمن يوم التاسع والعشرين من نفس الشهر وأصدر بيـان رئاسي أدان فيه هذه الأعمال و"يطالب أعضاء المجلس بوضع حد لجميع هـذه الهجمات الإرهابية فورا. ويشددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي مـن أجل اتخاذ تدابير تامة وفعالة لمنع كافة أشكال الإرهاب ومكافحتها والقضـاء عليها، فهي تمس المجتمع الدولي ككل".

عاد مجلس الأمن مرة ثانية لمعالجة الموضوع على إثـر تفجـير مقـري السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام يوم السابع من أغسـطس عـام ١٩٩٨، حيث انعقد في جلسة يوم ١٢ من نفس الشهر وناقش الموضوع تحت بند (التهديدات للسلم والأمن التي تسببها أعمال الإرهاب الـدولي)، وكـان القرار شديدا في تأكيده على إدانة أعمال الإرهاب الـدولي بكـل مظاهرهـا وأشكالها، مؤكدا "على أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظـيم أي

أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال".

وكانت ذروة الاهتمام بالإرهاب وصيرورته محل اهتمام جميع دول العالم بدون استثناء، على إثر تفجيرات نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ففي اليوم الموالي للتفجيرات أنعقد مجلس الأمن لمناقشة الموضوع، وبإجماع جميع دول المجلس وتأييد جميع دول العالم تقريبا، تبنى المجلس قرارين صارمين أدان فيهما الإرهاب بكل أنواعه وصوره، ليس هذا فحسب، بل طالب جميع دول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، ويوم الثامن والعشرين من نفس الشهر صدر قرار جديد عن مجلس الأمن يسير في نفس الاتجاه[٥٥].

المستجد في الموضوع والخطير أيضا، أن المجلس ترك للولايات المتحدة حرية تحديد الجهات الإرهابية وطريقة الرد عليها بالشكل الذي تراه مناسبا. وقد انتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة التي أتاحها لها مجلس الأمن لتصفي حساباتها ليس فقط مع المسئولين عن تفجيرات واشنطن ونيويورك — مع أن هؤلاء ما زالوا غير معروفين تماما والرواية الوحيدة المحددة لهويتهم هي الرواية الأمريكية - بل مع كل من يعارض السياسة الأمريكية في العالم، أو بشكل آخر أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت قرارات مجلس الأمن لتعيد بناء النظام الدولي بما يعزز هيمنتها الكونية.

وهكذا لاحظنا كيف أن الولايات المتحدة تحدثت في البداية عن كون حملة مكافحة الإرهاب تستهدف تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، ثم توالت قوائم المستهدفين في الحملة إن عاجلا أو آجلا، فهناك العراق والسودان وربما اليمن وليبيا، وصدرت قوائم تضم أسماء العشرات من الجمعيات والمنظمات والأشخاص المتهمين بالإرهاب أو مساندة العمليات الإرهابية، شملت أخيرا حزب الله اللبناني، وفي فلسطين حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، ولا نستبعد بعد أيام أن نجد أسماء جديدة كمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وكل من يناضل من أجل

تحرير فلسطين. ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، بل تبعتها دول الاتحاد الأوروبي، فرغم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أعلن أثناء زيارته للبنان في نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أن قوائم المتهمين بالإرهاب التي تصدرها الخارجية الأمريكية أو الرئاسة الأمريكية ليست ملزمة دوليا ولا تعتبر جزءا من القرارات الدولية، بالرغم من ذلك كان الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي واضحا في اعتبار حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين حركات إرهابية، ومطالبا السلطة الفلسطينية بالقضاء عليهما.

خاتمة

لقد أثارت قضايا العراق وفلسطين وأفغانستان مسالة ازدواجية المعايير التي تحكم ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وإن كان مما لا غرو فيه أن هناك تحيزا واضحا إن لم يكن معاداة من الولايات المتحدة ودول غربية للعرب ولحقوقهم المشروعة بعد غياب ما كان يسمى الحليف الاستراتيجي- المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي - لقضايا العرب، إلا أن الرؤية العلمية يجب أن تنبني بالإضافة إلى ما سبق التحوُّلَ الذي طرأ على مفهوم الشرعية الدولية بفعل التحول في النظام الدولي، ذلك أن الولايات المتحدة - ومعها أو في داخلها إسرائيل - ترى أن شرعية النظام الدولي المنهار وما صدر عن هذه الشرعية من قرارات وتوصيات ومفاهيم، لم تعد صالحه كشرعية للنظام الدولي الجديد - وليس من المقبول في نظر أمريكا أن يُسير النظام الدولي الجديد وأن تُحكم قائدة هذا النظام، بقرارات الشرعية الدولية للنظام السابق حيث صدرت القرارات بفعل ثقل وتأثير القطب المنهار - الاتحاد السوفيتي وحلفائه.

وبمعنى آخر؛ إن المنتصرين الذين يؤسسون النظام الدولي الجديد غير راغبين بأن يلزموا أنفسهم بقرارات وضعها المنهزمون، أو كان لهم التأثير الكبير

في صدورها، ويدخل ضمن هذه القرارات كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن مثل قرار ٢٤٢ أو الصادرة عن الجمعية العامة، مثل قرار التقسيم والقرارات التي تتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المشروعة، أو قرار مماهاة الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا فعندما يتحدث الفلسطينيون والعرب ومن والاهم، عن الشرعية الدولية، فإنهم يتحدثون عن شرعية سقطت في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، أو عن شرعية من حق المنتصرين والمؤسسين للنظام الدولي الجديد أن يأخذوا منها ما يريدون ويتجاهلوا أو يلغوا ما يرونه غير متناسب مع مصالحهم، ومن هنا يمكن أن نفهم الحملة الشرسة التي قادتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية داخل أروقة المنظمة الدولية لإلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة حول فلسطين، ونجحت في إسقاط بعضها وهو القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

لا غرو إذن أن للولايات المتحدة وفي داخلها إسرائيل فهما خاصا للشرعية الدولية، وهو ينبع من الواقع ومستجداته، شرعية الأقوى لا الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تناصر الضعفاء، أو على الأقل تعبر عن توازن في التعامل مع الدول، وهذا الأمر هو الذي يفسر ما سبق ذكره، وهو تهرب الولايات المتحدة وداخلها إسرائيل من اعتبار قرارات الشرعية الدولية ملزمة والمرجع الوحيد والرئيسي للتسوية. ومن هنا يصبح على العرب أن يقرؤوا جيدا التحولات العالمية ويحسنوا التعامل مع عالم متغير لا يسير وفق ما تشتهيه سفننا، لا يعني هذا دعوة للاستسلام والتسليم بالأمر الواقع، بل دعوة لتوحيد الجهود والبحث عن مكامن قوتنا وتوحيدها بما يخدم مصالحنا الاستراتيجية، فالنظام الدولي الجديد يقوم على صراع القوى والتنافس الشديد، والأمة العربية لا تخلو من عناصر القوة، المهم أن تتوفر الإرادة عند أولى أمرنا ونخبتنا السياسية.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

١- لمزيد من المعلومات حول تغير العلاقة ما بين الأمم المتحدة والنظام الدولي يمكن الرجوع إلى: بشار الجعفري، **منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد**، ط١، ١٩٩٤، ص ٧٨.

٢- عقد مؤتمر يالطا في الفترة ما بين الرابع والحادي عشر من فبراير ١٩٤٥ ما بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ، لبحث قضايا الخلاف بينهم كتأسيس منظمة الأمم المتحدة وطبيعة العلاقات التي ستحكم النظام الدولي بعد تأكد هزيمة دول المحور.

3 - Sam Marullo: **Ending the Cold War at Home**, juin 1994, (C) Maxwelle Mac Millan NY, p:25.

٤- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

٥- موسى الزعبي، **أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟** ط١، ١٩٩٣، ص ١٢٣، ١٢٦.

٦- عفيف فراج، مراجعة كتاب، مشار إليه في **مجلة أبعاد**، العدد ٤، ص ٢٨٣.

٧- زكي العابدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر ١٩٩٤، ص ٧.

٨- وظهر هذا جليا عندما وقفت دول من أوروبا الشرقية بجانب الولايات المتحدة في حرب الخليج الأخيرة.

٩- سمير عبد الفتاح الحوساني، النظام الدولي الجديد، هيمنة أمريكية وحروب أقلية، **جريدة القدس**، عدد ٢١٣٢.

١٠- زكريا محمد إسماعيل، النظام الدولي الجديد، الوهم والخديعة، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ١٤٣، ص ٩.

١١- مصطفى الفيلالي، **حرب الخليج ومستقبل العرب**، تونس، أرسراس للنشر، ١٩٩١، ص ٩٤.

١٢- كامل عمران، **مجلة الوحدة**، عدد ١٠٠، ص ٩٩.

١٣- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ص ٤٦- ٤٩.

١٤- بالرغم من أن الصين الشعبية ما زالت تصنف كدولة اشتراكية ويسود فيها نظام الحزب الواحد، إلا أنها أخذت في السنوات الأخيرة تنحو نحو الانفتاح على اقتصاد السوق وتندمج بالنظام الاقتصادي العالمي، وتنفتح في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية.

١٥- عماد جاد، أثر تعثر النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، **السياسة الدولية**، عدد ١٣٤، ص ١٢.

١٦- مصطفى الفيلالي، مشار إليه في **حرب الخليج ومستقبل العرب**، ص ٩٦. انظر كذلك مصطفى الحسيني، أي عالم سوف نرى؟ **الشرق الأوسط**، عدد ٥٧٦٣، الخميس ١٩٩/٩/٨.

١٧- وليام أدوم، إعداد هدى راغب عوض، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦، ص ٣٤٩.

١٨- عماد جاد، أثر التغيير في النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ١٣٤، ص ١١.

١٩- جمال علي زهران، **النظام الدولي والإقليمي عن الاستمرارية والتغير**، ط١، ١٩٩٦، ص ٤٤.

٢٠- الحسان بوقنطار، حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، **الشرق الأوسط**، الخميس ٦-٥-١٩٩٤.

٢١- عبد الإله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما العمل؟ **المستقبل**، عدد ١٥٤، ١٩٩١، ص ٧.

٢٢- ناصيف يوسف حتي، تحرير السيد يسين، **نحو تأسيس نظام عربي**، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٢، ص ص ١١٣-١١٦.

٢٣- عماد جاد، **المرجع السابق**، ص ١١.

٢٤- عبد العزيز محمد سرحان، **العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية**، وأثره على العالم العربي ١٩٩٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص ٤-٦، ص ٩.

٢٥- انعكس هذا التحول سلبا على القضية الفلسطينية، بحيث عملت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة على الالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من منطلق أنها قرارات صادرة عن شرعية لم تعد موجودة- شرعية النظام الدولي ثنائي القطبية وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هو دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ على إلغاء القرار الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية والذي صدر عام ١٩٧٣.
- أنظر حول الموضوع، إبراهيم أبراش، حقوق الشعب الفلسطيني: من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية، **مجلة**

دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد٤٢، ربيع ٢٠٠٠.
٢٦- لقد اختلفت صيغ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تبعا للتكييف القانوني والتغيير المصلحي للكبار.
- القرار ٦٨٨ - ضد العراق نص على التنديد بقمع المدنيين من الأكراد ونزوح اللاجئين والصدامات الحدودية.
- القرار ٧٤٨ - بخصوص ليبيا ورد فيه قمع أي عمل إرهابي دولي.
- القرار ٧٩٤ - بخصوص الصومال قرر حجم المأساة الإنسانية.
- القرار ٨٤١ - ضد هايتي وتدهور الأزمة الإنسانية، التروح الجماعي للسكان.
انظر **السياسة الدولية** عدد ١١٤، ص ١٥٢.
٢٧- نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ص١٤٩- ١٤٥.
٢٨- أحمد أبو الوفا، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٢ أكتوبر ١٩٩٦، ص ص٧٨-٨١.

29 - **The Economist** Dec 94, pp:17-18.

٣٠- الحسان بوقنطار حول بعض إشكاليات في النظام الدولي الراهن، **الشرق الأوسط** ٦/ ٥/ ١٩٩٤.

31- Reflections and International Law: Making and its Progressive Developpement in the Contemparary era of Transition. **International law in transition** pp:203-230.

٣٢- جاك ديريدا في شاكر نوري، ديريدا يدين النظام العالمي الجديد بروحية ماركس، **القدس العربي**، عدد ٢١٣٨/٢٥ مارس ١٩٩٦.
٣٣- إيناس ساش، تعريب عبد الكريم شوطا، ضرورة التنمية الكونية لا الإقصاء، **الاتحاد الاشتراكي**، عدد ٩٨٥٤. ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦.

34- Grigory Tunkin: **A new Political Thinking and International Law**, in International Law in Transition, p:177.

٣٥- المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، ص ٧٣.
٣٦- محمد تاج الدين الحسيني، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، **الوحدة**، عدد ٩٠، ص ٧٢.
٣٧- سمير أمين، **الاضطراب الكبير**، ص ١٣٣.
٣٨- يسار الجميل، **المستقبل العربي**، عدد ٢١٧، ص ٦٧.
٣٩- محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، من البعد القانوني إلى البعد السياسي، **المستقبل العربي**، عدد ٢٢٣، ص ص ٢٨-٢٩.
٤٠- عبد الله صالح، مراجعة كتاب:

Ricard Hime: **The United Nations and the N. World Order**, Face press. N.York 1994, p:225.

٤١- عمر بوزيان، نحو نظام بديل لسياسة اتخاذ القرار الدولي، **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، عدد ٤٩٢٤/٢ فبراير ١٩٩٧.
٤٢- محمد عبد العزيز سرحان، **المرجع السابق**، ص ٦.
٤٣- المختار مطيع، **المشاكل السياسية الكبرى**، ص ٢٧.
٤٤- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، عدد١٦٨، ص ص ٣٦-٣٨.
٤٥- لقد جاء اجتياح الجيش العراقي للكويت بعد سلسلة من الأزمات (المفتعلة) من قبل الغرب أهمها قضية إعدام الصحافي البريطاني الذي اتهمته بغداد بالتجسس لحساب إسرائيل و أعلنت إثرها بريطانيا في أبريل ١٩٩٠ عن اكتشاف عملية تهريب صواعق نووية للعراق، وأدى تهديد العراق بضرب إسرائيل إلى حظر البرلمان الأوروبي في أبريل ١٩٩٠، تصدير أية معدات لازمة لصنع الأسلحة للعراق، وساد توجس لدى الغرب من خروج العراق قويا عسكريا من حربه ضد إيران. انظر: رشيد شقير، أزمة الخليج جذور وآفاق، **الفكر الاستراتيجي العربي**، عدد ٣٥ يناير ١٩٩١ مجلة فصلية تصدر عن معهد الإنماء العربي، ص ص ١٤-١٥.
٤٦- جماعة من المؤلفين، حرب الخليج ومستقبل العرب، **مرجع سابق**، ص ٧٤.
٤٧- المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، منشورات العيون، الدار البيضاء ، ١٩٩١، ص ٢١.

٤٨- **محمد عابد الجابري**، نتائج حرب الخليج، **الوحدة**، عدد ٧٩/٨٠ ــ ماي ١٩٩١، ص ٣٢.

٤٩- برر الرئيس الأمريكي ريغان الهجوم الأمريكي على الجماهيرية الليبية يوم الخامس عشر من أبريل ١٩٨٦، بأنه يأتي كدفاع عن النفس طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وهو المبرر الذي قالت به أمريكا عند عدوانها على السودان بقصفها لمصنع للأدوية بزعم أنه مصنع ينتج مواد كيماوية محرمة ثم عدوانها على أفغانستان والعراق.

٥٠- نقلا عن: محمد تاج الدين الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، **مجلة الوحدة** ، العدد ٦٧ /أبريل -نيسان ١٩٩٥، الرباط، ص٢٢.

٥١- لا بد من التوضيح أننا نعالج موضوع الإرهاب الدولي وليس الإرهاب الداخلي، ونقصد بالأول، الإرهاب الذي يتعدى حدود الدولة الواحدة أي يكون فيه عنصر أجنبي، كأن يمارس أفراد من دولة ما أعمال إرهابية ضد أهداف ومصالح دولة غير التي ينتمون إليها سواء كانت هذه الأهداف في بلدانهم أو في البلد الأجنبي، أما الإرهاب السياسي الداخلي فهي العمليات التي يمارسها أفراد أو جماعات داخل حدود دولتهم ودولة هؤلاء هي التي تسميهم إرهابيين: بعض الجماعات الإسلامية في الجزائر وفي مصر وفي سوريا أو حزب العمال الكردي في تركيا إلخ.

٥٢- كما عرفة المركز القومي للتقييم التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأوردته **مجلة "أوريس"** ١٩٨٤.

٥٣- **توصيات الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣.**

٥٤- **التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨** الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. منشورات هيئة الأمم المتحدة.

٥٥- إبراهيم أبراش، **الجهاد: شرعية المبدأ والتباس الممارسة**، منشورات ألوان مغربية، مكناس، ٢٠٠٣، ص٣١.

المراجع

الكتب:

١-إبراهيم أبراش، ٢٠٠٣، **الجهاد: شرعية المبدأ والتباس الممارسة**، منشورات ألوان مغربية، مكناس (المغرب).

٢- الجعفري، بشار، ١٩٩٤، **منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى.

٣-الجميل، سيار، ١٩٩٧، **العولمة الجديدة والمسار الحيوي للشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ط١.

٤- العابدي، زكي، وآخرون، ١٩٩٤، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، مطبوعات سينا للنشر، القاهرة.

٥- المنجرة، المهدي، ١٩٩١، **الحرب الحضارية الأولى**، منشورات العيون، الدار البيضاء.

٦- الفيلالي، مصطفى، وآخرون، ١٩٩١، **حرب الخليج ومستقبل العرب**، أر سراس للنشر، تونس.

٧- الزعبي، موسى، ١٩٩٣، **أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟** الطبعة الأولى.

٨- أمين، سمير، وآخرون، ١٩٩١، **الاضطراب الكبير**، بيروت، دار الفارابي، ط١.

٩- حتي ، ناصيف يوسف، تحرير السيد يسين، ١٩٩٢، **نحو تأسيس نظام عربي**، عمان، منتدى الفكر العربي.

١٠- زهران، جمال علي، ١٩٩٦، **النظام الدولي والإقليمي: عن الاستمرارية والتغير**، الطبعة١.

١١ سرحان، عبد العزيز محمد، ١٩٩٣، **العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٢- **التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨** الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، منشورات هيئة الأمم المتحدة.

البحوث والمقالات:

١- أبراش، إبراهيم، ١٩٩٤، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢- أبراش، إبراهيم، ٢٠٠٠، حقوق الشعب الفلسطيني: من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية، **مجلة دراسات فلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد٤٢.

٣- أبو الوفا، أحمد، ١٩٩٦ ،الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٢.
٤- العربي، نبيل، ١٩٩٣، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، عدد ١١٤.
٥- الجابري، محمد عابد، نتائج حرب الخليج، **الوحدة**، عدد ٧٩/٨٠ ـــ ماي ١٩٩١.
٦- الحوساني، سمير عبد الفتاح، النظام الدولي الجديد: هيمنة أمريكية وحروب أقلية، **جريدة القدس**، عدد ٢١٣٢.
٧- الحسيني، مصطفى، أي عالم سوف نرى؟ **الشرق الأوسط**، عدد ٥٧٦٣، الخميس ١٩٩٩/٩/٨.
٨- الحسيني، محمد تاج الدين، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، **الوحدة**، عدد٩٠.
٩- إسماعيل، زكريا محمد، النظام الدولي الجديد، الوهم والخديعة، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ١٤٣.
١٠- أدوم، وليام، إعداد هدى راغب عوض، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦.
١١- بلقزيز، عبد الإله، بعد الهيار الاتحاد السوفيتي ما العمل؟ **مجلة المستقبل العربي**، عدد ١٥٤، ١٩٩١.
١٢- بوقنطار، الحسان، حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، **الشرق الأوسط**، ٦-٥-١٩٩٤.
١٣- بوزيان، عمر، نحو نظام بديل لسياسة اتخاذ القرار الدولي، **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، عدد ٤٩٢٤/٢، فبراير ١٩٩٧.
١٤- جاد، عماد، أثر تعثر النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي، **السياسة الدولية**، عدد ١٣٤.
١٥- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، عدد١٦٨.
١٦- فراج، عفيف، مراجعة كتاب، مشار إليه في **مجلة أبعاد**، العدد ٤.
١٧- فراج، كامل فراج، **مجلة الوحدة**، عدد ١٠٠.
١٨- عبد الله، عبد الخالق، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦.
١٩- ساش، إيناس، تعريب عبد الكريم شوطا، ضرورة التنمية الكونية لا الإقصاء، **الاتحاد الاشتراكي**، عدد ٩٨٥٤، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦.
٢٠- شقير، رشيد، أزمة الخليج: جذور وآفاق، **الفكر الاستراتيجي العربي**، مجلة فصلية تصدر عن معهد الإنماء العربي، عدد ٣٥، ١٩٩١.
٢١- عيسى، محمد عبد الشفيع، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني إلى البعد السياسي، **المستقبل العربي**، عدد ٢٢٣.
٢٢- نوري، شاكر، ديريدا يدين النظام العالمي الجديد بروحية ماركس، **القدس العربي**، عدد ٢١٣٨، ٢٥ مارس ١٩٩٦.
٢٣- محمد تاج الدين الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، **مجلة الوحدة**، العدد ٦٧ –/ أبريل - نيسان ١٩٩٥.

مراجع أجنبية:

1- **The Economist**, Dec 94.
2- Pathak (R.s), Dhokolia (R.P) [Redacteurs]. **International Law in Transition**, (London, Martinus Nijhoff publishers, 1992).
3- Sam Marullo: **Ending the cold war at home**: From militarian to a mor peaceful world (Lexington Books, Maxwell, Mac Milan. N.York, Jul 1994).
4- Grigory Tunkin: **A new Political Thinking and International Law** ; in International Law in Transition.
5- Ricard Hime: **The United Nations and the New World Order**, Face press. N.York 1994.

نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية
(إطار نظري)

الدكتور خالد حسين أحمد عوني

كلية العلوم المالية والإدارية – جامعة البترا الخاصّة

مُلَخَّص البحث:

يعتبر موضوع المديونية الخارجية من المواضيع المهمة التي ينبغي أن يولي لها الباحثون اهتماما كبيرا، وذلك لما يترتب على المديونية الخارجية من آثار عديدة على حركة الاقتصاد الوطني ومستقبل نموه. ومهما تكن مصادر نشوء المديونية فإن تراكم حجم المديونية وقصور الإمكانات الاقتصادية المتاحة عن تخفيض حجم الديون وخدمتها، سوف يرتب – بدون شك – حالة من الضغوطات باختلاف أبعادها على الدولة المدينة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نشوء الدين الخارجي لا يعتبر دائما، وبشكل مطلق، حالة سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا يعتمد على ما يحققه الدين الخارجي من مردودات مباشرة وغير مباشرة لمجمل الاقتصاد الوطني، بالمقارنة مع التكاليف المترتبة على الدين وخدمة الدين.

ولكون دراسة مشكلة المديونية لا يمكن أن تَتِمَّ بمعزل عن دراسة حركة وطبيعة وتطور الاقتصاد الوطني، فإن تأطير هذه المشكلة ضمن الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني يعتبر مسألة مهمة وضرورية. وعليه، يمثل هذا البحث محاولة لتأطير مشكلة المديونية الخارجية ضمن نموذج رياضي ديناميكي كإطار نظري، يمكن أن يسهم في تحليل هذه المشكلة، والإجابة عن بعض التساؤلات المهمة التي يمكن أن تثار في هذا المجال. ويأتي في مقدمة التساؤلات مدى حاجة الاقتصاد الوطني إلى الاقتراض، وطبيعة معدلات النمو التي يجب تحقيقها في الاقتصاد الوطني لكي يمكن تسديد أعباء المديونية الخارجية، ونسبة الاستثمارات من مجمل الناتج القومي التي تحقق معدلات النمو المناسبة لتحقيق الهدف العام، وهو تخفيض نسبة المديونية الخارجية وخدمتها.

A Mathematical Model for Foreign Debt (A Theoretical Framework)

Dr. Khalid Hussain Ahmad Awni

Faculty of Financial & Management Sciences

Abstract

The subject of Foreign Debt (FD) is considered to be one of the important subjects that ought to be accorded much attention by researchers because of the various effects it has on the future growth of the economy. The accumulation of FD, whatever its sources, together with the lack of economic potentialities will undoubtedly create pressures on the indebted countries. It is worth mentioning that the FD is not always considered undesirable, for this depends on the direct and indirect benefits the debt has on the national economy compared with its costs.

As the study of the debt problem cannot be carried out without taking into consideration the national economic development, it is necessary to discuss this problem within the general framework of the national economy.

This research is an attempt to formulate the FD problem within a dynamic mathematical model, which acts as a theoretical framework, in order to facilitate the analysis of this problem and to help in providing answers to some important questions that might arise in this concern. The most important questions posed include: to what extent does the national economy need borrowing, what is the nature of the growth rates that the economy should achieve to face the debt burden, and what is the investment ratio that ensures the achievement of the growth target which is reducing the FD.

مقدمة:

يسود الاعتقاد بين العديد من الباحثين بأن ظاهرة المديونية الخارجية في معظم دول العالم تمثل بحد ذاتها، وبشكل مطلق، مشكلة اقتصادية كبيرة، خصوصاً تلك الدول التي ترزح تحت وطأة أعباء المديونية الكبيرة وما يترتب على ذلك من ضغوطات اقتصادية وغير اقتصادية. إن مثل هذا الاعتقاد، بالصيغة المطلقة، متأتٍّ من حقيقة كون النظرة إلى المديونية نظرةً أحادية متأثرة بزاوية واحدة مبنية على افتراضين: الأول، أن المديونية بحد ذاتها تمثل عبئا على الاقتصاد الوطني؛ حيث يتطلب اقتطاع جزء من الدخل أو الناتج القومي لتسديد أصل الدين، إضافة إلى خدمة أعباء الدين، وهي الفوائد المترتبة على الدين. والآخر، أن الديون الخارجية، في بعض جوانبها، تتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر شروطا وقواعد وإجراءات تحمل في طياتها سمة الإجحاف، أو عدم العدالة، بين الأطراف المتعاقدة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التأثير في الجانب السيادي للدولة المدينة. ومن الأمثلة على هذا المنطلق ما يورده بعض الباحثين عن القروض التي تُمنَح للعديد من الدول عن طريق البنك الدولي؛ حيث يُلاحَظ أن معظم هذه القروض تشترط على الدول الطالبة للقرض أن تلَبي عددا من الشروط أو الالتزامات التي يشترطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت مظلّة ما يصطلح عليه الإصلاح الاقتصادي، أو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن مثل هذا الاعتقاد يبدو منطقياً من ناحية الافتراض والتحليل، فإنه ليس كذلك إذا ما نظرنا إلى ظاهرة المديونية من عدة زوايا وبشكل شمولي، وليس من زاوية واحدة كما سبق الإشارة إليه.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في أن المديونية الخارجية يمكن أن تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني في حالة استمرارها وتراكمها، وعدم إمكانية تقليصها، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عاملا مساعدا في تنشيط الاقتصاد، مع تحقيق مردودات وفوائض تسهم في تقليص حجم الديون وفوائدها. وبذلك تتحدد المشكلة من خلال إثارة التساؤلات الآتية: هل هناك حاجة للمديونية الخارجية أو زيادتها؟ وإذا كانت مثل هذه الحاجة قائمة فما حدود المديونية التي تلائم طبيعة وهيكلة الاقتصاد الوطني؟ وما معدلات النمو المطلوب تحقيقها في الاقتصاد لمواجهة أعباء الدين وخدمته، وبالتالي تقليص حجمه؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلة الأساسية في عملية الاقتراض ليست الشروط والقواعد التي تُفرَض على الدول المقتَرِضة، لأن الاقتراض في معظمه هو عملية اختيارية لا إلزامية، ولكن المشكلة أساساً ترتبط بمجالات استخدام القروض. فإذا لم يتم إجراء الحسابات الدقيقة للمردود الممكن تحقيقه من عملية الاقتراض، ومقارنتة بالالتزامات من ناحية، أو عدم تحديد مجالات استخدام القرض وتوجيهه باتجاه تحقيق الأهداف المحددة لها بسبب ضعف الأجهزة المعنية في تلك الدول من ناحية أخرى، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي زيادة الأعباء المالية للدولة نتيجة نشوء الدَّين وخدمة الدَّين.

أهمية البحث:

تلجأ معظم دول العالم - بشكل عام - إلى طلب الاقتراض سواء من المؤسسات والمنظمات المالية الخاصة، أو المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو بموجب الاتفاقيات الاقتصادية والفنية الثنائية بين دول العالم. إن نشوء الدَّين يتحقق إما بسبب وجود أزمات مالية أو مشاكل

اقتصادية، وإمّا نتيجة التسهيلات الائتمانية التي تمنح بموجب الاتفاقيات الثنائية بين الدول، وقد ينشأ بسبب تجاوز المستوردات قيمة الصادرات لتلك الدول (أي العجز في الموازين التجارية أو موازين المدفوعات). ومهما تكن مصادر نشوء الدَّين الخارجي فإن عجز الدول عن تسديد مستحقات الدَّين وأعبائه وفق التوقيتات الزمنية، يجعل من الدَّين وخدمته مصدرا لمشاكل اقتصادية وسياسية معقدة، إلى جانب تفاقم المشكلة بسبب زيادة أعباء المديونية الناتجة عن إعادة جدولة الديون نظراً لعدم إمكانية الوفاء بالالتزامات في أوقاتها المحددة. وبذلك تقع الدول في دائرة المديونية التي تتوسع حلقاتها بمرور الزمن، دون التمكن من تقليصها.

إن الكيفية التي يتم بموجبها استخدام القروض، وتوجيهها نحو النشاطات والقطاعات والمفاصل المختلفة في الاقتصاد الوطني، تعتبر العامل الأساس في الحكم على كون الدَّين الخارجي يمثل عبئا على الاقتصاد الوطني، أم هو عامل مساعد على تطوير الاقتصاد الوطني. وهذا يعني اختبار إمكانية الوفاء بتسديد الدَّين وخدمة الدَّين من خلال تحليل أثر الزيادات التي تتحقق في الناتج والدخل، والمتأتية من استثمار تلك القروض والتسهيلات الائتمانية في المجالات والأنشطة المختلفة. وعليه، فإن التفكير في تأطير ظاهرة المديونية الخارجية ومعالجة تأثيراتها بشكل كمّي، وضمن حركة الاقتصاد الوطني، يُعتبَر مسألة مهمة ومفيدة.

في ضوء ما تقدم، يصبح الهدف العام من الدراسة هو محاولة وضع إطار عام لنموذج رياضي عن المديونية كإطار هيكلي نظري، وتحديد الأسس المهمة التي يبنى عليها مثل هذا النموذج. كما تنبغي الإشارة أيضا إلى أن تأطير المديونية الخارجية بصيغة نموذج رياضي لا يخلو - بطبيعة الحال - من الصعوبة والتعقيد، وهذا ما سنحاول التطرّق إليه في هذه الدراسة.

الافتراضات الأساسية:

قبل البدء بوضع الإطار النظري للنموذج، من المفيد استعراض بعض الافتراضات الأساسية في هذا المجال، وهي كما يأتي:

١- إن عملية الاقتراض بشكل عام، ونشوء المديونية، لا يمكن اعتبارها ظاهرة سلبية على الاقتصاد الوطني، فالدول عادة ما تلجأ إلى الاقتراض لعدة أسباب؛ أهمها: قصور الموارد الاقتصادية عن تلبية متطلبات تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي، لمواجهة ضغوطات زيادة السكان من ناحية، وضرورات رفع المستوى المعيشي للمجتمع ككل من ناحية أُخرى، لكون مسارات التنمية الاقتصادية تستهدف، باستمرار، تحقيق نمو حقيقي في الدخل والناتج القومي. والسبب الآخر الذي يدعو الدول إلى الاقتراض هو العجز الذي يظهر في موازين مدفوعاتها، أو العجز في الموازنة العامة نتيجة قصور الموارد الاقتصادية لمواجهة متطلبات تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- لا بد من التمييز ما بين مصادر نشوء المديونية الخارجية، وذلك بهدف تحليل طبيعة مصادر المديونية وتأثيراتها، ومن ثم تحديد كيفية التعامل معها ووسائل معالجتها.

٣- إن عملية الاقتراض ونشوء الدَّين الخارجي ترتبط ضمنياً بالوضع الاقتصادي، بحيث يستهدف الاقتراض معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

٤- إن حجم الديون الخارجية يتحدد وفق الهدف الاقتصادي العام، المتمثل بتحقيق معدل نمو مُستهدف للاقتصاد الوطني من ناحية، واختبار الإمكانات الادخارية المتاحة للاستثمار من ناحية أخرى.

٥- قدرة الدول على تسديد أقساط الديون الخارجية وخدمتها، من خلال ما يتحقق من فوائض في موازناتها العامة.

٦- إن طبيعة النموذج الرياضي يفترض أن يكون نموذج برمجة خطيًّا ديناميكيًّا؛ لكون نشوء الدَّين الخارجي وتسديده مع خدمة الدَّين يتم خلال فترة زمنية، تقصُر أو تطول، حسب حجم الدين وشروط منح القروض وأحكامها.

منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث في محاولة الباحث بناء نموذج برمجة خطي ديناميكي لتأطير مشكلة المديونية الخارجية، ضمن إطار عام لحركة الاقتصاد الوطني، بحيث تصبح المديونية الخارجية من ضمن خصائص الاقتصاد الوطني وواقعه وتطوره. وعلى هذا الأساس سنحاول اشتقاق دالة هدف بصيغة تعظيم "maximize" بدلا من صيغة تقليل "minimize"، كما سيتبين عند التطرق إلى الإطار النظري في بناء النموذج وكيفية تحديد دالة الهدف.

أما المحددات الهيكلية في النموذج، فسوف نحاول التعبير عنها بمجموعتين من المحددات، بحيث تعبر المجموعة الأولى من المحددات عن حركة الاقتصاد الوطني وواقعه ونموه، وتعبر المجموعة الثانية عن التأثيرات الممكنة على الموازانات العامة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن محاولة وضع الإطار العام لمثل هذا النموذج عن المديونية الخارجية ستكون عبارة عن إطار هيكلي نظري، مع توضيح الأسس المهمة التي يبنى عليها هذا الإطار. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن تأطير المديونية الخارجية بصيغة نموذج رياضي لا يخلو بطبيعة الحال من الصعوبة والتعقيد، وهذا ما سيتم ملاحظته عند بناء مثل هذا النموذج.

نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية
(الإطار النظري)

سنتناول في هذا الجزء، وهو محور بحثنا، تحديد الإطار العام للنموذج، وتحديد العلاقات الهيكلية له، وفق الافتراضات الأساسية والمنهجية الموضحة أعلاه. وسوف نتناول في بناء النموذج تحديد كل من دالة الهدف والمحددات الهيكلية للنموذج.

تحديد دالة هدف النموذج:

ما دامت المديونية الخارجية ترتبط، وتتأثر بأداء الاقتصاد الوطني، فإن دالة الهدف يمكن النظر إليها من خلال تطور ونمو الاقتصاد الوطني. ولغرض صياغة دالة الهدف وفق هذا الأساس، نرمز لأصل الدين بالرمز (D) ولإجمالي أعباء الديون بالرمز (D_T) الذي يمثل أعباء دفع أقساط الديون مضافا إليها خدمة الدين. وعليه فإن:

$$D_T = \sum_{t=1}^{n} d_t \qquad ....(1)$$

حيث إن d_t يمثل القسط السنوي للديون وخدمة الديون للسنة t.

ومن الملاحظ أن (D_T) عبارة عن إجمالي مديونية الدولة، أي ما يترتب على الدولة تسديده خلال مدة الدين (n). أما d_t فتساوي:

$$d_t = q(t) + i(D - (t-1)q) \quad , \quad t = 1,2,.....n, \qquad ....(2)$$

حيث إن q تمثل القسط السنوي لأصل الدين، (أي ان $q = \frac{D}{n}$)، و i تمثل معدل الفائدة على أصل الدين.

ومن العلاقتين (1) و(2) أعلاه نجد أن:

$$D_T = \sum_{t=1}^{n} q(t) + \sum_{t=1}^{n} i(D-(t-1)q) \qquad ....(3)$$

وبما أن الحد $D-(t-1)q$ هو في الواقع متتالية حسابية متناقصة، فيمكن إعادة صياغة العلاقة (٣) لتصبح:

$$D_T = nq + \frac{1}{2} i(n(n+1)q) \qquad ....(4)$$

ولكون أصل الدين مساويا لمجموع الأقساط، فإن إجمالي المديونية يصبح كما يلي:

$$\begin{aligned} D_T &= D + \frac{1}{2} i(n+1)D \\ &= D\left(1 + \frac{1}{2} i(n+1)\right) \qquad ....(5) \end{aligned}$$

أما معدل الالتزام السنوي للمديونية (أي متوسط ما يترتب على الدولة دفعه سنويا)، فيساوي:

$$\overline{d}_t = q\left(1 + \frac{1}{2} i(n+1)\right) = \frac{D_T}{n}$$

في ضوء ما تقدم، يشير المنطق الاقتصادي إلى أن الأداء الاقتصادي ينبغي أن لا يقل بأي شكل من الأشكال عن إجمالي أعباء المديونية، بل يجب أن

يتجاوز معدل النمو الاقتصادي الأعباء السنوية للمديونية، وذلك لضمان عدم انخفاض معدل الدخل الفردي الحقيقي، وبذلك تصبح العلاقة كالآتي:

$$d_t \leq ry_t \qquad \text{.................................(6)}$$

أي أن:

$$D_T \leq \sum_{t=1}^{n} ry_t \qquad \text{.................................(7)}$$

حيث إن y_t تمثل الدخل أو الناتج الوطني، و r يمثل معدل النمو في الناتج.

ومن المهم الإشارة إلى أن البحث في مجال المديونية الخارجية، وتحديد مدى ضخامة المديونية، يمكن تأشيره من خلال أحد المؤشرات المهمة التي تعكس ذلك، وهو معامل عبء المديونية الخارجي (δ)، وهذا المعامل يعبر عن ما يشكله إجمالي المديونية كنسبة من إجمالي الدخل أو الناتج الوطني.

إن العلاقة (6) أو (7) أعلاه مهمة جدا في اختيار صيغة دالة الهدف، التي يمكن أن تتخذ بشكل مبدئي إحدى الصيغتين الآتيتين:

$$mim \;\; Z = \frac{D_T}{Y_t} = \delta \qquad \text{.......................(8)}$$

أو:

$$\max \;\; Z = \mu = \frac{1}{\delta} = \frac{Y_t}{D_T} \qquad \text{...............(9)}$$

ومن الواضح أن μ هي معكوس (أو مقلوب) δ، أي أن $\mu = (1/\delta)$.

وقد يعتقد البعض أن أفضل صيغة كدالة هدف لظاهرة المديونية الخارجية تكون بصيغة تقليل "min" لحجم المديونية الخارجية، ولكن كون المديونية لا

يمكن التعامل معها بمعزل عن طبيعة تطور الاقتصاد الوطني وأدائه، لذلك يفضل أن يتم تأطير المديونية الخارجية من خلال نموذج عام للنمو الاقتصادي*.

إن أساس الصيغتين لدالة الهدف هو مضمون العلاقتين (6) و(7)؛ حيث يمكن ملاحظة ما يأتي:

بالنسبة للصيغة الأولى "min Z" فإن:

$$\frac{d_t}{ry_t} \le 1 \qquad , \qquad \frac{D_T}{Y_t} \le 1$$

وبالنسبة للصيغة الثانية "max Z" فإن:

$$\frac{ry_t}{d_t} \ge 1 \qquad , \qquad \frac{Y_t}{D_T} \ge 1$$

وبذلك يصبح بالإمكان تأطير إجمالي المديونية من خلال تعظيم دالة هدف تعتمد على أداء الاقتصاد الوطني، متمثلا بمعدلات نموه، حيث يلاحظ أن:

$$D_T = D\left(1+\frac{1}{2}i(n+1)\right) \le \sum_{t=1}^{n} r_t y_t \qquad \text{.....................(10)}$$

وبقسمة طرفي العلاقة (10) أعلاه على D_T يمكن التوصل إلى صيغة دالة الهدف الآتية:

$$\max \quad Z = \sum_{t=1}^{n} \frac{1}{\delta'_t \lambda} r_t \qquad \text{.......................(11)}$$

حيث إن $\lambda = \left(1+\frac{1}{2}i(n+1)\right)$

و $\delta' = \frac{\delta}{\lambda}$، وإن δ' يمثل معامل أصل الدين الذي يساوي $\left(\frac{D}{y_t}\right)$.

المحددات الهيكلية للنموذج:

يتضمن النموذج المقترح عـــددا مـــن المحـــددات أو القيـــود الهيكليـــة "constraints" التي تحكم دالة الهدف المشـــار إليهـــا في العلاقـــة (11). وتتمثل هذه العلاقات أو المحددات بالآتي:

مجموعة المحددات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي، وهي المحددات المشتقة من البديهيات والأسس الاقتصادية بصيغة رياضية. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني يمكن تقسيمه حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ولأغراض التبسيط يمكن اقتراح تقسيم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تعبر عن النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية. وبذلك يمكن التوصل إلى مجموعة المحددات الخاصة بالنمو الاقتصادي بالشكل الآتي:

إن إجمالي الناتج الوطني هو عبارة عن مجموع اجمالي نواتج القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي أن:

$$\sum_{j=1}^{m} y_{jt} = Y_t$$

ومن العلاقة أعلاه يمكن التوصل إلى مجموعة القيود أو المحددات الآتية:

$$\sum_{j=1}^{m} a_{jt} r_j - r_t = 0 \qquad \text{......................}(12)$$

حيث إن m تمثل عدد القطاعات، وإن:

$$a_{jt} = \frac{y_{jt}}{Y_t}$$

وهي عبارة عن الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدى نمو الناتج الوطني r_t في العلاقة (12) أعـــلاه يمكن أن نتوصل إليه من حل النموذج، أو يمكن اعتبـــاره معـــدلا مســـتهدفا للنموذج.

وبما أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم الإمكانات الاستثمارية، فـــإن مجموعة المحددات الخاصة بذلك يمكن التوصل إليها بالشكل الآتي:

إن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي تعتمد على معاملات رأس المال للإنتاج في القطاعات الاقتصادية، وعليه يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الآتية:

$$\sum_{j=1}^{m} k_{jt} r_{jt} \leq s_t \qquad \text{.............................}(13)$$

حيث إن $s_t = \dfrac{I_t}{Y_t}$ تمثل الإمكانات الادخارية الممكن توجيهها نحو الاستثمار، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار من الناتج التي تحدد معدلات النمو الاقتصادي. ومن الواضح أن $k_j = a_j b_j$ و b_j تمثل معاملات رأس المال للنـــاتج في القطاع j.

وتجدر الإشارة إلى أنه لكي نضمن عدم انخفاض معدل الدخل أو النـــاتج الفردي، فمن المناسب فرض قيود على معدلات النمو القطاعية، تمثل الحـــدود الدنيا لمعدلات النمو. وهنا يمكن اعتبار المعدل العام لنمو السكان كحـــد أدنى لمعدل نمو القطاعات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن وضع مجموعة القيود الممثلة للحدود الدنيا، والتي ندعوها بالمحددات الشرطية، وبالشكل الآتي:

$$r_{jt} \geq \underline{r}_{jt} \qquad \text{.....................(14)}$$

أما بالنسبة للحدود العليا، فيمكن إضافتها إلى النمـــوذج، وهـــي تمثـــل متغيرات تحكمية يمكن تغييرها وفق المسارات الناتجة لنمو القطاعات، والمتحققة خلال الفترات الزمنية السابقة، اعتمادا على أعلى المعدلات المتحققة خلال تلك الفترات. ويمكن استخدام أسلوب المحاكاة في هذا المجال لاختبار تـــأثير هـــذه الحدود العليا مع معطيات النموذج. وعليه فإنه لضمان عدم حصول قيم صفرية لنمو بعض القطاعات، توضع الحدود الدنيا لمعدلات نمو كل قطاع اعتماداً على التطور التاريخي للاقتصاد الوطني، أو يكون معدل نمو السكان معياراً للحـــدود الدنيا كما أشرنا سابقاً. وعليه تصبح العلاقة التالية، والخاصة بالحدود العليـــا، جزءا من النموذج:

$$r_{jt} \leq \bar{r}_{jt} \qquad \text{......................(15)}$$

حيث إن $\bar{r}_{jt}$ تمثل الحدود العليا لمعدلات نمو القطاع j في الزمن t . كما أن وضع حدود عليا لمعدلات نمو القطاعات تفرضه شروط الحفاظ علـــى طبيعـــة الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني.

إن الإطار العام للنموذج كما هو موضح آنفًا، وقبل استكمال بقية القيود الأخرى، يمكن أن يطبق للإجابة عن التساؤل الأساسي المهم وهو: هل هنـــاك حاجة إلى الاقتراض أم لا؟ وإذا كانت هناك حاجة إلى الاقتراض، فمـــا هـــو مقدار أو حجم هذا الاقتراض؟

إن هذين التساؤلين المهمين يمكن الإجابة عنهما من خلال تطبيق النموذج المشار إليه بصيغته الأولية، وذلك من خلال ما تفرزه نتائج حـــل النمـــوذج.

فالمتغير الناقص "slack variable " من العلاقة (13) المشار إليها في النموذج سيعطي الدليل على ضرورة الاقتراض من عدمه، بالمقارنة مع معدلات النمو المستخرجة من النموذج. فإذا كانت قيمة هذا المتغير الناقص مساوية للصِّفر مع تحقق معدلات نمو مساوية، أو أكبر من الحدود الدنيا المحددة لها، فهذا يعني أن الموارد الاقتصادية المتاحة (المتمثلة بنسبة الادخار من مجموع الناتج أو الدخل) كافية لتحقيق معدلات النمو المقبولة دون وجود فائض في الموارد لمواجهة الدين وخدمته. أما إذا كانت قيمة المتغير الناقص أكبر من الصفر، فهذا يعني وجود فائض في الموارد الاقتصادية، مما يتيح للدولة إمكانية توجيه مثل هذه الموارد الإضافية لتخفيف الديون السابقة المتراكمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (S) في العلاقة (13)، وهي نسبة الادخار المخصص للاستثمار من الناتج أو الدخل الوطني، يمكن اعتبارها متغيرا تحكميا بالنموذج.

في حالة عدم تحقق الحدود الدنيا لمعدلات النمو المحددة بالنموذج، مع وجود قيمة صفرية للمتغير الناقص، فإن مثل هذه الحالة تعني عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتحقيق الحد الأدنى للنمو الاقتصادي، مما يتطلب اللجوء إلى الاقتراض. ولتحديد مقدار الاقتراض المطلوب يتم تغيير نسبة الادخار المخصص للاستثمار بشكل تدريجي لحين الحصول على قيمة صفرية للمتغير الناقص في العلاقة (13). وتجدر الملاحظة في هذا الخصوص أن المتغير الناقص "slack variable" يعبر بشكل غير مباشر عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تسديد الديون الخارجية وأعبائها؛ أو بعبارة أخرى ما يفترض أن تكون عليه إمكانية الاقتصاد الوطني للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية. وعليه يمكن اصطلاح "معامل الايفاء" أو "معامل تسديد الديون الخارجية" للتعبير عن المتغير الناقص.

وحيث إن الدول التي تتصف بكونها دولا مدينة هـــي في معظمهـــا دول نامية، وإن مواردها الاقتصادية غير كافية لتحقيق نسبة ادخارية مناســبة مــن الدخل الوطني توجه نحو الاستثمار الفعلي، فمن الصعب تصور أن يكون معامل الإيفاء لتسديد الديون الخارجية موجبا في مثل هذه الدول. وعليه، لا بد مــن توسيع النموذج ليشمل بعض العلاقات (كمحددات) تعكس تــأثير عمليــة الاقتراض على حالة الموازنة العامة للدولة. فإذا كانت عملية الاقتراض ونشــوء الدين الخارجي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي أفضل، فإن مثل هذا النمو سوف ينعكس، بدون شك وبشكل مباشر وغير مباشر، على الموازنة العامة للدولــة. ومن البديهي أن الفوائض التي تتحقق في الموازنة تمثل إمكانية إضــافية للدولــة لتوجيه جزء من هذه الفوائض لتسديد التزاماتها الخارجيــة المتمثلــة بالــدين الخارجي. لذلك فإن تحقيق أي تطور في النشاط الاقتصادي سيســاعد علــى تحسين موارد الموازنة العامة للدولة، ومن ثم إمكانية تحقيق فوائض تساعدها على تسديد جزء من التزاماتها الدَّيْنِيَّة. وعليه، فإن توسيع النموذج ليشمل علاقــات أخرى تترجم هذا الجانب يعتبر مسألة ضرورية لاستكمال ما يهدف إليه هــذا البحث.

مما لا شك فيه أن الموازنة العامة للدولة هي تعــبير محاســبي (بمضــمون اقتصادي) يوضح حالة التوازن ما بين جانب الموارد وجانب النفقات؛ والفرق بينهما يمثل العجز أو الفائض في الموازنة. فالتعبير النقدي في الموازنة يتضــمن في الحقيقة أبعادا اقتصادية. فإذا كان هناك عجز في الموازنة فإن مثل هذه الحالــة تزيد من عبء الدولة نتيجة للاقتراض الداخلي أو الخارجي، وإذا كان هنــاك فائض في الموازنة فإن هذا يعني إمكانية الدولة لتوجيه جزء من الموارد (وهــي الفائض في الموازنة) لتسديد التزاماتها من الدَّين. وعلى هذا الأساس يمكن توسيع النموذج ليشمل محددات تخص الموازنة العامة للدولة لكون العجز أو الفــائض

يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن جانب الإنفاق في الموازنة يتحدد ويتأثر بسياسات الدولة الإنفاقية، أي أن الدولة باستطاعتها التأثير (وبحدود معينة) على حجم الإنفاق العام. أما جانب الموارد في الموازنة فإنه يعتمد ويتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي، ولا يخضع للتأثير المباشر كما هو الحال بالنسبة لجانب الإنفاق. ومع أن الموارد يمكن أن تتأثر بسياسات الدولة من خلال التأثير على السياسة الضريبية وما شابه، فإن مرونة التأثير في جانب الإنفاق هي أعلى من مرونة التأثير في جانب الموارد.

إن الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة يتمثل بعلاقة بسيطة هي:

$$R_t - E_t = \pm\omega_t$$

حيث إن R_t تمثل موارد الموازنة العامة للدولة في السنة t .

و E_t تمثل النفقات العامة للدولة في السنة t .

ω_t تمثل العجز أو الفائض في الموازنة في السنة t .

إن جانب الإيرادات في الموازنة يرتبط بشكل عام بمستوى النشاط الاقتصادي، وبفجوة زمنية تعتمد على درجة تطور هذا الاقتصاد. أما جانب النفقات فيمثل متغيرا تحكميا تستطيع الدولة التأثير فيه زيادة ونقصانا، وعليه يعتبر متغيرا تحكميا في النموذج مع ضرورة أن يوضع حد أدنى لمستوى الإنفاق العام، بحيث لا يمكن للدولة أن تسير شؤونها العامة دون هذا المستوى من الإنفاق. وبذلك يمكن أن يوضع قيد جديد بالصيغة الآتية:

$$E_t \geq \underline{E}$$

وفي الوقت نفسه فإن الإنفاق العام يتطور ويزداد بمرور الزمن نتيجة لزيادة عدد السكان على الأقل. وبذلك فإن الإنفاق يمكن أن يزداد بنفس معدل نمو السكان سنويا، كالآتي:

$$\frac{E_t}{E_{t-1}} = 1 + \rho$$

أي أن:

$$-(1+\rho)E_{t-1} + E_t = 0$$

أما جانب الموارد فإنه من المعلوم أن حجم الموارد في الموازنة العامة للدولة يتأثر بدرجة تطور ونمو الاقتصاد الوطني وبالسياسة الضريبية. وعليه فإن إيرادات الدولة في الموازنة يمكن أن تعتبر دالة للنمو الاقتصادي، أي أن:

$$R = f(r)$$

ويمكن استخدام الصيغة التالية لتحديد العلاقة التي تعبر عن موارد الموازنة:

$$R_t = \alpha + \beta \quad r_{t-1}$$

$$R_t - \beta \quad r_{t-1} = \alpha$$

بما أن جانبا من المديونية الخارجية يتولد من العجز في ميزان المدفوعات فإن من المناسب تضمين النموذج بمحددات تخص هذا الجانب. ولكون الميزان التجاري يشكل ركنا مهما من أركان ميزان المدفوعات، فإن المحددات الممكن تضمينها بالنموذج ستقتصر على حركة الميزان التجاري (أي حركة السلع والخدمات)، بافتراض توازن حساب حركة رؤوس الاموال. وبذلك يمكن النظر إلى عناصر الميزان التجاري من خلال مقارنة الصادرات والواردات، أي صافي الصادرات.

ومن المعلوم أن تسديد الدين الخارجي وأعبائه يتم عادة من خلال الفوائض التي يحققها الاقتصاد الوطني، وهي المتمثلة بشكل رئيسي في الفوائض

المتأتية من الميزان التجاري وفوائض الموازنة العامة للدولة. لذا يصبح من البديهي أن تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات لتعبر عن صيغة المحـــددات الممكـــن تضمينها بالنموذج. وهذا يعني أن صافي الصادرات يفترض أن يكون موجبا، أو مساويا للصفر على الأقل. وبذلك يمكن القول إن:

$$\sum_{t=1}^{m} X_t - M_t \geq 0 \qquad \text{...(16)}$$

حيث إن M_t تمثل الواردات خلال السنة t، و X_t تمثل الصادرات خلال السنة t.

ولغرض التوصل إلى صيغة ملائمة للمحددات الخاصة بالميزان التجـــاري، يمكن اعتماد متطابقة الحسابات القومية التي تشير إلى أن:

$$Y_t = C_t + G_t + I_t + (X_t - M_t) \qquad \text{...........................(17)}$$

وبقسمة المتطابقة أعلاه على Y_t ومناقلة مكوناتها نحصل على:

$$\frac{(X_t - M_t)}{Y_t} = 1 - (c_t + g_t + s_t) \qquad \text{.........................(18)}$$

حيث إن (c_t) تمثل الميل المتوسط للاستهلاك، و (g_t) يمثل نسبة الإنفاق العام من الناتج، و (s_t) تمثل معدل الادخار.

واذا جعلنا $v = (c_t + g_t + s_t)$ فإن العلاقة أعلاه تصبح كالآتي:

$$\frac{X_t - M_t}{Y_t} = 1 - v \qquad \text{...........................(19)}$$

وبالإمكان معالجة العلاقة (١٩) أعلاه لتصبح بالصيغة التالية:

$$\frac{X_t - M_t}{Y_{t-1}} = (1-v)(1+r) \qquad \text{..........................(20)}$$

حيث إن $Y_t = (1+r)Y_{t-1}$

ومن الملاحظ أن نسبة الصادرات من الناتج بفجوة زمنية t=1 يساوي:

$$\frac{X_t}{Y_{t-1}} = (1-v+\pi)+(1-v)r \qquad \text{................(21)}$$

حيث إن $\pi = \frac{M_t}{Y_{t-1}}$

ويمكن أيضا اعتبار المعامل $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}}\right)$ متغيرا تحكميا؛ حيث يستهدف عـــادة زيادة معدل الصادرات ونموها بالشكل الذي يحقق فائضا في الميزان التجـــاري، ومن ثم تخفيف أعباء المديونية. وعلى هذا الأساس يصبح من المناســـب جعـــل المتاطبقة بصيغة متباينة. كما ويمكن التعامل مع المعامل $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}}\right)$، وجعله مـــتغيرا تابعا لمعدل نمو الاقتصاد الوطني (r)، أي أن $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}} = f(r_t) = a + br_t\right)$.

في ضوء كل ما تقدم يصبح الإطار العام المقترح للنموذج بالصيغة التالية:

$$\max \quad Z = \sum_{i=1}^{m} \frac{1}{\delta_i' \lambda} r_{it}$$

subject to

$$\sum_{j=1}^{m} a_{jt} r_j - r_t = 0 \qquad \text{.............................(1)}$$

$$\sum_{j=1}^{m} k_{jt} r_{jt} \le s_t \qquad \text{.................................(2)}$$

$$\sum_{j=1}^{m} r_{jt} \ge \underline{r}_{jt} \qquad \text{...................................(3)}$$

$$\sum_{j=1}^{m} r_{jt} \le \bar{r}_{jt} \qquad \text{...................................(4)}$$

$$R_t - E_t \ge 0 \qquad \text{...................................(5)}$$

$$E_t \ge \underline{E}_t \qquad \text{.......................................(6)}$$

$$-(1+\rho)E_{t-1} + E_t = 0 \qquad \text{...................(7)}$$

$$R_t - \beta r_{t-1} = \alpha \qquad \text{.............................(8)}$$

$$(1-\nu)r_t = \frac{X_t}{Y_{t-1}} - (1-\nu+\pi) \qquad \text{...............(9)}$$

$$r_j \ge 0 \quad , R_t , E_t \ge 0 \qquad \text{..................(10)}$$

متغيرات ومعلمات النموذج:

r_{it} معدل النمو للقطاع i في السنة t.

$\delta' = (\delta/\lambda)$ معامل أصل الدين إلى الناتج الوطني.

a_{jt} معلمات الهيكل القطاعي.

r_t معدل النمو العام للاقتصاد الوطني في السنة t.

$c_{jt} = a_{jt}b_j$ حيث إن b_j يمثل معاملات رأس المال للناتج للقطاع j.

s_t نسبة الاستثمار للناتج في السنة t.

$\overline{r_j}, \underline{r}_j$ الحد الأدنى والأعلى لمعدل النمو للقطاع j.

R_t حجم الموارد في الموازنة العامة للدولة في السنة t.

E_t مقدار النفقات في الموازنة العامة للدولة في السنة t.

$\underline{E}_t$ الحد الأدنى للإنفاق في الموازنة العامة للدولة في السنة t.

ρ معدل النمو السنوي للسكان.

X_t مقدار الصادرات في السنة t.

Y_{t-1} الناتج المحلي الاجمالي في السنة $(t-1)$.

α, β ثابتان يمثلان معاملات الارتباط بين موارد الموازنة العامة للدولة ومعدل النمو الاقتصادي.

$v = (c+g+s)$، حيث إن c و g و s تمثّل متوسط الاستهلاك الخاص، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج ونسبة الادخار للناتج على التوالي.

$\pi = \frac{M}{Y}$ تمثل نسبة الاستيرادات للناتج.

الاستنتاجات والتوصيات:

بالرغم من أن البحث يمثل محاولة لبناء نموذج رياضي كإطار نظري لمشكلة المديونية الخارجية، فإن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن استخلاصها من البحث هي الآتي:

الاستنتاجات:

١- إن المديونية الخارجية تعتبر ظاهرة موجودة في العديد من دول العالم خصوصا الدول النامية. ولكون المديونية الخارجية تنشأ من مصادر ذات علاقة بمستوى أداء الاقتصاد الوطني، فإن تحليل هذه الظاهرة وتشخيص إمكانيات مواجهتها ينبغي أن تتم ضمن إطار شامل يعبر عن واقع وحركة الاقتصاد الوطني. وهذا يعني عدم جدوى دراسة مشكلة المديونية الخارجية، وبشكل شامل، بمعزل عن أداء الاقتصاد الوطني.

٢- إن النموذج المقترح هو بصيغة نموذج رياضي ديناميكي، وذلك لتأثير البعد الزمني في تحليل ظاهرة المديونية الخارجية. كما وأن اعتماد أسلوب المحاكاة سيكون له أهمية كبيرة عند محاولة إجراء التطبيق العملي للنموذج المقترح.

٣- النموذج المقترح في هذا البحث يعطي أجوبة ممكنة عن بعض التساؤلات المهمة والمحورية بخصوص ظاهرة المديونية الخارجية كالتساؤلات حول ضرورة الاقتراض الخارجي من عدمه، وفي حالة نشوء الدين الخارجي، ما هي نسبة الاستثمارات من الناتج والمطلوب تخصيصها في الاقتصاد الوطني، وما هي معدلات النمو المطلوب تحقيقها في القطاعات الاقتصادية لمواجهة أعباء المديونية الخارجية وخدمة هذه الديون، ولكن في نفس الوقت لا يعطي النموذج أجوبة عن تساؤلات أخرى كالتساؤلات المتعلقة بإعادة جدولة الديون على سبيل المثال.

التوصيات:

١- ضرورة إيلاء موضوع المديونية الخارجية اهتمام الباحثين، وذلك لما لهذه الظاهرة من تأثيرات كبيرة على أداء ومستقبل الاقتصاد الوطني. وهذا يتطلب إجراء بحوث متقدمة تستهدف بناء وتطوير النماذج الرياضية التي توضح وتحدد بشكل علمي أبعاد مشكلة المديونية الخارجية وبشكل متكامل، بحيث يكون بالإمكان الإجابة عن مجمل التساؤلات التي تثار حول المديونية الخارجية.

٢- اقتراح معالجة موضوع المديونية الخارجية، باستخدام أساليب البرمجة الرياضية ضمن مشاريع الأطروحات التي يضطلع بها طلبة الدراسات العليا في كليات الاقتصاد والإدارة. وبذلك يصبح من المفيد العمل على تطوير النموذج المقترح في هذه الدراسة، ومحاولة إجراء التطبيق العملي له. ومما لا شك فيه أن التطبيق العملي لمثل هذا النموذج يتطلب استخداما واسعا وكفؤاً للكثير من البيانات والمعلومات الإحصائية، وإعداد الحسابات والتقديرات العديدة للمتغيرات والمعلومات التي يتضمنها النموذج.

٣- إن موضوع إعادة جدولة الديون الخارجية يشكل جانبا مهما من جوانب البحث ضمن الإطار العام لمشكلة المديونية الخارجية، الذي يواجه العديد من الدول التي تتصف بقصور إمكاناتها الذاتية عن تسديد ديونها وفق التوقيتات الزمنية المحددة لها. وكثيرا ما تلجأ مثل هذه الدول إلى طلب إعادة جدولة الديون المستحقة عليها نتيجة لهذا القصور، مما يترتب عليه إعادة الجدولة بتكاليف إضافية باهظة تزيد من أعباء المديونية. وعليه يصبح من المفيد جدا دراسة مشكلة إعادة جدولة الديون الخارجية، ومحاولة وضع نموذج رياضي يعالج هذا الجانب، أو تطوير النموذج المبحوث في هذه

الدراسة ليسهم مثل هذا الجهد في الوصول إلى إجابات ممكنة عن بعض التساؤلات التي يمكن أن تثار حول مشكلة إعادة جدولة الديون الخارجية.

المصادر والمراجع

(1) Mark Kruger and Miguel Messmacher, (2004), "**Sovereign Debt Defaults and Financing needs**", IMF working paper- Authorized for distribution by Ian E. Bemnett and Sunil Sharma.

(2) Indermit Gill and Brian Pinto. (2005), "**Public Debt in Developing countries: Has the Market-Based Model Worked?**", World Bank Policy Research Working paper 3674.

(3) George Allayannis, Gregory W. Brown, Leora F. Klapper. (2005), "**Legal Effectiveness and External Capital:The Role of Foreign Debt**", World Bank Policy Research Working Paper 3530.

(4) Aart Kraay and Vikram Nehru. (2004), "**When is External Debt Sustainable**?", World Bank Policy Research Working Paper 3200.

(5) Mark Brownrigg, "**Understanding the Economy**", Addison-Wesley publishing company, 1990

(6) Robert J. (1995), "**Optimal Debt Management**", National Working Paper (NBER) 5327.

(7) Thamas Mayer, James S. Duesenberry, Robert Z. Aliber (2000).

ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، "**النقود والبنوك والاقتصاد**"، دار المريخ للنشر، الرياض.

(٨) خالد حسين أحمد، ٢٠٠٠، "**بحوث العمليات – أسس ومبادئ**"، المكتبة الوطنية، جمهورية العراق.

(٩) هيوارد أنتون وبرنارد كولمن، "**الرياضيات في العلوم الادارية والاجتماعية**"، ٢٠٠٠، أعداد وتعريب هادي مجيد الحداد ومحمد بركات قنديل، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء الوظيفي للعاملين
(دارسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الأردنية)

د . أياد فاضل محمد التميمي

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردنّ

ملخّص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة، علاوة على مدى تأثير تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشـامـلة المتمثلـة في (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في الأداء الوظيفي للعاملين.

وبتطبيق ذلك على عينة مكونة من ٥٨٦ من العاملين في خمسة بنـوك تجارية ذات القيمة السوقية الأعلى للسهم، توصلت الدراسـة إلى أن البنـوك التجارية الأردنية تطبق إدارة الجودة الشاملة بكافة أبعادها وبمستوى مرتفـع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لجميع أبعاد إدارة الجـودة الشاملة في الأداء الوظيفي للعاملين. وكان للتحسين المستمر للخدمات المصرفية التأثير الأكبر، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، تركيز الجهـود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات جاءت على التوالي في التأثير.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي منها ضرورة العمل على إيجاد النظام المناسب للمعلومات يقوم بتزويد الإدارة والأقسام المصرفية كافـة بالبيانات والمعلومات المساندة لتفعيل مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقـائق والمعلومات الصحيحة. كما أوصت الدراسة بضـرورة اسـتحداث أقسـام متخصصة لضمان ومتابعة الجودة في الخدمة المصرفية.

Impact of TQM on Employees' Performance (Study Applied to a Sample of Jordanian Commercial Banks)

Dr. Iyad Fadel Al-Tameemi
Applied Science Private University
Amman, Jordan

Abstract

This study seeks to explore the impact of the application of TQM dimensions on employees' performance. The TQM dimensions identified are: continuous quality improvement, information-based decision making, top management support for TQM application and focus on satisfying customers' needs and desires.

The study covers (5) commercial banks with the highest market share prices. The main results of the study reveal the following: (1) the Jordanian commercial banks applied all dimensions of TQM, and with high efficiency levels; (2) all dimensions of TQM have an impact of high significance on the employees' performance; and (3) the TQM dimensions: continuous quality improvement, top management support for TQM, focus on clients' satisfaction, and information based decision making, respectively had the highest levels of impact on the employees' performance. The study provides a number of recommendations. These include: the development of effective MIS to provide various units with up-to-date information to enhance information based decision-making, and the establishment of specialized units for service quality assurance and follow-up.

مقدمة:

تواجه المنظمات العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات سواء كانت منظمات صناعية أم خدمية. ودعت هذه التحديات إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرار في عالم المنافسة وذلك بتغير أساليبها التقليدية التي لا تتناسب مع ما تواجهه المنظمات من تحديات، وتبني مفاهيم إدارية حديثة تمكن المنظمة من التعامل مع التحديات التي توجهها والتغلب عليها لتحقيق مستوى الأداء الأفضل.

ويعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة القائمة على مجموعة من المبادئ التي يمكن لأي إدارة أن تتبناه ومنها البنوك التجارية الأردنية من أجل تحقيق الأداء الأفضل.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية، وأثر ذلك في أداء العاملين في هذه البنوك. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

١- ما هو مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ومستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية؟

٢- ما هي طبيعة تأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية؟

٣- هل هناك فروق معنوية في إدراك العاملين في البنوك التجارية الأردنية

لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من جهة، ومستويات أدائهم من جهة أخرى بسبب اختلافهم بالخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري؟

أهمية الدراسة

تعتبر فلسفة إدارة الجودة الشاملة من الفلسفات الحديثة ، ففي نهاية عقد الثمانينات بدأت تتبلور أدوات ومفاهيم وفلسفة إدارة الجودة الشاملة معا" تحت مسمى إدارة الجودة الشاملة. وقد بدأ استخدام **TQM** في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينات نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية التي حتمت شيوع استخدام المصطلح وحتمت على المنظمات في القطاع الخاص والعام اعتناق فلسفة إدارة الجودة الشاملة . لذا تنبع أهمية هذه الدراسة ومبرراتها بما يلي:

١- أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة من الأساليب الحديثة والمهمة للمنظمات، وقد بدأت بتطبيقها بسبب التغيرات والتحديات التي تواجهها، ولكي تتمكن من البقاء والاستمرار بعملها، واهم هذه التحديات وأكثرها خطورة هي زيادة شدة المنافسة بين البنوك التجارية العاملة في السوق الأردني.

٢- اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتحقيق مستويات عالية من الجودة في الخدمات التي تقدمها، لزيادة قدراتها التنافسية، يتطلب منها ذلك جهدا كبيرا لمعرفة ودراية وإدراك رغبات زبائنها، والسعي لتطبيق

٣- لم يعد اهتمام إدارة الجودة الشاملة بجودة السلع فقط، وإنما بجودة الخدمات (والتي منها الخدمات المصرفية)، وجودة كافة الأنشطة والعمليات داخل المنظمة، لزيادة القدرات التنافسية للمنظمات على المستوى المحلي والعالمي.

٤- كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال مساهمتها في إثراء المكتبة العربية

وذلك بتقديم إطار متكامل لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وأبعادها، وأثرها في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعريف بمفهوم إدارة الجودة الشاملة باعتبارها أحد الأساليب الإدارية الحديثة التي قد تؤثر في مستوى أداء العاملين، ومن ثم التأثير في الأداء النهائي للمنظمات.

٢- التعرف على مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية.

٣- التعرف على مدى تأثير تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

٤- التعرف على مدى وجود فروق بين العاملين في وجهات نظرهم حول مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من جهة ومستويات أدائهم من جهة أخرى بسبب اختلافهم في بعض الخصائص الشخصية.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن مشكلة الدراسة والتي تتعلق بمدى تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية، يضع الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (H1):

"تطبق البنوك التجارية الأردنية أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في

التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وذلك بمستوى منخفض مما ينتج عنه انخفاض في أداء العاملين فيها".

الفرضية الرئيسة الثانية (H2):

"لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية وبجميع أبعادها (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين". وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H2a):

"لا يوجد تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الثانية (H2b):

"لا يوجد تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الثالثة (H2c):

"لا يوجد تأثير معنوي لاعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الرابعة (H2d):

"لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الثالثة (H3):

"توجد فروق معنوية في نظرة العاملين في البنوك التجارية لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

الفرضية الرابعة (H4):

"توجد فروق معنوية في أداء العاملين في البنوك التجارية بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع البحث من جميع العاملين في البنوك التجارية المسجلة في سوق الأوراق المالية الأول (بورصة عمان) لعام ٢٠٠٣ والبالغ عددها ١٣ بنكاً. وقد تم اختيار خمسة من هذه البنوك لتكون عينة لهذه الدراسة وذلك وفقاً لمعيار القيمة السوقية للسهم الواحد لتلك البنوك، وهذا يمثل ٣٨% من مجتمع الدراسة. ووفق هذا المعيار فقد تم اختيار البنوك التالية مرتبة تنازلياً حسب القيمة السوقية الأعلى للسهم الواحد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ وهي الفترة التي أجريت فيها الدراسة (البنك العربي، البنك الأردني الكويتي، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الأردن). وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة المعدة لهذا الغرض على العاملين (تم استخراج عدد العاملين الأردنيين (فقط) في البنوك عينة الدراسة من دليل الشركات المساهمة الأردنية لعام ٢٠٠٣) وبنسبة ١٠% من مجموع العاملين في هذه البنوك. ويشير الجدول ١ إلى الاستبانات الموزعة والبالغ عددها (٦٩٣) استبانة، وعدد المسترجع والمستبعد منها، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٥٨٦) استبانة وهي تمثل نسبة ٨٥% من العدد الكلي للاستبانات الموزعة.

جدول (١) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة في البنوك عينة الدراسة

ت	اسم البنك	العدد الكلي للعاملين الأردنيين في البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	النسبة المئوية	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل
١.	البنك العربي	٢٧٢٧	٢٧٣	٢٤٨	%٩١	١٢	٢٣٦
٢.	البنك الأردني الكويتي	٥٥٢	٥٥	٤٤	%٨٠	٢	٤٢
٣.	بنك القاهرة عمان	٩٣٠	٩٣	٨٩	%٩٦	١٥	٧٤
٤.	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٦٥٧	١٦٦	١٥٢	%٩٢	٤	١٤٨
٥.	بنك الأردن	١٠٦١	١٠٦	٩٨	%٩٢	١٢	٨٦
	المجموع	**٦٩٢٧**	**٦٩٣**	**٦٣١**	**%٩١**	**٤٥**	**٥٨٦**

- تم استخراج عدد العاملين الأردنيين (فقط) في البنوك عينة الدراسة من دليل الشركات المساهمة الأردنية لعام ٢٠٠٣، بورصة عمان، سوق الأوراق المالية.

كما يشير الجدول ٢ إلى بعض الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة. فمن حيث الجنس فقد بلغ عدد الذكور منهم ٣٤٦ عاملا، وهذا يمثل ٥٩%. أما الإناث فقد بلغ عددهم ٢٤٠ وبنسبة ٤١%. أما فيما يتعلق بعمر العاملين فان غالبيتهم من دون ٣٥ سنة بعدد ٤٥٣ سنة وبنسبة ٧٨%. أما بخصوص التحصيل الدراسي فان غالبية العاملين هم من حملة شهادة البكالوريوس بعدد ٣٣٩ عاملا وهذا يمثل نسبة ٥٨% . كما يلاحظ أن عدد العاملين في البنوك عينة الدراسة هم في الغالب من ذوي الخدمة التي تقل عن ١٠ سنوات ، فقد بلغ عددهم ٣٥٤ وبنسبة ٦١% ، وبلغ عدد العاملين من ذوي الخدمة التي تتجاوز ١٦ سنة ٩٧ وهم بنسبة ١٧%. أما بالنسبة للراتب الشهري فقد توزعت رواتب العاملين عند ثلاث فئات وبشكل متقارب وهي الفئة ٤٥١–٦٠٠ دينار بتكرار ١٦٧ عاملا وبنسبة ٢٩% و الفئة ٣٠٠ دينار فما دون بتكرار ١٥٦ وبنسبة ٢٧% والفئة ٣٠١–٤٥٠ دينار بتكرار ١٥٤ وبنسبة ٢٦%.

جدول (٢) الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة

الجنس	ذكر		أنثى	
	العدد	%	العدد	%
	٣٤٦	٥٩	٢٤٠	٤١

العمر	٢٥ سنة فما دون		٢٦–٣٥ سنة		٣٦–٤٥ سنة		٤٦ سنة فاكثر	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	٢٣٢	٤٠	٢٢١	٣٨	٥٥	١٩	٧٨	١٣

التحصيل الدراسي	العدد	%
ثانوية عامة فما دون	٣٠	٥
دبلوم كلية مجتمع	١٥٧	٢٧
بكالوريوس	٣٣٩	٥٨
دراسات عليا	٦٠	١٠

مدة الخدمة	العدد	%
٥ سنوات فما دون	١٣١	٢٣
٦-١٠ سنوات	٢٢٣	٣٨
١١-١٥ سنة	١٣٥	٢٣
١٦-٢٠ سنة	٢٤	٤
٢١ سنة فأكثر	٧٣	١٣

الراتب الشهري	العدد	%
٣٠٠ دينار فما دون	١٥٦	٢٧
٣٠١-٤٥٠ دينار	١٥٤	٢٦
٤٥١-٦٠٠ دينار	١٦٧	٢٩
٦٠١-٧٥٠ دينار	٣٣	٦
٧٥١ دينار فأكثر	٧٦	١٣

أساليب جمع البيانات

لقد تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وذلك عن طريق نوعين من المصادر وهما:

١- **المصادر الثانوية:** والمتمثلة في الأدبيات التي كتبت عن موضوع إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي، من كتب ودوريات متخصصة. وقد تم

الاستفادة منها للتعرف على أبعاد (عناصر) إدارة الجودة الشاملة وتحديد مفهوم الأداء الوظيفي، فضلا عن الاستناد إليها في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها.

٢- المصادر الأولية: وتمثلت في استبانه تم وضعها لغرض جمع البيانات من العاملين عينة الدراسة مباشرة. وقد تألفت الاستبانة من ثلاثة أقسام وبالشكل التالي:

أ- البيانات الشخصية للعاملين والمتعلقة بالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري.

ب- البيانات المتعلقة بأبعاد إدارة الجودة الشاملة. ولهذا الغرض فقد تم الاستفادة من المقياس الوارد في دراسة العمر[٣٨]، والمكون من ٢٦ عبارة. وزعت هذه العبارات على أبعاد إدارة الجودة الشاملة والتي اعتمدتها الدراسة وهي: التحسين المستمر للخدمات المصرفية العبارات (١-٨)، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات العبارات (٩-١٦)، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة العبارات (١٧-٢٢)، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن العبارات (٢٣-٢٦).

ج- البيانات المتعلقة بمستوى أداء العاملين. ولهذا الغرض فقد اعتمد الباحث المقياس الوارد في دراسة الكلابي[٣٩] والمكون من (٧) عبارات.

وللإجابة عن العبارات الخاصة بأبعاد إدارة الجودة الشاملة وأداء العاملين فقد تم استخدام مقياس **Likert** الخماسي والذي تراوح بين موافق بشدة بقيمة ٥ درجات وغير موافق بشدة درجة واحدة. ويبين الملحق ١ أجزاء الاستبانة وعباراتها.

حدود الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج يتطلب توضيح الحدود التالية للدراسة:

١ – الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية المسجلة في سوق الأوراق المالية الأول لعام ٢٠٠٣.

٢ – الحدود الزمانية: بدأ الباحث بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة في ٢٠٠٤/٩/٢٠. وانتهى من قراءة النتائج بعد التحليل الإحصائي في ٢٠٠٥/٣/١٥.

٣ – الحدود البشرية: شملت عينة الدراسة كافة العاملين في البنوك التجارية الأردنية بمختلف المستويات الإدارية، وتنازليا من منصب مدير (دائرة أو فرع) وحتى مسؤول خدمة الزبائن.

متغيرات الدراسة

تألفت الدراسة من نوعين من المتغيرات وهما:

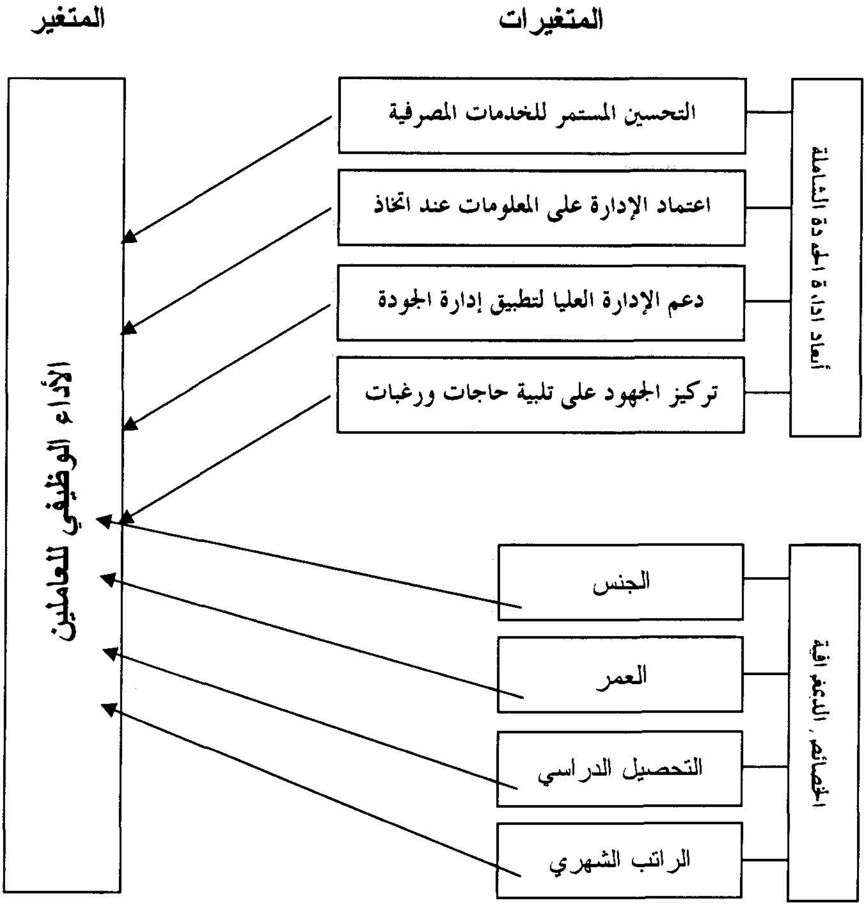
١– المتغيرات المستقلة والتي تكونت من مجموعتين وهما:

أ- **أبعاد إدارة الجودة الشاملة وهي:** التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن.

ب- **الخصائص الشخصية للعاملين وهي:** الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري.

٢– المتغير التابع وهو الأداء الوظيفي للعاملين.

والشكل (١) يوضح المتغيرات التي اهتمت بها الدراسة.



الشكل (١) متغيرات الدراسة

صدق وثبات مقاييس الدراسة

للتأكد من صدق **Validity** مقاييس الدراسة، فقد قام الباحث بعرضها على بعض الأساتذة المختصين في مجال إدارة الأعمال لبيان مدى شموليتها لأبعاد إدارة الجودة الشاملة ووضوح عباراتها. وقد حصل الباحث على بعض الملاحظات التي في ضوئها تم تعديل بعض عباراتها لكي تكون اكثر وضوحا للعاملين. أما بالنسبة لثبات **Reliability** المقاييس، فقد تم استخدام معامل الثبات **Cronbach Alpha**. ويشير الجدول ٣ إلى قيم معامل الثبات للمقاييس المتعلقة بالدراسة، وجميعها تجاوزت النسبة المقبولة إحصائيا وهي ٦٠%.

جدول ٣ معامل الثبات ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الثبات ألفا
جميع أبعاد الجودة الشاملة	٠,٩٣
التحسين المستمر للخدمات المصرفية	٠,٨٧
اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرار	٠,٨٩
دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة	٠,٧٧
تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن	٠,٧٩
الأداء الوظيفي للعاملين	٠,٧٩

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد استخدم الباحث مجموعة من المؤشرات الإحصائية وذلك لاختبار الفرضيات التي تم تحديدها للإجابة عن أسئلة الدراسة وحسب طبيعة كل فرضية منها. والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

١- معامل الثبات **Cronbach Alpha** للتعرف على مدى الاتساق الداخلي

لعبارات مقاييس أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك مقياس أداء العاملين.

٢- التكرارات لوصف بعض الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة.

٣- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك مستوى أداء العاملين.

٤- الانحدار البسيط (الخطي) **Linear Regression** لمعرفة مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين، وذلك من خلال استخدام معامل التحديد **R Square**، ودرجة التأثير **Unstandardized Coefficient**.

٥- معامل التباين الأحادي **One-Way Anova** لمعرفة معنوية معادلة الانحدار وكذلك لتحديد الفروق بين العاملين فيما يتعلق بأبعاد إدارة الجودة الشاملة ومستويات الأداء.

الإطار النظري

مفهوم إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management

يعد مفهوم إدارة الجودة من المفاهيم الإدارية الحديثة الذي تقوم فلسفته على مجموعة من الأفكار والمبادئ ويمكن لأي إدارة أن تتبناها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن. ونظراً لحداثة هذا المفهوم نجد له العديد من التعاريف بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد، وهذا يدفعنا للتطرق إلى مجموعة منها وكالآتي:

يعرف المعهد الفيدرالي للجودة إدارة الجودة الشاملة على أنها منهج تنظيمي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات الزبون، حيث يتضمن استخدام الأساليب الكمية من قبل كل المديرين والموظفين لغرض إجراء التحسين المستمر في العمليات والخدمات في المنظمة[١].

عرفها **Rialy** على أنها تحول في الطريقة التي تدار بها المنظمة، والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف، على أن يبدأ التحسين أولاً للمراحل المختلفة للعمل، حيث أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل[٢].

كما عرفها **Goetsch and Davis** بأنها الجهود التي تهدف إلى تعظيم القدرة التنافسية للمنظمة، من خلال تظافر جهود جميع الأفراد للعمل على التحسين المستمر للسلع والخدمات التي تنتجها المنظمة[٣].

أما **Heizer and Render** فقد أوضحا بأن إدارة الجودة الشاملة تشير إلى التركيز على الجودة وعلى مستوى المنظمة ككل ابتداءً من المجهز إلى المستهلك، ويتطلب ذلك التزام الإدارة واهتمامها بجميع أوجه المنتجات والخدمات التي تكون مهمة للزبون[٤].

وهناك من يرى أن إدارة الجدة الشاملة هي فلسفة صممت للتغيير الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في استجابتها ومرنة في تعاملها وتكثف جهدها بالتركيز على الزبون، مما يشيع في المنظمة مناخ صحي وبيئة تساهم بزيادة مشاركة العاملين في التخطيط والتنفيذ للتحسين المستمر لمواجهة احتياجات الزبائن[٥].

ويشير عقيلي إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس أحداث تغييرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المنظمة بحيث تشمل هذه التغييرات الفكر، السلوك، القيم، المعتقدات التنظيمية، المفاهيم الإدارية، نمط القيادة الإدارية، نظم إجراءات العمل والأداء، وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنظمة للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع وخدمات) و بأقل تكلفة، بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنها عن طريق إشباع حاجاتهم و رغباتهم وفق ما يتوقعونه[٦].

من خلال متابعة تطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة نجد أنها لم تعد تقتصر على أساس جودة المنتج أو الخدمة المقدمة إنما توسع مفهومها ليشمل كل العمليات والأنشطة داخل المنظمة، وهذا ما يساهم بتحقيق مستوى عالي من الجودة لأداء المنظمة ككل. كما يتضح أيضا أن الباحثين اختلفوا في تعريفهم لادارة الجودة الشاملة بسبب اختلاف اتجاهاتهم ، فمنهم من ركز على الزبون وكيفية إشباع حاجاته ورغباته وظهر ذلك واضحا بالتعريف الذي قدمه المعهد الفيدرالي للجودة. ومنهم من ركز على ضرورة إجراء التحسين المستمر للمنتجات والخدمات المقدمة من المنظمة، وجاء ذلك بالتعريف الذي قدمه **Goetsch and Davis**. وركز **Rialy** و**Heizer and Render** بالتعاريف التي قدموها على استخدام الإدارة للوسائل والأساليب العلمية في إدارة المنظمة لضمان الجودة المطلوبة. أما الاتجاه الذي أشار الى المفهوم التكاملي لادارة الجودة الشاملة فقد ظهر من خلال التعريف الذي قدمه الباحث عقيلي.

ومما سبق يمكن أن نقدم التعريف التالي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة إدارية تشمل كافة النشاطات التي تحقق احتياجات وتوقعات الزبائن والمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التحسين والتطوير المستمر في جودة المنتج أو الخدمة، ويتم ذلك بتعاون وتظافر جهود كل من الإدارة والعاملين مما يحقق أهداف المنظمة بكفاءة عالية.

إدارة الجودة الشاملة والمواصفات الدولية للجودة (الأيزو):

يخلط البعض بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة وبين الأيزو (ISO)، وهي اختصارا للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس **International Organization for Standardization**، وهي التي حددت مجموعة من المواصفات القياسية العالمية الموحدة والتي تطبق على كافة المنظمات الإنتاجية والخدمية بهدف الوصول إلى جودة أفضل ومقبولة على المستوى العالمي. ويمكن

تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو بما يلي:

١- تهدف المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو إلى التعامل غير المباشر مع المستهلك، وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للجودة في سلعها أو خدماتها. في حين أن المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى التعامل المباشر مع العملاء من خلال الدراسة الميدانية لحاجاتهم ورغباتهم للعمل على توفيرها لهم[٧]. أي أن الأيزو لا تركز كثيراً على المستهلك والذي يأتي في مقدمة اهتمامات إدارة الجودة الشاملة.

٢- يمكن اعتبار نظام الأيزو مرحلة أولية للوصول إلى تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة مستقبلاً، لأنها الأشمل والأعم من الأيزو[٨].

٣- تركز إدارة الجودة الشاملة على جميع العمليات والأنشطة داخل المنظمة وعلى جميع الجوانب الفنية والإدارية، بينما ينصب تركيز الأيزو على الأمور الفنية والإجرائية في العمل فقط[٩].

٤- المنظمات الحائزة على شهادة الأيزو تطبق بعملها نفس القواعد التي على أساسها حصلت على شهادة الأيزو، لذلك فهذه القواعد متماثلة في كل المنظمات وليس هناك خصوصية لأي منظمة. على عكس إدارة الجودة الشاملة فمدى التطبيق لأي بعد من أبعادها يختلف من منظمة لأخرى[١٠].

٥- جميع المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو وخاضعة إلى المراجعة والتفتيش الدوري من قبل المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، للتأكد من استمرارية تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء التعديلات كلما قامت المنظمة الدولية بتغيير معاييرها. أما المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فلا توجد مراجعة وتفتيش دوري عليها، ونموذجها خاص بها ولها حرية التصرف[١١].

٦- تسعى الشركات الصغيرة للحصول على شهادة الأيزو ولغرض فتح أسواق جديدة لها سواء كانت إقليمية أو عالمية. أما الشركات الكبيرة والدولية

فهي تعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة لغرض تعزيز قدراتها التنافسية وذلك بالتعامل المباشر والمستمر مع الزبائن.

أهداف تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

تهدف المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة إلى ما يلي:

١- رفع مستوى الأداء العام للمنظمات، لأن من مهام إدارة الجودة الشاملة تفادي السلبيات تماماً بحيث لا تكون هناك أية نسبة لاحتمال وقوع الخطأ عند تنفيذ الأعمال، وينبغي القيام بالأعمال بصورة صحيحة من أول مرة[١٢].

٢- تحسين نوعية الخدمات المقدمة والسلع المنتجة، مما يساهم ذلك في تعزيز المركز التنافسي للمنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة.

٣- تساهم إدارة الجودة الشاملة في رفع كفاءة عملية اتخاذ القرارات، من خلال الاهتمام بنوعية وكمية المعلومات ذات العلاقة بموضوع القرار، فضلاً عن إيمان الإدارة بالمشاركة والتشاور في عملية اتخاذ القرار، خاصة وأن الجودة هي مسؤولية الجميع وتبدأ من المجهز وحتى المستهلك.

٤- زيادة ولاء وانتماء الأفراد العاملين في المنظمة التي تطبق إدارة الجودة الشاملة، لسيادة ثقافة التعاون والعمل الجماعي بروح الفريق الواحد، إضافة إلى اعتماد الإدارة على أساليب متنوعة من وسائل التحفيز.

٥- المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة تزداد قدرتها في الاستجابة للتغيرات البيئية والتكييف معها، وتزداد قدرتها على استثمار الفرص وتجنب المخاطر، مما يساعدها على البقاء والاستمرار والنمو المتواصل.

٦- تخفيض الوقت اللازم لإنجاز الأعمال.

٧- تحقيق متطلبات الزبون والتركيز على إرضاءه بأعلى درجة ممكنة.

٨- إمداد العاملين بما يضمنُ حسن سير العمل من نظم وإجراءات وتوجيهات.

٩- ترشيد الإنفاق العام بالمنظمة بشكل يجعل عنصر التكاليف محورا لكل عمل المنظمة.

فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

تحقق المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فوائد عديدة منها:

١- الحفاظ على المركز التنافسي للمنظمة.

٢- تكفل للمنظمة مرونة الحركة لمواجهة التغيرات المتلاحقة في البيئة.

٣- تحسن نوعية الخدمات والسلع المنتجة.

٤- العمل على تحسين وتطوير إجراءات وأساليب العمل.

٥- زيادة قدرة المنظمات على البقاء والاستمرار.

٦- خلق ظروف بيئية داخل المنظمة تشجع العاملين على تحمل المسؤولية من أجل تحسين الجودة.

٧- تحسين قابلية المنظمة في تسويق منتجاتها وتعزيز صورها لدى الزبائن.

أبعاد إدارة الجودة الشاملة:

تقوم منهجية إدارة الجودة الشاملة على عدد من الأبعاد وحسب الاتفاق الواسع من قبل العديد من الكتاب ومنهم (**Ehrenberg, 1992**)، (**Bardri and Davis, 1995**)، (**Karajewisky and Ritzman, 1996**)، (عقيلي، ٢٠٠١)، (جودة، ٢٠٠٤)[١٣]، على الرغم من ورودها تحت عناوين مختلفة مثل أركان، مرتكزات، عناصر، أساسيات، كما اختلف الباحثون حول عدد الأبعاد الرئيسة لمنهجية إدارة الجودة الشاملة فحددها **Ehrenberg** بخمسة أبعاد وهي: التركيز على تحسين العمليات، وتعريف الجودة من قبل المستهلك، وتمكين الأفراد من اتخاذ القرارات، واستناد القرارات إلى حقائق ونتائج محددة، والتزام

الإدارة العليا بالجودة الشاملة[١٤]. وحددها السقاف بستة أبعاد هي: التحسين المستمر، وتعزيز علاقة المنظمة مع مورديها، وتعزيز وتمكين العاملين بالمشاركة، والتركيز على المستفيد، والعمل الجماعي، والالتزام بالتغيير[١٥]. أما الحميضي فحددها بستة أبعاد وهي: التركيز على العميل، والتحسين المستمر، والوقاية وليس التفتيش، واتخاذ القرارات بناءً على الحقائق، وتمكين العاملين ومشاركتهم، والعمل التعاوني[١٦]. في حين حددها الخلف بعشرة أبعاد وهي: التحسين المستمر، وتحفيز العاملين، وتثقيف المنظمة، ومشاركة العاملين وتمكينهم، والتدريب، والتزام الإدارة العليا، والتركيز على العميل، والتخطيط الاستراتيجي للجودة، والقياس والتحليل، ومنع وقوع الأخطاء قبل وقوعها[١٧].

ويرى الباحث في هذا الجزء عدم جدوى الخوض في مبررات اختلاف المسميات وعدد الأبعاد وإنما سيتم التركيز في هذه الدراسة على الأبعاد المشتركة والتي وردت في الدراسات المذكورة أعلاه والتي تمثل الأبعاد الرئيسة لإدارة الجودة الشاملة وتدخل ضمنها الأبعاد الأخرى مثل التدريب، والتثقيف، والعمل الجماعي والتي يمكن اعتبارها آليات لتنفيذ تلك الأبعاد وهي:

١ – التحسين المستمر Continues Improvement:

تتطلب إدارة الجودة الشاملة عمليات تحسين مستمرة للمنتجات والخدمات والأداء وبدون توقف، ويجب أن يكون الكمال هي الهدف النهائي المطلوب الوصول له، وهو لا يمكن الوصول إليه بسهولة. وقد استخدم اليابانيون كلمة **Kaizen** لوصف عملية التحسين التدريجي المستمر. وفي الولايات المتحدة تم وصف هذا الجهد بصفر من العيوب **Zero Defected**[١٨]. لذا يجب أن تبنى سياسة المنظمة وهيكلها التنظيمي وطرق العمل فيها على أساس تشجيع ودعم عمليات التحسين والتطوير لتقديم الأفضل دائماً. لذا فإن عملية التحسين والتطوير مسؤولية جميع من يعمل في المنظمة كرؤساء ومرؤوسين وفي كافة المستويات التنظيمية.

٢- اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات:

تحسين أنظمة المعلومات من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشـــاملة، لأن توافر أنظمة المعلومات اللازمة يؤدي إلى ارتفاع مستوى التأكد عند اتخاذ القرار ويؤثر تأثيراً إيجابياً على عامل التكلفة والوقت والكفاءة والفاعلية والذي ينعكس على نوعية السلع والخدمات المقدمة.

أن تبني نهج جمع الحقائق لتحقيق الوفرة في المعلومات يعطي رؤية واضحة لمتخذ القرار عن الظروف المحيطة به، وبالتالي يساعده على اتخاذه في ضوء تلك الحقائق. ونظام المعلومات المحوسب يساعد بشكل عام متخذي القرارات وفرق العمل على أداء مهامهم بشكل جيد وحل مشاكل العمل بصورة فعالة[١٩].

٣- دعم الإدارة العليا:

يتوقف نجاح إدارة الجودة الشاملة وتطبيق منهجيتها، على مدى قناعـــة وإيمان الإدارة العليا في المنظمة بفوائدها وضرورتها من أجل تحقيـــق التحســـين المستمر في جودة السلع والخدمات لإيجاد مركز تنافســـي جيـــد للمنظمـــة في السوق.

هذه القناعة يجب أن تترجم على شكل دعم مادي ومعنوي وبشـــكل مستمر، وتهيئة المناخ التنظيمي المناسب على اعتبار أن منهجيـــة إدارة الجـــودة الشاملة الجديدة وتطبيقها تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية من الإدارة العليا في المنظمة التي تمتلك لوحدها صلاحية اتخاذ هذه القرارات.

٤- التركيز على الزبون:

يعتبر التركيز على الزبون أحد الركائز المهمة التي يستند عليهـــا تطبيـــق إدارة الجودة الشاملة، فقد خصصت جازة مالكوم العالمية ٢٥% من علامـــات التقييم للحصول على هذه الجائزة على اهتمام المنظمة بزبائنها وكيفية تحقيقهـــا لرغباته[٢٠] إن نجاح المنظمة على المدى البعيد يرتبط بجهودها في المحافظة علـــى

زبائنها وقدرتها في الاستجابة السريعة لحاجاتهم ورغباتهم المتغيرة باستمرار، فضلاً عن تقديم منتجات ترضي أو تتجاوز توقعاتهم.

الأداء الوظيفي:

يشير الأداء الوظيفي إلى مجموعة السلوكيات الإدارية المعبرة عن قيام الموظف بعمله، وتتضمن جودة الأداء، حسن التنفيذ، الخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلاً عن الاتصال والتفاعل مع بقية أعضاء المنظمة والالتزام باللوائح الإدارية التي تنظم عمله، والسعي نحو الاستجابة لها بكل حرص[٢١].

لذا تسعى المنظمات إلى تحديد نوعية وكمية أداء الأفراد العاملين فيها وتحديد القابليات والإمكانيات التي يمتلكها كل فرد ومدى احتياج الأفراد إلى التطوير.

ومن الضروري أن يتم قياس الأداء لأنه يعني الحصول على حقائق وبيانات محددة من شأنها أن تساعد في تحليل وفهم تقييم أداء العامل لعمله ومسلكه فيه، في فترة زمنية محددة، وتقدير مدى كفاءته الفنية والعملية والعلمية للقيام بالواجبات المتعلقة بعمله الحالي وفي المستقبل[٢٢].

يعتمد نجاح إدارة الجودة الشاملة بدرجة كبيرة على العنصر البشري من حيث تدريب الأفراد العاملين وزيادة مهاراتهم وقدراتهم وزيادة الحوافز المقدمة لهم بشكل يساعد على إيجاد المناخ التنظيمي الملائم[٢٣]. ويمكن أن يجني الأفراد العاملون الفوائد التالية نتيجة لالتزامهم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة:

١- إعطاء العاملين الوقت والفرصة لاستخدام خبراتهم وقدراتهم.

٢- تنمية مهاراتهم من خلال المشاركة في تطوير أساليب وإجراءات العمل.

٣- الحصول على التدريب اللازم لزيادة مهاراتهم.

٤- حصولهم على الحوافز الملائمة للجهود التي يبذلونها عند القيام بأعمالهم.

الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي للأدبيات التي تناولت إدارة الجودة الشاملة، تبين أنه بالرغم من غزارة الإنتاج العلمي وتعدد الدراسات في هذا الحقل إلا أن القلة من تلك الدراسات كانت تهدف إلى دراسة أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء الوظيفي للعاملين في القطاع الإنتاجي أو القطاع الخدمي على حد سواء. ولذا جاءت الدراسة الحالية لتغطي هذا الموضوع في القطاع المصرفي تحديداً، سيتم الاستعراض فقط للدراسات السابقة القريبة من موضوع البحث وأكثرها حداثة.

أولاً: الدراسات العربية:

سعت دراسة (المناصير، ١٩٩٤) إلى استكشاف اتجاهات الموظفين في سلطة الكهرباء الأردنية نحو إدارة الجودة الشاملة. وأوضحت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي نحو مفهوم الجودة ووجود قناعة من الإدارة العليا بتطبيق المفهوم، ووجدت أن هناك تركيزاً مهماً على الزبون. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض العوامل الديمغرافية للموظفين كالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والقناعة نحو إدارة الجودة الشاملة[٢٤].

أما دراسة (المنصور، ١٩٩٧) فكانت تهدف إلى استكشاف مدى تطبيق كل عنصر من عناصر إدارة الجودة الشاملة في كل من مستشفى البشير كممثل للقطاع العام، والمستشفى الإسلامي كممثل للقطاع الخاص. وقد توصلت الدراسة إلى أن العنصر الوحيد الذي حصل فيه تطبيق جيد هو عنصر القيادة، مثل (التحسين المستمر، التركيز على الزبون، اندماج الموظفين) فقد ظهرت بمستوى تطبيق منخفض في مستشفى البشير. إلا أن تطبيق كل هذه العناصر كان جيداً في المستشفى الإسلامي. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الخصائص الوظيفية والشخصية لموظفي مستشفى البشير وعناصر

إدارة الجودة الشاملة[٢٥].

أما دراسة (الطعامنة، ١٩٩٨) فهدفت إلى التعرف على اتجاهات شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة الصحة الأردنية حول مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأهم معوقات التطبيق. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً إيجابياً نحو مفهوم إدارة الجودة الشاملة والوعي بأهميتها، ودعم الإدارة العليا لتطبيقها، والاهتمام بالمستفيدين[٢٦].

أشارت النتائج التي توصلت لها دراسة (أبو دولة والنيـــادي، ٢٠٠٠) إلى أن من أكثر ركائز إدارة الجودة الشاملة تطبيقاً في المنظمات الخدمية في دولـــة الإمارات هي التركيز على الزبون تليها إبراز المظاهر الملموسة لجودة الخدمة في المنظمة ثم دمج ثقافة الجودة في ثقافة المنظمة[٢٧].

وكان هدف دراسة (الطراونة والبلبيسي، ٢٠٠٢) التعرف على مـــدى تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ومستويات هـــذا التطبيق، علاوة على التعرف إلى طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة الجودة الشاملة والأداء المؤسسي لهذه البنوك. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى تطبيق متفاوت للعناصر، وارتبط أعلى مستوى تطبيق بالتركيز على تلبية احتياجات العـــاملين، يليه التركيز على العميل في حين ارتبط أقل مستوى تطبيـــق لعنصـــر تحســـين العمليات المصرفية. كما تبين وجود علاقات معنوية بين التزام البنوك التجاريـــة في الأردن بعناصر إدارة الجودة الشاملة (مجتمعة أو منفردة) والأداء المؤسســـي (مقاساً بكل من الربحية، والإنتاجية، وكفاءة التشغيل). كما أظهرت الدراســـة بأن كل عناصر إدارة الجودة الشاملة مجتمعة تعمل بدرجات تأثير مختلفة علـــى تحسين الأداء المؤسسي[٢٨].

وتوصلت دراسة (بندقجي، ٢٠٠٣) بأن جميـــع المـــديرين العـــاملين في شركات التأمين الأردنية على وعي تام بأهمية الجودة الشاملة، وهم على وعـــي تام بمتطلبات الجودة التي تفرضها طبيعة أعمال التأمين، وبالتالي المنافع التي تعود

من خلالها على شركاتهم، من نمو وتوسع وتطور وازدهار وربحية[٢٩].

كما أجريت دراسة بعنوان الأداء الاقتصادي والمالي للجهاز المصرفي الكويتي وفقاً لمفهوم الجودة الشاملة، من قبل (الشراح، ٢٠٠٣)، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الجودة في مجال الإنتاج الصناعي يكون أكثر وضوحاً مما في القطاع الخدمي وخاصة الخدمة المصرفية، لأن هذا النوع من الدراسة لم يحظ بالاهتمام الكافي في دولة الكويت، على الرغم من أن هناك تطور في أداء الجهاز المصرفي الكويتي خلال التسعينات، كما أشار إلى ضرورة قيام البنوك الكويتية بالاهتمام بجودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها مع ضرورة العمل على تطويرها باستمرار[٣٠].

وأجرى (أحمد، ٢٠٠٤) دراسة حول متضمنات إدارة الجودة الشاملة كمدخل تطبيقي مقترح في الصناعات الوطنية العراقية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج التي أسفرت عنها عملية تطبيق الآلية المقترحة ومنها انخفاض نسب التلف المتحققة وبشكل واضح، وزيادة الوعي بالجودة لدى العاملين كافة، وزيادة نسبة تنفيذ الدورات التدريبية للعاملين، بالإضافة إلى دعم الإدارة المتزايد لفكرة تطبيق إدارة الجودة الشاملة[٣١].

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة (**Aggarwall, 1993**) لتشير إلى أن إدارة الجودة الشاملة حتى تكون فعالة، فهذا يتطلب تغيير وجهة نظر الإدارة وثقافة المنظمة بضرورة الاهتمام بشكاوي الزبائن والعمل على حلها بجدية. وإن الاهتمام بالجودة قد يقلل الربح في البداية، ولكن عندما تقل الشكاوي من الزبائن وتقل التكاليف بسبب قلة الهدر (التالف)، فإن الأرباح سوف تزداد حتماً. كما أكدت الدراسة على ضرورة تشجيع فكرة العمل الجماعي وإشاعة روح الفريق بين العاملين[٣٢].

أما دراسة (Solis et. al., 1998) فكانت تهدف إلى التعريف على ممارسة إدارة الجودة الشاملة ونتائج تطبقيها في قطاعي الخدمة والصناعة في تايوان. وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط التطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصناعية هو أعلى من متوسط التطبيق في المنظمات الخدمية[٣٣].

وأشارت دراسة (Hasan and Kerr, 2003) إلى أن الجودة هي سلاح استراتيجي له دور كبير في تحسين مستوى الإنتاجية في المنظمات الخدمية. كما أكدت الدراسة على أن دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود لتحقيق رضا الزبون من خلال تلبية حاجاته ورغباته ذات تأثير كبير في الأداء المؤسسي[٣٤].

وأكدت دراسة (Javier et. al., 2003) على أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يسمح للمنظمات بالتكييف مع التغيرات البيئية. كما أكدت على ضرورة تغيير ثقافة المنظمة بما يسمح بأفضل تطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة للمساهمة بتحقيق مستوى الأداء الأفضل[٣٥].

وأشارت نتائج دراسة (Daniel and Amrik, 2003) في المنظمات الأسترالية الصناعية والخدمية، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة الشاملة والابتكار في الأداء، وجودة الأداء للمنتجات[٣٦].

وجاءت نتائج الاستعراض للأدبيات من قبل (Soltani et. al., 2004) إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة تعمل على توفير البيئة النموذجية لزيادة فاعلية تقييم الأداء الوظيفي للعاملين، لأنها تهتم بتغير طرق تقييم الأداء بما تتلاءم مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة[٣٧].

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى (H1):

"تطبق البنوك التجارية الأردنية أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتمثلـــة في التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وذلك بمستوى منخفض مما ينتج عنه انخفـــاض في أداء العاملين فيها".

يشير الجدول ٤ إلى مستوى تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة للأبعاد مجتمعة، وكذلك لكل بعد على انفراد، بالإضافة إلى مستوى الأداء للعاملين عينة الدراسة. حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لمجمل العبارات المتعلقة بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية ٤,٠٤ وأن هذه القيمة تقع عند موافق وهو يمثل أعلى مستوى من ناحية التطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة حسب ما يراه العاملين في هذه البنوك، وبانحراف معياري ٠,٨١؛ أي أن العاملين يرون أن إدارات البنوك التي يعملون فيها تهتم كثيرا بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية التي تقدمها، كما أن الإدارة توفر فرصا كافية للتدريب والتثقيف في مجال إدارة الجودة الشاملة، والعمل في البنك يكون بأسلوب الفريق مع ضرورة إعادة التقييم لأهدافها وبشكل مستمر. أما البعد الثاني في الترتيب من حيث الاتفاق فقد كان لتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن وهو عند موافق وبوسط حسابي بلغ ٣,٨٨ وانحراف معياري ٠,٨٩. فالعاملين يدركون أهمية إشباع حاجات الزبائن وذلك عن طريق تقديم خدمات مقابلة لرغباتهم بل واكثر من ذلك في محاولة التعرف على توقعاتهم المستقبلية وذلك باستخدام أساليب منهجية مختلفة للوصول إلى ذلك. أما المرتبة الثالثة في مستوى التطبيق فكانت لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، إذ كان معدل الإجابات عن عبارات هذا البعد عند موافق بوسط حسابي ٣,٨٦ وبقيمة مقاربة لمستوى الاهتمام بتلبية حاجات الزبائن، كما بلغت قيمة الانحراف

المعياري ٠,٨١. ويفسر ذلك بأن العاملين يعتقدون أن الإدارة ملتزمة بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بمستوى جيد كما إنها تشارك وبشكل فعلي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتؤكد على ضرورة تحقيق معايير الجودة الشاملة فضلا عن تدخلها السريع في حل المشاكل التي تواجه العاملين. أما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد كانت لاعتماد الإدارة على المعلومات والحقائق في اتخاذ القرارات، إذ جاءت الإجابات عن العبارات المتعلقة بهذا البعد قريبة من الاتفاق وبوسط حسابي قيمته ٣,٥٨ وبانحراف معياري ٠,٩٦. وهذا يعني أن تطبيق هذا البعد بمستوى جيد رغم احتلاله المرتبة الأخيرة مقارنة بالأبعاد الأخرى. أي ان الإدارة توفر المعلومات اللازمة للعاملين من اجل تقديم خدمة ذات جودة عالية، كما إنها تتخذ قراراتها بناء على دراسة وتحليل للمعلومات الحديثة، فضلا عن الاهتمام بجودة الأجهزة والمعدات المتعلقة بخزن واسترجاع البيانات والمعلومات اللازمة لأداء العمل. أما بالنسبة لمستوى تطبيق الأبعاد مجتمعة فقد جاء عند موافق وبدرجة عالية تقترب من موافق بشدة وبوسط حسابي بلغت قيمته ٣,٩٠ وبانحراف معياري ٠,٨٧.

أما فيما يتعلق بمستوى أداء العاملين فقد جاءت إجابات العاملين عن مجمل عباراته عند موافق بشدة بوسط حسابي ٤,١٥ وبانحراف معياري ٠,٧٣. أي أن العاملين يعتقدون بان أدائهم مرتفع سواء كان ذلك من ناحية نوعية أو كمية العمل، وانهم يعملون في ظل ظروف تشجعهم على المبادرة، كما يتمتعون بنوع من السهولة والسرعة في عملية الاتصال ويشعرون بان رؤسائهم المباشرين راضين عن أدائهم. وتدل نتائج التحليل الإحصائي الواردة أعلاه إلى عدم صحة الفرضية الأولى والتي أكدت على انخفاض مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك انخفاض مستوى أداء العاملين، لكون مستويات تطبيق أبعاد الجودة الشاملة كانت عند مستويات جيدة. كما أن مستوى أداء العاملين كان مرتفعا.

جدول ٤ مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي للعاملين

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحسين المستمر للخدمات المصرفية	٤,٠٤	٠,٨١
اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات	٣,٥٨	٠,٩٦
دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة	٣,٨٦	٠,٨١
تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن	٣,٨٨	٠,٨٩
أبعاد الجودة الشاملة مجتمعة	٣,٩٠	٠,٨٧
الأداء الوظيفي للعاملين	٤,١٥	٠,٧٣

الفرضية الرئيسة الثانية (H2):

"لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية وبجميع أبعادها (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين".

يشير الجدول ٥ إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط لمدى تأثير إدارة الجودة الشاملة وبجميع أبعادها في أداء العاملين في البنوك التجارية عينة الدراسة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بان تأثيرها معنوي. إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٨، وهذا يعني أن أبعاد إدارة الجودة الشاملة في مجملها بما فيها التحسين المستمر، الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق ادارة الجودة الشاملة ، وتركيز الجهود على تلبية حاجات الزبائن جميعها تفسر ما قيمته ٠,٠٨ من التغير الحاصل في أداء العاملين في هذه البنوك. كما بلغت درجة التأثير (**B**) ٠,٢٦ أي أن التغير بوحدة واحدة في تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى التغيير في أداء العاملين بقيمة ٠,٢٦. وقد أشارت قيمة **F** المحسوبة معنوية هذا التأثير والتي بلغت ٥٠,٢٩ وهي أكبر من

قيمة F الجدولية البالغة (٦,٦٣) وهي بدرجة معنوية (.Sig) ٠,٠٠. إن وجود هذا التأثير يؤدي إلى عدم إمكانية قبول فرضية العدم التي افترضتها الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (٥) الانحدار البسيط لأثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة في الأداء الوظيفي للعاملين

المتغيرات	معامل التحديد R^2	درجة التأثير B	معامل التباين F	درجة المعنوية Sig.
أبعاد إدارة الجودة الشاملة مجتمعة (H2)	٠,٠٨	٠,٢٦	٥٠,٢٩	٠,٠٠
التحسين المستمر للخدمات المصرفية (H2a)	٠,٠٩	٠,٢٤	٥٨,٧٢	٠,٠٠
اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات (H2b)	٠,٠٢	٠,٠٩	١٢,١٢	٠,٠٠١
دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة (H2c)	٠,٠٨	٠,٢٥	٥٤,٤٩	٠,٠٠
تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن (H2d)	٠,٠٦	٠,١٧	٣٩,٧٩	٠,٠٠

- قيمة F الجدولية وبدرجة معنوية أقل من ٠,٠١ تساوي ٦,٦٣

الفرضية الفرعية الأولى (H2a):

"لا يوجد تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية".

توضح نتائج تحليل الانحدار البسيط بان هناك تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في أداء العاملين. حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٩، أي أن التحسين المستمر للخدمات المصرفية والذي يتحقق عن

طريق توفير فرص كافية لتدريب العاملين والعمل بأسلوب الفريق وتقييم وتحسين الأهداف والاهتمام بترسيخ معاني ومبادئ إدارة الجودة الشاملة يفسر ما قيمته ٠,٠٩ من التحسين في أداء العاملين فيها. كما بلغت قيمة درجة التأثير (B) ٠,٢٤. وقد أكدت قيمة معامل التباين (F) هذا التأثير والتي بلغت قيمتها ٥٨,٧٢ وبدرجة معنوية ٠,٠٠. ويعني ذلك رفض فرضية العدم التي اعتمدتها الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية (H2b):

"لا يوجد تأثير معنوي لاعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات في أداء العاملين في البنوك التجارية".

يشير الجدول ٥ إلى مدى تأثير اعتماد الإدارة على المعلومات في اتخاذ القرارات في أداء العاملين. حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار بوجود تأثير معنوي لهذين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٢، أي أن إخطار العاملين بكل ما يتعلق بأعمالهم التي يقومون فيها وتوفير المعلومات اللازمة لكي يقوم العاملين بأعمالهم بأعلى مستويات الجودة واستخدام الأساليب الإحصائية لاكتشاف الانحرافات عن معايير الجودة والتعرف على أسباب التباين في الأداء واستخدام الرسوم البيانية واعتماد القرارات بناء على تحليل البيانات الحديثة، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرارات يفسر ما قيمته ٠,٠٢ من زيادة أداء العاملين من خلال نوعية وكمية العمل وامتلاك المهارات اللازمة لإنجاز أعمالهم والمبادرة في تحمل مسؤوليات إضافية. كما بلغت درجة التأثير (B) ٠,٠٩. وقد أكدت قيمة معامل التباين (F) معنوية هذا التأثير والتي بلغت ١٢,١٢ وبدرجة معنوية ٠,٠٠١. وإذا ما قارنا بين هذا البعد والأبعاد الأخرى من حيث قوة درجة التأثير فان درجة تأثيره هي اقل من الأبعاد الأخرى ، وهذا ما يؤكد نتائج التحليل لجدول ٤. وتقود نتيجة الاختبار إلى عدم قبول فرضية العدم التي استندت إليها الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H2c):

"لا يوجد تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية".

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى وجود تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين. حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٨، بمعنى أن تدخل الإدارة السريع في حل المشاكل التي تواجه العاملين وعملها على زيادة شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية وتأكيدها على تحقيق معايير الجودة الشاملة وهي مسؤولية كل عامل ، يفسر ذلك ما قيمته ٠,٠٨ من زيادة أداء العاملين. كما بلغت درجة التأثير (B) ٠,٢٥، أي أن التغير بوحدة واحدة لدعم الإدارة العليا يؤدي إلى زيادة أداء العاملين. وقد أكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة ٥٤,٤٩ وبدرجة معنوية ٠,٠٠. ويلاحظ أن قوة تأثير دعم الإدارة العليا مقاربة لقوة تأثير التحسين المستمر للخدمات المصرفية. وتدل نتيجة هذا الاختبار إلى عدم قبول فرضية العدم التي حددها الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة (H2d):

"لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين في البنوك التجارية".

يشير الجدول ٥ إلى مدى تأثير تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٦، أي أن وضع الأهداف بناء على متطلبات الزبائن ومحاولة مقابلة توقعاتهم وكذلك الاستفادة من البيانات التي يتم الحصول عليها مباشرة من العملاء لتحديد مدى رضاهم عن الخدمة المقدمة من قبل هذه البنوك واعتماد درجة رضاهم من الأدوات الهامة في تحديد الأنشطة يفسر ما قيمته ٠,٠٦ من أداء العاملين. كما بلغت درجة التأثير (B)

٠,١٧. وقد أكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة قيمتها ٣٩,٧٩ وبدرجة معنوية ٠,٠٠. ويلاحظ أن تأثير التركيز على حاجات الزبائن هو اقل تأثيرا في أداء العاملين مقارنة بالتحسين المستمر ودعم الإدارة العليا ولكنها أعلى مستوى من اعتماد الإدارة على المعلومات في اتخاذ القرارات. وتأسيسا على ذلك لا يمكن قبول فرضية العدم التي اعتمدتها الدراسة.

الفرضية الثالثة (H3):

"توجد فروق معنوية في نظرة العاملين في البنوك التجارية لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

يشير الجدول ٦ إلى مدى التباين في أداء العاملين بسبب اختلافهم في بعض الخصائص الشخصية. فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي بوجود هذه الفروق فيما يتعلق بجميع أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتعلق بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن. ويستثنى من ذلك التباين في تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن من حيث العمر، حيث تبين بأنه لا توجد فروق بين العاملين من حيث العمر في تركيز جهودهم على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، إذ بلغت قيمة معامل التباين (F) ٠,٩٥ وبدرجة معنوية ٠,٤١ والتي تجاوزت الحد المقبول في هذه الدراسة والبالغ ٠,٠٥، أي أن العاملين باختلاف أعمارهم لا يختلفوا في نظرتهم لمستويات اهتمام البنوك التي يعملون فيها في تلبية حاجات ورغبات الزبائن. أما بالنسبة لبقية الأبعاد فان قيم معامل التباين لها كانت معنوية وهذا ما يدل على وجود هذه الفروق. مما يمكن القول بقبول الفرضية الثالثة.

جدول (٦) تباين العاملين في نظرهم لمستويات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومستويات أدائهم بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية

الخصائص الشخصية	التحسين المستمر للخدمات المصرفية		اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات		دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة		تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن		الأداء الوظيفي	
	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.
الجنس	٤٣,٨٨	٠,٠٠٠	١٣,٩٣	٠,٠٠٠	١٠,٩٥	٠,٠٠١	٥,٨٦	٠,٠١٦	٢٥,٥٤	٠,٠٠٠
العمر	٤٠,٢٢	٠,٠٠٠	١٥٠,٦٠	٠,٠٠٠	٣١,٩٣	٠,٠٠٠	٠,٩٥	٠,٤١	٦٨,٦٩	٠,٠٠٠
التحصيل الدراسي	٩,١٩	٠,٠٠٠	١٨,٦٢	٠,٠٠٠	٥,٦٥	٠,٠٠١	١٨,٩٠	٠,٠٠٠	١٤,٥٧	٠,٠٠٠
مدة الخدمة	١٧,٠٨	٠,٠٠٠	٢٢,٩٦	٠,٠٠٠	٨,٨٢	٠,٠٠٠	٩,٨٩	٠,٠٠٠	١٥,٧١	٠,٠٠٠
الراتب الشهري	١٥,٧٣	٠,٠٠٠	٦,٤١	٠,٠٠٠	٤,٣٥	٠,٠٠٢	٦,٩٨	٠,٠٠٠	٨,٩٥	٠,٠٠٠

- قيمة **F** الجدولية بدرجة معنوية أقل من ٠,٠١ تساوي (٦,٦٣)

الفرضية الرابعة (H4):

"توجد فروق معنوية في أداء العاملين في البنوك التجارية بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

يشير تحليل معامل التباين في الجدول ٦ إلى وجود فروق معنوية في أداء العاملين بسبب اختلافهم في جميع الخصائص الشخصية المذكورة في الجدول أعلاه من حيث الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري. حيث جاءت جميع قيم معامل التباين (F) ذات دلالة إحصائية معنوية. إذ تراوحت قيم معامل التباين بين ٨,٩٥ كأدنى قيمة للفروق بين العاملين بالأداء بسبب اختلاف رواتبهم الشهرية و٦٨,٦٩ كأعلى قيمة للفروق بين العاملين بالأداء بسبب اختلافهم بالعمر، وبدرجة معنوية ٠,٠٠ لجميع الخصائص.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بعد اختبار الفرضيات التي حددتها الدراسة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية المناسبة لكل فرضية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- هناك اختلاف في تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، وقد كان لبعد التحسين المستمر للخدمات المصرفية الأسبقية من حيث ارتفاع مستوى التطبيق، يليه تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات. ورغم هذا الاختلاف فقد أوضح التحليل الإحصائي أن مستويات تطبيق هذه الأبعاد جميعها كانت بمعدلات جيدة، أو أكثر من ذلك لقسم منها، وخاصة التحسين المستمر للخدمات المصرفية. وجاءت هذه النتائج متفقة مع ما توصلت إليه دراسة (المناصير، ١٩٩٤) ودراسة (الطعامنة، ١٩٩٨) ودراسة (أبو دولة والنيادي، ٢٠٠٠). أما أداء العاملين فإنهم يعتقدون بارتفاع مستوى أدائهم بمعدل أكبر من مستويات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

٢- هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة مجتمعة (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية. كما أن هذه الأبعاد تؤثر كلا على انفراد في أداء العاملين بدرجات مختلفة، إذ كان لتأثير التحسين المستمر للخدمات المصرفية المرتبة الأولى وجاءت الأبعاد الأخرى المتعلقة بدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات على التوالي من حيث درجة التأثير. إن هذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة **(Hasan and Kerr, 2003)** ودراسة (**Soltani et.al., 2004**)، كما تشير إلى التشابه مع نتائج دراسة (الطراونة والبلبيسي، ٢٠٠٢) التي أشارت إلى وجود علاقة معنوية بين التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة (مجتمعة أو منفردة) والأداء النهائي لها.

٣- هناك فروق معنوية بين العاملين في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة، بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية المتعلقة بالجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، ومدة الخدمة، والراتب الشهري. وتتطابق هذه النتائج مع ما توصّل إليه (المناصير، ١٩٩٤) و(المنصور، ١٩٩٧) ويستثنى من ذلك التباين في تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن بسبب اختلافهم في العمر. حيث لم يكن هذا الاختلاف معنويا.

٤- هناك فروق معنوية بين العاملين في البنوك التجارية الأردنية من حيث مستويات أدائهم بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية المتعلقة بالجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، ومدة الخدمة، والراتب الشهري.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١- أظهرت نتائج الدراسة أن مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق والمعلومات الصحيحة أقل المبادئ الأربعة لإدارة الجودة الشاملة تطبيقاً. لذا ينبغي من إدارات البنوك التجارية الأردنية العمل على إيجاد نظام مناسب للمعلومات يقوم بتزويد الأداء والأقسام المصرفية كافة بالبيانات والمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار الصحيح بالوقت والكمية والنوعية المناسبة.

٢- ضرورة تفعيل دور العاملين في المشاركة بعملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين وتطوير العمل المصرفي.

٣- ضرورة الاستمرار بتطبيق إدارة الجودة الشاملة بكافة أبعادها في البنوك التجارية الأردنية، لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي للعاملين فيها، فضلاً عن المساهمة في تحسين الأداء النهائي لتلك البنوك.

٤- كان للتحسين المستمر للخدمات المصرفية التأثير الأكبر في الأداء الوظيفي للعاملين. لذا على إدارات البنوك التجارية إيلاء هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام من خلال إجراء دراسات مسحية بشكل دوري، للتعرف على التغيير في حاجات ورغبات الزبائن، والعمل على تلبية تلك الحاجات، مع ضرورة الاهتمام بالشكاوى والمقترحات المقدمة منهم.

٥- ضرورة استمرار الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية في توفير الدعم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها، وذلك باستحداث أقسام متخصصة لضمان ومتابعة الجودة في الخدمة المصرفية.

٦- على إدارات البنوك التجارية الأردنية العمل الجاد وبشكل أكبر مما هو عليه الآن لنشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة وأهمية تطبيقها في العمل المصرفي، بين جميع العاملين فيها، باختلاف جنسهم وأعمارهم ومستوياتهم الوظيفية والتعليمية.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

1- Stephen, Harrison Ronald (1993), Stupak "Total Quality Management, The Organizational Equivalent of Truth in Public Administration Theory and Practice", **Public Administration Quarterly**, Vol. 16, No. 4 Winter, pp. 416 – 429.

2- Rilay, James, (1993), "Just Exactly What is Total Quality Management" **Personnel Journal**, Vol. 72, No. 1.

٣- نزار عبد المجيد البرواري، (٢٠٠٠)، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة وإمكانات تطبيقها في المنظمة العراقية، **مجلة المنصور**، المجلدالأول، العدد الأول، ص ص ٨٥ – ١١١.

4- Heizer, J. and Render B., (1996), **Production and Operations Management**, 4th Ed., Englewood Cliffs, Prentice – Hall.

5- Hoffur, Samuel K. M., (1999), TQM and Organizational Change, **International of Organizational Analysis**, Vol. 7 Issue 2, April, pp.1 – 28.

٦- عمر عقيلي، (٢٠٠١)، **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة "وجهة نظر"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٣١.

٧- عمر عقيلي، (٢٠٠١) **مرجع سابق**، ص ٧٢.

8- Brown, A. and Vanderwiele T., (1996), "Quality Management" Self – Assessment in Australia, **Total Quality Management,** Vol. 7, No. 3, pp. 3 – 24.

٩- محفوظ أحمد جودة، (٢٠٠٤)، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، ص ٣١٣.

10- Buttle F., (1997), ISO 9000, Marketing Motivations and Benefits, **International Journal of Quality and Reliability Management** Vol. 14, No. 9.

١١- عمر عقيلي، (٢٠٠١)، **مرجع سابق**، ص ٧٢.

12- Hoffur, Samuel, (1999), op. cit., p. 7.

13- Badri M., Davis D., (1995), A Study of Measuring The Critical factors of Quality Management, **International Journal of Q.& R. Management**, Vol. 12, No. 7.

Karajewisky L. J., Ritzman K. P., (1996), **Operation Management\ Strategy and Analysis**, 4th Ed., Addison Wisley pub co.

- عمر عقيلي، (٢٠٠١)، **مرجع سابق**، ص ٤٨.
- محفوظ أحمد جودة، (٢٠٠٤)، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

١٤- محمد أحمد الطراونة، بدرية المعتز البلبيسي، (٢٠٠٢)، الجودة الشاملة والأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الأردن، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد ١٧، العدد الأول، ص ص ١١ – ٤٢.

١٥- حامد عبدالله السقاف، (١٩٩٧)، **المدخل الشامل والسريع لفهم وتطبيق إدارة الجودة الشاملة**، الرياض السعودية، بدون ناشر.

١٦- عبد الرحمن حمد الحميضي، (٢٠٠٠)، اتجاهات الإدارة العليا نحو تطبيق مواصفات الأيزو ٩٠٠٠، في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، **مجلة الإدارة العامة**، الرياض المجلد ٤٠، العدد ١، ص ص ١٤٥ – ١٩١.

١٧- عبدالله موسى الخلف، (١٩٩٧)، ثالوث التميز تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية، **مجلة الإدارة العامة**، الرياض، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ص ١٢١ – ١٦٠.

١٨- حسين عبدالله التميمي، (١٩٩٧)، **إدارة الإنتاج والعمليات/ مدخل كمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ٥٨٤.

١٩- عمر عقيلي، (٢٠٠١)، **مرجع سابق**، ص ١٥٦.

20- Evans J., and Lindsay M., (1996), **The Management and Control of Quality**, 3rd. ed., West Publishing Company, New York, pp. 106 – 115.

٢١- نضال صالح الحوامدة، (٢٠٠٤)، العلاقة بين مستوى إدراك فاعلية وعدالة نظام تقويم الأداء وكل من الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي والولاء التنظيمي والثقة التنظيمية في الوزارات الخدمية الأردنية (دراسة ميدانية)، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد السادس، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٦١ – ٩٩.

٢٢- مصطفى نجيب شاويش، (١٩٩٦)، **إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٨٦.

٢٣- موسى اللوزي، (١٩٩٩)، **التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٨٥.

٢٤- علي فلاح المناصير، (١٩٩٤)، "إدارة الجودة الشاملة في سلطة الكهرباء الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢٥- ياسر منصور المنصور، (١٩٩٧)، "**إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي الأردني، دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

٢٦- محمد الطعامنة، (١٩٩٨)، **إدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي** (حالة وزارة الصحة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الإدارة العامة، الأردن.

٢٧- جمال أبو دولة، حمد علي النيادي، (٢٠٠٠)، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في

منظمات الخدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، **أبحاث اليرموك**، المجلد ١٦ العدد ٤، ص ص ١٣٩ – ١٧١.
٢٨- محمد أحمد الطراونة، بدرية البلبيسي، (٢٠٠٢)، **مرجع سابق**، ص ص ١١ – ٤٢.
٢٩- محمد رياض بندقجي، (٢٠٠٣)، توجهات معاصرة في التعليم والتدريب على إدارة الجودة الشاملة لدى شركات التأمين الأردنية، دراسة ميدانية، **أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٧، ص ص ١١٩٧ – ١٢٢٢.
٣٠- رمضان الشراح، (٢٠٠٣)، الأداء الاقتصادي والمالي للجهاز المصرفي الكويتي وفقاً لمفهوم الجودة الشاملة، **مجلة الإداري**، السنة ٢٥، العدد ٩٥، ص ص ٣١– ٣٥.
٣١- ميسر إبراهيم أحمد، (٢٠٠٤)، متضمنات إدارة الجودة الشاملة مدخل تطبيقي مقترح في الصناعات الوطنية، **تنمية الرافدين**، المجلد ٧٤، العدد ٢٦، ص ص ١٤٣–١٦٤.

32- Aggarwal S., (1993), A Quick Guide to Total Quality Management, **Business Horizons**, pp. 66 – 68.

33- Solis E., Rao S., Raghu – Nathan T., Chen Cho – Young and Pan Shih – Chun, (1998), Quality Management Practices and Quality Results, A Comparison of Manufacturing and Service Sectors in Taiwan, **Managing Service Quality**, Vol. 8, No. 1, pp 46 – 64.

34- Hasan M., and Kerr R. M., (2003), The relationship between total quality management practices and Organizational performance in service organizations, **The TQM Magazine**, Vol. 15, N. 4, pp . 286 – 291.

35- Javier Fco., Antonio V. J., Luis M., (2003), Factors affecting the relationship between total management and Organizational Performance, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 20, N.2, pp – 189 – 209.

36- Daniel P., Amrik S., (2003), The relationship between TQM practices, quality performance, and innovation performance: An empirical examination, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 20, N. 8, pp. 901 – 918.

37- Soltani E., Gennard J., Vander Meer R., Williams T., (2004),

HR Performance evaluation in the Context of TQM, A review of the Literature, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 21, N. 4, pp. 377 – 396.

٣٨- بدران بن عبد الرحمن العمر، (٢٠٠٢)، مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مستشفيات مدينة الرياض من وجهة نظر ممارسي مهنة التمريض، **دورية الإدارة العامة، المجلد** ٤٢، العدد ٢، ص ص ٣٠٧ – ٣٥١.

٣٩- سعد بن عبد الله الكلابي، (١٩٩٧)، خصائص الوظيفة ونتائج العمل، فحص جزئي لأنموذج (هاكمان وأولدهم)، **دوريّة الإدارة العامة**، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ص ١ – ٤٣.

استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

د. قيس أديب الكيلاني ود. ثائر عدنان قدومي

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك الأردنية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وترتيب هذه المخاطر في فئات مختلفة وأيضا التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعثرة لربط درجة المخاطرة بسعر فائدة يتناسب مع المخاطرة المصاحبة للقرض ولتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة عينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مكونة من (٢٠) شركة، وقد تم اختيار ٥٠ % من العينة على أساس الشركات الأعلى من حيث القيمة السوقية لأسهمها والـ ٥٠ % الأخرى من العينة على أساس الشركات الأدنى من حيث القيمة السوقية لأسهمها بسبب الدلالة التي توفرها سلامة رأس المال أو تآكله، وقد تم التوصل إلى تصميم نموذج مالي مكون من خمسة نسب مالية حيث قرن بكل نسبة مالية وزن نسبي معين يدل على معامل الانحدار الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذه النسب هي: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة، صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات، صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول، النقدية/ مجموع الأصول. وقد تم تطبيق النموذج المالي على عينة الدراسة بهدف تصنيف مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك حيث تم التوصل إلى تصنيف القروض إلى (٣) فئات، تبدأ من الفئة الأولى: قروض عالية المخاطرة حيث كان مؤشر مخاطرة القروض Z => ١ وتنتهي بالفئة الثالثة: قروض قليلة الخاطرة حيث كان مؤشر مخاطرة القروض Z >٢,٣٢.

كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات والتي من ضمنها التأكيد على مدراء الائتمان في البنوك التجارية بأهمية استخدام النماذج المالية الكمية للتعرف على مخاطرة القروض قبل منحها وعدم الاعتماد على الرأي الشخصي بشكل رئيسي.

مفتاح الكلمات: النمذجة المالية، مخاطرة وجودة القروض، التعثر، الشركات الصناعية

The Use of Financial Modelling in Credit Risk Rating An Analytical Study of a Sample of Industrial Corporations in Jordan

Dr. Qais Adib Alkilani & Dr. Thair Adnan Kaddumi

Applied Science Private University

Abstract

This study aims at classifying the risks associated with the loans granted by the Jordanian banks to the Jordanian industrial public corporations in order to arrange such risks into different categories and to differentiate between the solvent and insolvent corporations for the purpose of tying the risk degree with the interest rate that is suitable for the risk related to the loan. To achieve this goal, the researchers have studied a sample made up of 20 Jordanian industrial public corporations. 50% of the sample was chosen on the basis of the highest share market value and the remaining 50% of the sample was chosen on the basis of the lowest share market value.

For this purpose, a financial model of (5) ratios has been designed; each ratio has been given a proportional weight that indicates the regression co-efficient between independent and dependent variables. The ratios used are: Working Capital/ Total Assets, Acid asset/ Current Liabilities, Net Income/ Sales, EBIT/ Total Assets, Cash/ Total Assets. The financial model has been applied on the sample of the study to classify the loan risks granted by the banks. Accordingly, (3) categories of risk degrees have been extracted: starting with the first category – high risk ($Z<=1$) and ending with the third category- low risk ($Z > 2.32$).

The study also includes some recommendations that emphasize that the credit managers of the commercial banks need to recognize the importance of the quantitative financial models in identifying the loan risks to be granted to corporations so that their decisions do not depend merely on personal opinion.

مقدمة

تحدد قرارات منح القروض والتي يتخذها المسؤولون في البنوك بحيث تعتمد إلى حد كبير على المخاطر التي تصاحب تلك القروض، لذلك نرى أن مسئولي قسم التسهيلات الائتمانية يقومون بعدة خطوات وإجراءات للتأكد من مخاطر القرض قبل منحه وبعد منحه أيضا، عن طريق المتابعة بوسائلها المختلفة والتي يتم من خلالها اكتشاف حالات من الممكن أن يتعثر فيها القرض قبل وقوع التعثر، وحتى يتمكن البنك من معالجتها. لذلك فإن البنك يطلب معلومات وبيانات مالية أو غير مالية عن العميل ويقوم باستخدام هذه البيانات للحكم على مدى ملاءمة العميل المالية.

إن الهدف الأساسي من القوائم المالية التي يزودها العميل إلى البنك لغرض طلب القرض هو تحليل هذه القوائم للحكم على مدى سلامة القروض التي ستمنح للعميل.

في هذه الدراسة سيقوم الباحثان بالاستفادة من الدراسات السابقة التي أجريت على تصنيف مخاطر القروض المصرفية حيث ركزت معظم تلك الدراسات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية تستطيع أن تتنبأ بمخاطر القروض وذلك قبل منحها مباشرة. لأنه باستخدام النسب المالية يمكن الحصول على مؤشر لمدى قوة أو ضعف الشركة.

وتعتبر النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي حيث تزايدت أهميتها بالنسبة للبنوك منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب. إحداهما هو بنك "فرانكلين" الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية وقد خسر عام ١٩٧٣ حوالي 1/4 رأسماله والبنك الآخر هو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية حيث اضطر على أثر الخسارة إلى التوقف عن الاستمرار كليا [١].

لو نظرنا إلى القطاع العام وتساءل بعضنا هل هناك شركات تفلس ؟ والتي

تبدأ بوقوع الشركة في حالة من الإعسار المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها حيث ينتهي الأمر بالإعلان عن إشهار الإفلاس، ولكن في ظل الاقتصاديات الموجهة لا يتم إشهار إفلاس الشركات بل يتم ما هو اخطر من ذلك وهو قيام الدولة بتحمل عبء خسائر هذه الشركات من خلال الدعم وهنا يأتي دور التحليل المالي وأهميته في التنبؤ بالخسائر قبل حدوثها لمساعدة الجهات المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة لإنقاذ الموقف(٢).

لذلك فإن الحاجة ملحة إلى ابتكار أساليب كمية تكشف مسبقاً عن حجم المخاطر التي قد تواجهها القروض الممنوحة مما قد يمهد السبيل إلى تجنبها، خاصة وأن الدراسات السابقة أكدت أن إفلاس المشاريع يعود بشكل رئيسي إلى أسباب داخلية وأسباب إدارية حيث أن الإدارة تعتبر هي المسؤولة غالباً عن التعثر الذي يحدث للمشروع(٣).

وتشير الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى أنه قد تجاوز مرحلة متقدمة من البحث والتحليل على المستوى العالمي(٤)، وكانت هناك العديد من المحاولات الهادفة إلى وضع معايير كمية لقياس المخاطر الائتمانية منذ بداية الأربعينات، أما على مستوى الدراسات العربية فالبحث والتقصي يبين ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر الائتمانية الخاصة بالقطاع الصناعي في الأردن من الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) من أجل وضع مقياس كمي تستطيع البنوك الأردنية الاعتماد عليه عند دراسة مخاطر القروض من أجل اتخاذ القرار السليم بمنح أو عدم منح القرض.

أولاً: المنهجية

١- مشكلة الدراسة

إن تحليل مخاطر الائتمان المصرفي هو من أهم أعمال موظفي قسم التسهيلات الائتمانية في أي بنك وهو يقوم على تصنيف المخاطر Risk Rating ليتمكن الموظف من تحديد فئة المخاطر التي ينتمي إليها القرض من أجل تحديد سعر فائدة عليه(٥)، وتحديد نوع الضمانات المقبولة بما يتناسب مع مخاطرة القرض بالنسبة للبنك، لذلك يلجأ موظفو القسم إلى الحصول على معلومات عن العميل وعن الغرض من القرض ومعلومات أخرى مالية لاستخدامها في التحليل المالي التقليدي بالاعتماد على تحليل كل نسبة مالية على حدة، مما قد يعطي انطباع عن الوضع المالي الجيد للمنشأة علماً أنه إذا استخدمت نسبة أخرى فقد تعطي انطباع معاكس لوضع الشركة المالي.

لذلك فمن الضروري معرفة النسب الملائمة لتحديد الوضع المالي والائتماني للمنشأة من خلال مجموعة من النسب المالية الموضوعة معاً في حزمة واحدة تكون هي الأقدر على إعطاء فكرة سليمة وصحيحة عن وضع الشركة المالي والائتماني .

٢- أهمية الدراسة

من المعروف أن جهاز الإقراض الكفء في البنوك يلعب دوراً هاماً في نجاح السياسات الائتمانية للبنك نفسه ولكن يجب أن لا نغفل أهمية الأساليب الكمية المختلفة والمتبعة لتحليل مخاطر الائتمان والتي تعتبر مكملاً للجهاز الكفء في الإدارة الائتمانية من خلال البحث والتقصي والتحقق من القدرة الحقيقية للمقترض على السداد(٦).

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأوضاع المالية التي حدثت في بعض المصارف والتي تتمثل في تحول جزء من القروض إلى قروض متعثرة كان سببها عدم وجود نظام فعال في تحليل ودراسة المخاطر التي صاحبت العمليات الائتمانية المقدمة إلى الشركات الصناعية وأيضا توفير نموذج يمكن استخدامه لهذا غرض بحيث يعود

بالنفع على أطراف أخرى أهمها المساهمين من خلال الاطمئنان على سلامة المركز المالي للشركة التي يستثمرون بها.

٣- فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة من خلال العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالشكل التالي:

يمكن التنبؤ بمخاطرة القروض الممنوحة للشركات الصناعية بواسطة حزمة من النسب المالية التي يتم التوصل إليها باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية ١٠%.

٤- متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير تركيبة الموجودات والمطلوبات وبنود قوائم الدخل للشركات الصناعية عينة البحث على تعثر الائتمان الممنوح لهذه الشركات سواء ما كان منها بالارتفاع أو الانخفاض. بناء على ذلك يمكن توضيح متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ- المتغير التابع: متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية عينة الدراسة وذلك خلال فترة الدراسة حيث تم الحصول على البيانات من القوائم المالية المنشورة لنفس الشركات بسبب اعتبارها دليل على سلامة أو تآكل رأس المال.

ب- المتغير المستقل: يتضمن النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة وعلى ضوء ذلك فإن المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها عند طلب القرض تعتبر أساسية لذلك يتوجب على ضابط الائتمان التأكد من أنها مدققة من قبل مدقق قانوني وما مدى الثقة التي يوليها ضابط الائتمان لحسابات الشركة. وهذه النسب هي:

١- صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول.

٢- إجمالي القروض/ إجمالي الأصول.

٣- رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.

٤- الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة.

٥- رأس المال العامل/ المبيعات.

٦- المبيعات/ إجمالي الأصول.

٧- المطلوبات/ حقوق المساهمين.

٨- صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات.

٩- الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.

١٠- الأصول السريعة/ المبيعات.

١١- صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.

١٢- القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم.

١٣- النقدية/ الخصوم المتداولة.

١٤- النقدية/ مجموع الأصول.

١٥- الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

٥- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن والبالغ عددها (٨٦) شركة لغاية عام ٢٠٠٣[٧]. وقد تم تحديد القطاع الصناعي في الأردن بسبب اتساع هذا القطاع وارتفاع حجم الائتمان الممنوح له وارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر الشركات الصناعية الأمر الذي يقل وجوده في قطاعات أخرى حيث بلغت حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن للقطاع الصناعي كما هو موضح بالجدول رقم (١):

جدول رقم (١): توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع الصناعي الأردني (مليون دينار)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
حجم التسهيلات	٤٩٤,٨	٥٠٥,٩	٥٠٣,٩	٦١٥,٩	٦٦٦,١	٦٨٣,٤	٧٢٨,٦	٧٨٩,٨	٨٠١,٤

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية/ البنك المركزي الأردني[٨].

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد بلغت "٢٠" شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣). وقد تم اعتبار ٥٠% عينة الدراسة كمجموعة أولى تمثل الشركات الصناعية التي حققت أرباح خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ والتي كانت القيمة السوقية لأسهمها أعلى من القيمة الاسمية وهي (دينار واحد) أما الـ ٥٠% الأخرى من العينة فقد اعتبرت كمجموعة ثانية وتمثل الشركات الصناعية التي حققت خسائر خلال تسعة سنوات من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٣ الأمر الذي أثر على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات حيث انخفضت إلى مستويات متدنية بحيث أصبحت أقل من القيمة الاسمية لذلك نستطيع اعتبار أن القيمة السوقية هي انعكاس لوضع الشركة من ناحية تحقق الأرباح أو الخسائر[٣].

وقد تم توزيع عينة الدراسة إلى مجموعتين تمثل كل مجموعة عشرة شركات، المجموعة الأولى حددت وفقاً لارتفاع القيمة السوقية لأسهمها للسنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٣ والذي يعطي مؤشراً على سلامة رأس المال للشركة. أما المجموعة الثانية فقد حددت وفقاً لانخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركات عن القيمة الاسمية لنفس الفترة والذي يعني تآكل رأس المال لهذه الشركات للسنوات نفسها والذي

يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشركات على سداد القروض الممنوحة لها. وحيث أن القيمة السوقية للأسهم تعتبر معيار على مدى سلامة أو تآكل رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى تعثر الشركات وبالتالي تعثر القروض الممنوحة لها حيث أن ارتفاع أو انخفاض الأسعار السوقية لأسهم الشركات ما هي إلا انعكاساً لنشاط الشركات فهبوط مستوى نشاط الشركات يحدث عندما لا يكون هناك قرارات في التوسع في النشاط أو عندما يكون هناك تخفيض في التكاليف وتخفيض في حجم العمالة وانخفاض في الأرباح فعندما تصل هذه المعلومات إلى المستثمر عن طريق "الإفصاح" والشفافية المطلوبة في السوق المالي سيقل حجم الطلب على الأسهم وبالتالي سيقل حجم التعامل مما يعني انخفاض أسعار هذه الأسهم في البورصة.

والجدول رقم (٣) يبين الشركات الصناعية عينة الدراسة، والقيمة السوقية لأسهم كلّ منها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣:

الجدول رقم (٣) : أسماء الشركات ومتوسط القيمة السوقية لأسهمها

الرقم المتسلسل	اسم الشركة	متوسط القيمة السوقية للسهم
-١	مصفاة البترول الأردنية	10.309
-٢	المنظفات الكيماوية العربية	9.692
-٣	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	4.236
-٤	دار الدواء للتنمية والاستثمار	4.750
-٥	مصانع الأجواخ الأردنية	6.410
-٦	العربية لصناعة الأدوية	3.501
-٧	البوتاس العربية	4.446
-٨	الدخان والسجائر الدولية	2.068
-٩	الدباغة الأردنية	4.721

١٠-	الألبان الأردنية	2.911
١١-	الشرق الأوسط للصناعات الكيماوية والمستلزمات الطبية	0.673
١٢-	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	0.436
١٣-	الصناعات الصوفية	0.936
١٤-	الرازي للصناعات الدوائية	0.513
١٥-	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	0.842
١٦-	الموارد الصناعية الأردنية	0.819
١٧-	الوطنية للصناعات النسيجية البلاستيكية	0.356
١٨-	رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية	0.924
١٩-	العربية للاستثمار والتجارة الدولية	0.252
٢٠-	السلفوكيماويات الأردنية	0.523

* **الجدول من إعداد الباحثان بناء على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.**

٦- أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على القوائم المالية وخاصة (الميزانيات العمومية وقوائم الدخل) للشركات عينة البحث للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ والتي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات عينة الدراسة.

٧- الدراسات السابقة:

اهتم الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة الأوضاع المالية للشركات والتنبؤ بفشلها مسبقاً منذ الستينات وقد ظهرت منذ ذلك الوقت العديد من الدراسات كما يلي:

أ- الدراسات الأجنبية :

١- دراسة Beaver (1966). قام الباحث باختبار ستة متغيرات من بين

ثلاثين متغيراً بحيث أظهرت قدرة على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بخمس سنوات وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة ٩٥%.

حيث اختار الباحث عينة من الشركات الجيدة مكونة من (٧٩) شركة ومثلها من الشركات الغير جيدة (الفاشلة) من خلال تحليل حساباتها الختامية مستخدماً أسلوب التحليل التمييزي حيث خلصت الدراسة إلى اختيار (٦) نسب مالية ذات تأثير على المخاطرة الائتمانية وهذه النسب هي(١):

التدفق النقدي/ مجموع الأصول، صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول، مجموع القروض/ مجموع الأصول، صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول، الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة، الأصول السريعة – الخصوم المتداولة/ تكاليف العمليات – الاستهلاكات.

٢- دراسة Altman (١٩٦٨). تركز دراسة Altman على استخدام أسلوب تحليل الانحدار التمييزي Discriminate Regression Analysis حيث غطت الدراسة عينة مختارة عشوائياً من الشركات التي أعلن إفلاسها بين عامي ١٩٤٦- ١٩٦٥ وقد احتوى النموذج على خمسة متغيرات وهي(٩):

صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول، صافي الربح قبل الفائدة والضريبة EBIT/ مجموع الأصول، القيمة السوقية للسهم/ مجموع الخصوم، المبيعات/ مجموع الأصول.

أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية تراوحت ما بين ٧٠% - ٩٠% وذلك قبل سنتين من الإفلاس الفعلي.

٣- دراسة Deakin (١٩٧٢). أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات التي أعلن عن إفلاسها بين عامي ١٩٦٤- ١٩٧٠ وكان عدد المتغيرات المستخدمة (١٤) متغيراً (٣):

التدفق النقدي/ مجموع القروض، صافي الربح/ مجموع الأصول، مجموع القروض/ مجموع الأصول، الأصول المتداولة/ مجموع الأصول، الأصول السريعة/ مجموع الأصول، صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول، النقدية/ مجموع الأصول، الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة، النقدية/ الخصوم المتداولة، الأصول المتداولة/ المبيعات، الأصول السريعة/ المبيعات، صافي رأس المال العامل/ المبيعات، النقدية/ المبيعات.

خلصت هذه الدراسة إلى أن النموذج الذي تم تصميمه أظهر قدرة على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بخمس سنوات. ويعاب على هذا النموذج أنه استخدم عدداً كبيراً من النسب المالية (١٤ نسبة)، ويعاب عليه أيضاً أن عينة الدراسة غير متماثلة من حيث عدم انتمائها لنفس القطاع.

٤- دراسة Edmister (١٩٧٢). حيث تناولت عينة من الشركات التي أعلن إفلاسها بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٥ وتضمن النموذج ستة متغيرات هي[٣]:

التدفق النقدي/ الخصوم المتداولة، حقوق الملكية/ المبيعات، صافي رأس المال العامل/ المبيعات، الخصوم المتداولة/ حقوق الملكية، المخزون/ المبيعات، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة.

من عيوب هذه الدراسة أنها تناولت عينة غير متماثلة من الشركات التي تم دراستها وتحليلها.

٥- دراسة Chesser (١٩٧٢). وقد احتوى هذا النموذج على ستة متغيرات أيضا كما يلي[١٠]:

النقد والأوراق المالية/ مجموع الأصول، صافي المبيعات/ النقد والأوراق المالية، صافي الربح قبل الضرائب/ مجموع الأصول، إجمالي القروض/ مجموع الأصول، الأصول الثابتة/ صافي قيمة المشروع، رأس المال العامل/ صافي المبيعات.

كان الهدف من هذا النموذج هو اختيار النسب المالية الأفضل للوصــول إلى تدريج ائتماني، للشركات، وقد اعتمد الباحث على عينتين الأولى مكونــة مــن (٧٤) شركة نصفها جيدة والنصف الآخر غير جيدة استخدمت لبناء المقياس أما العينة الثانية فتكونت من (٥٢) شركة منها (٢٢) شركة جيدة و(٣٠) غير جيدة استخدمت لاختبار المقياس، وتم استخدام التحليل التمييزي للوصول إلى الدالــة المميزة وإيجاد نقطة الفصل بين الشركة الجيدة وغير الجيدة.

٦- دراسة **Zavgren** (١٩٨٣). استخدم الباحث أسلوب خاص للانحدار المتعدد وغطت الدراسة عينة من الشركات التي أُعلن إفلاســها بــين عــامي ١٩٧٢ -١٩٧٨ وتضمن النموذج ستة متغيرات هي[٣]:

صافي الربح/ إجمالي الأصول، المبيعات/ الأصول الثابتة، الأصول المقترضــة/ إجمالي الأصول، المدينون/ المخزون، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة، النقدية/ إجمالي الأصول.

أثبت النموذج قدرة على التنبؤ بالإفلاس وذلك بمعدلات خطأ متفاوتــة في السنوات الخمس السابقة للإفلاس. وقد راعت هذه الدراسة وجود التماثل بــين الشركات عينة الدراسة من حيث القطاع الاقتصادي وحجم الأصول.

٧- دراســة **Gregory J. Eidleman** (١٩٩٥) بعنــوان Z-SCORES - دليل للتنبؤ بالفشل المالي، حيث وضــح الباحــث أن عــدد الشركات المتعثرة بازدياد مستمر حتى وصل العدد في أحد الأســابيع إلى (٣٠٠) شركة متعثرة وهذا العدد هو الأعلى منذ عــام ١٩٣٠ في الولايــات المتحــدة الأمريكية وذلك بسبب تزايد القروض. وأن النماذج المتعارف عليها غــير قابلــة للتطبيق في جميع الظروف وعلى جميع القطاعات حيث قام الباحث بتطبيق نموذج Altman على شركات أخرى مثل:

أ- الشركات الغير متداولة في السوق المالي.

ب- الشركات الغير صناعية (التجارية والخدمية).

وخرج بنماذج جديدة خاصة بالنوعين المختلفين للشركات وهذه النماذج مختلفة تماماً عن نموذج Altman من حيث الوزن النسبي لكل متغير (النسبة المالية). حيث كان النموذج المتعلق بالشركات الغير متداولة بالسوق المالي كما يلي [11]:

$$Z = 0.717\mathbf{X1}+0.847\mathbf{X2}+3.107\mathbf{X3}+0.420\mathbf{X4}+0.998\mathbf{X5}$$

وقد قسم الشركات إلى ثلاث فئات بالاعتماد على قيمة (Z) على النحو التالي:

- $Z< 1.23$ شركات متعثرة.
- $1.23<Z<2.9$ شركات تحتاج إلى دراسة.
- $Z>2.90$ شركات ناجحة.

أما النموذج الثاني فهو:

$$Z = 6.56\mathbf{X1}+3.26\mathbf{X2}+6.72\mathbf{X3}+1.05\mathbf{X4}$$

حيث تم إلغاء X5 وهي: المبيعات/ إجمالي الأصول وذلك بسبب الاختلاف الكبير في حجم المبيعات بين قطاع وآخر، وقد قسم الشركات إلى ثلاث فئات بالاعتماد على قيمة (Z) على النحو التالي:

- $Z< 1.1$ شركات متعثرة.
- $1.1<Z<2.6$ شركات تحتاج إلى دراسة.
- $2.6<Z$ شركات ناجحة.

٨- دراسة Carolyn Clark, Paul Foster, Karen Hogan and George Webster (١٩٩٧). في هذه الدراسة قام الباحثون باختيار (١٤) شركة من (٣) قطاعات مختلفة، سبعة منهم شركات قائمة وناجحة والسبعة الأخرى هي شركات تعثرت ما بين الأعوام (١٩٧٤ – ١٩٧٩) حيث تم تحديد (٤) متغيرات لتصميم النموذج تعتبر كمؤشر لقياس

مخاطرة القروض الممنوحة وهي:

١- السيولة، وقد تم استخدام نسبة التداول السريعة ونسبة التدفق النقدي إلى المبيعات.

٢- القوة الإيرادية، وقد تم استخدام هامش صافي الربح والعائد على الاستثمار.

٣- كفاءة استخدام الأصول، وقد تم استخدام معدل دوران المخزون ومعدل دوران الأصول.

٤- المرونة المالية وقد تم استخدام نسبة تغطية الفوائد ونسبة الاقتراض (القروض/ حقوق الملكية)، وقد تم تسمية النموذج بـ(**K & P Default Risk Model**) حيث تم إعطاء وزن نسبي للقوة الايرادية والمرونة المالية بلغ (٨٠%) وتم مقارنة **K & P Model** مع نموذج **Altman** فتبين أنه أدق في التنبؤ بالفشل من نموذج **Altman**، حيث أثبت النموذج أن التنبؤ بفشل الشركات قبل سنة إلى خمس سنوات جميعها تحققت ولكن بنسب متفاوتة[٩].

ب- الدراسات العربية:

١- دراسة فوزي غرايبة وريما يعقوب/ الجامعة الأردنية (١٩٨٧) بعنوان "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية سنة ١٩٨٧"، حيث استخدم الباحثان عينة من (٢٠) شركة صناعية أردنية في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ واستخدم الباحثان التحليل التمييزي الخطي للوصول إلى أفضل نموذج يمكن من خلاله التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة والغير متعثرة وقد راعى الباحثان التماثل من حيث نوع القطاع الاقتصادي وتمكن النموذج من إعادة تصنيف الشركات في عينة التحليل ضمن مجموعتي الشركات المتعثرة والغير متعثرة وبدقة تامة. وكانت النسب المختارة هي [١٢]:

المبيعات/ إجمالي الأصول، المبيعات/ حقوق الملكية، صافي الربح/ مجموع الالتزامات، حقوق المساهمين/ مجموع الالتزامات، حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة، التدفق النقدي/ مجموع الأصول.

٢- **دراسة مفلح عقل (١٩٨٩)** بعنوان فشل "المؤسسات التجارية أسبابه، مظاهره وكيفية التنبؤ به" حيث قام بتطبيق نموذج Altman المطور على (١٤) شركة صناعية متفاوتة في أدائها للسنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٤. وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن النموذج استطاع التمييز بين الشركات الجيدة والشركات المعروفة بأدائها المنخفض [١٣].

٣- **دراسة (منير هندي/ ١٩٨٩)**. تضمن هذه الدراسة محاولة للوصول إلى نموذج للتنبؤ بتآكل رأس المال (الإفلاس الفني) للشركات الصناعية وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي حيث احتوى النموذج على ستة متغيرات أثبتت قدرتها على التنبؤ بالإفلاس قبل خمس سنوات من حدوثه للشركات التي بلغت قيم (Z) لها في النموذج (3.285) نقطة أو أكثر وقد راع الباحث التماثل في العينة المختارة من حيث نوع القطاع الاقتصادي . أما متغيرات النموذج فهي على النحو التالي[٣]:

مجموع الأموال المقترضة/ إجمالي الأصول، صافي الربح قبل الضريبة/ المبيعات، حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل/ الأصول الثابتة، معدل العائد على المتاجرة بالملكية، المخزون/ الأصول المتداولة، رصيد السحب على المكشوف/ حقوق الملكية.

٤- **دراسة الهيتي (١٩٩٠)**. وهي دراسة عراقية تناولت القياس الكمي للمخاطرة الائتمانية وقد اعتمدت على ستة نسب مالية حيث اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار المتعدد للوصول إلى معادلة تقدير المخاطرة الائتمانية وكانت النسب المالية التي احتواها النموذج كما يلي[١٠]:

صافي الدخل/ المبيعات، المبيعات/ الأصول الثابتة، الديون/ إجمالي الأصول،

نسبة رأس المال العامل، صافي الدخل/ إجمالي الديون، نسبة الأرباح المحتجزة.

٥- **دراسة محمد مطر (١٩٩٦)** بعنوان "أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل". أشار الباحث إلى أن أهمية التحليل الاستراتيجي الذي يعتمد على المؤشرات المالية وغير المالية تزداد أهمية يوماً بعد يوم، لأن النسب المالية التي تطبق على القوائم المالية لا تفي بمتطلبات العصر لأن كثيراً من المتغيرات التي تؤثر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها اتجاه البنوك لا تظهر في القوائم المالية مثل تقييم مخاطرة الشركة ومخاطرة الصناعة ومخاطر الاقتصاد الكلي. وبين الباحث أن هناك خطوات يمكن اتبعاها للوصول إلى النتائج المرجوة من التحليل الاستراتيجي، وخلص الباحث إلى تصميم مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان التي تقسم المخاطرة إلى أربعة مستويات: منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً (١٤).

٦- **دراسة محمد مطر (١٩٩٧)** بعنوان "العناصر الأساسية لتحليل الائتمان المستخدم في دراسة طلب التسهيلات المصرفية". وضح الباحث في هذه الدراسة أهم العناصر الأساسية التي يتوجب على مسؤول الائتمان في البنوك مراعاتها في دراسته لطلب التسهيلات وهي (١٥):

١- تقديم وصف واضح للتسهيلات المصرفية المطلوبة.

٢- تحديد مصادر المعلومات المالية ونوعها التي تستخدم في الدراسة.

٣- مصادر واستخدامات النقد لدى العميل.

٤- مصادر المعلومات الإستراتيجية مثل نشاط الشركة ونجاحها.

٥- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

٦- تحليل المخاطر المصاحبة للقرض وترتيبها والتوصية.

٧- الالتزامات القانونية.

٧- **دراسة محمد مطر (٢٠٠١)** بعنوان "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي

للشركات – دراسة تحليلية مقارنة لآراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن".
هدفت الدراسة إلى الوقوف على أوجه التشابه ومجالات الاختلاف القائمة بين المدققين والمحللين الماليين من حيث طبيعة المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات ومن حيث أهميتها النسبية وذلك من خلال دراسة (٦٣) مفردة تنتمي إلى الفئتين المذكورتين، وقد بينت الدراسة أن كلا الفئتين تتفقان على الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في بناء نموذج التنبؤ بالفشل، لكنهما تختلفان في تحديد المتغيرات المالية وغير المالية التي تستخدم في عملية التنبؤ بالفشل والأفضلية التي تعطيها كل فئة من الفئتين لأنواع النسب المالية المستخدمة. وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتكون من عشرة متغيرات (من وجهة نظر المدققين) بحيث يكون ٦٠% منها عبارة عن مؤشرات مالية و٤٠% مؤشرات غير مالية، أما بالنسبة للمحللين الماليين فإن النموذج يتكون من عشرة متغيرات أيضاً ٥٠% من المتغيرات تمثل مؤشرات مالية وال٥٠% الأخرى عبارة عن مؤشرات غير مالية. وفيما يلي المتغيرات المالية لنموذج التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر فئة المدققين [١٦]:

مجموع المطلوبات/ حقوق المساهمين، صافي الربح/ حقوق المساهمين (ROE)، صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الربح، صافي الربح/ صافي المبيعات، صافي الربح/ عدد الأسهم العادية، صافي التدفق النقدي التشغيلي/ مجموع الديون.

أما بالنسبة للمتغيرات المالية التي احتواها النموذج من وجهة المحللين الماليين فهي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي/ مجموع الديون، درجة الرفع المالي، معدل دوران المخزون، مجموع المطلوبات/ حقوق المساهمين، الأصول السائلة/ المطلوبات المتداولة.

ملخص الدراسات السابقة:

جميع الدراسات السابقة استخدمت النسب المالية (مؤشرات كمية) ما عدا دراسة محمد مطر (٢٠٠١) التي أدخلت بعض المؤشرات النوعية، وهذه الدراسات أجريت في فترات معينة وعلى أنواع مختلفة من القطاعات الاقتصادية، ومعظمها أثبت قدرة على إعطاء فكرة عن الوضع المستقبلي للشركة التي تخضع للتقييم باستخدام النموذج المحدد في تلك الفترة وبنسب دقة متفاوتة، فعندما تكون العينة متماثلة وتأخذ بالاعتبار أن تحتوي على شركات جيدة وأخرى فاشلة تكون النتائج أدق لأن عدم التماثل في العينة قد يؤدي إلى صعوبة في تطبيق النموذج بسبب الاختلاف في بنود القوائم المالية للشركات المختلفة القطاعات وبسبب تأثير الظروف الاقتصادية على قطاع معين أكبر من تأثيرها على قطاع آخر. وقد لوحظ من خلال الاستعراض المرجعي أن بعض النسب قد تكررت أكثر من غيرها في عدة دراسات بحيث يمكن ترتيب هذه النسب حسب الأكثر تكراراً ثم الأقل كما يلي:

أ- نسب السيولة.

ب- نسب الربحية.

ج- نسب المديونية.

د- نسب الكفاءة.

ثانياً: الإطار النظري

١- النمذجة المالية:

الأكاديميون والممارسون لمهنة الإقراض دائما في محاولات مستمرة لتطوير نماذج مالية تمكنهم من الحكم على مدى سلامة القروض التي تمنح من قبل البنك من حيث جودة القروض أو مخاطرها. لذلك فإن النمذجة المالية هي عبارة عن بناء

نموذج أو أكثر بحيث يتم استخدامه لغرض معين، وهذا الغرض يكمن في التنبؤ مسبقا بجودة القروض أو مخاطرها معتمدا على النسب المالية المتعارف عليها [٩]، وهي عبارة عن مؤشرات مالية يتم اشتقاقها من خلال البيانات المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة وغيرها من الشركات في القطاعات المختلفة، حيث أن هناك النماذج المبنية على مؤشرات وصفية أو نوعية إلا أن كل مؤشر يؤثر بدرجة مختلفة على مخاطر القرض أو جودته عن المؤشر الآخر لذلك لا بد من إعطاء أوزان نسبية لهذه المؤشرات حسب تأثيرها على أرباح الشركات وبالتالي تأثيرها على مخاطرة القرض فمن خلال إعطاء هذه الأوزان النسبية يصبح النموذج كاملا وجاهزا للتطبيق عمليا [١١]. كما وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي نموذج مالي قد تم بناءه أو استحداثه في فترة معينة وعلى بيئة معينة أو في ظروف اقتصادية معينة لا يمكن تطبيقه في فترة أخرى ضمن ظروف اقتصادية مختلفة وفي بيئة مختلفة أيضا إلا إذا تم تعديل النموذج المالي وذلك بتعديل الأوزان النسبية للمؤشرات المالية وفق ما تقتضيه الظروف البيئية والاقتصادية للشركات التي سيتم تطبيق النموذج عليها [١٧]. بالطبع هذه النماذج الموضوعية لا تلغي دور الأحكام والاجتهادات الشخصية لضابط الائتمان المسؤول في البنك في تقدير العوامل الأخرى من خلال خبرته العملية والتي لها صلة بالقرار الائتماني مثل: نوعية العميل، ظروف المنافسة، الحالة الاقتصادية.

٢- المخاطرة الائتمانية والتعثر:

المخاطرة الائتمانية هي احتمال عدم قيام البنك باسترداد كامل القرض أو جزء منه والذي تم منحه لجهات معينة وهذا قد يكون بسبب عدم قدرة الجهة المقترضة على السداد لأسباب معينة منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو متعلق بالصناعة التي يمارسها المقترض وطبيعة نشاطه ومنها ما هو متعلق بالاقتصاد الكلي وغيرها من الأسباب المختلفة [١٨].

وقد اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية واعتبرته من أولويات القطاع المصرفي ولهذا قامت بعض البنوك باستحداث إدارة خاصة

ومستقلة تابعة للإدارة العليا تقوم بمهمة إدارة مخاطر القروض الممنوحة من قبل نفس البنك تكون مهمتها وضع كافة الإجراءات والسياسات للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وللتعرف على المخاطرة مسبقا وقبل منح القرض[١٩]، وأن حجم العائد المتوقع من القرض يتناسب مع درجة المخاطرة [٢٠]. لذلك تتبنى البنوك منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية باعتباره جزءا مهما من بازل – ٢، حيث يساعد بشكل ملموس في تحفيز البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل متقدم [٢١].

وقد دلت أغلب الدراسات المتعلقة بالتعثر على مفهوم واحد للشركة المتعثرة وهو – الشركة التي تتوقف عن سداد القروض الممنوحة لها من قبل البنوك. هذا المفهوم هو موقفاً معيناً تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك، مما يعرض المصرف لخسائر محتملة والتعثر نوعين الأول اقتصادي والثاني مالي. فمن الممكن أن تواجه الشركة النوع الأول أو الثاني أو كليهما معا [١]. فالتعثر الاقتصادي يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائدا مناسبا على الأموال المستثمرة أي أن يحقق عائداً أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة وعدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها[٢٢] ، والفشل المالي يتمثل في وصول الشركة إلى درجة العسر المالي (Insolvency) أي إلى وضع التصفية القانونية ويحدث ذلك عندما تصبح القيمة السوقية لموجودات الشركة أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها لكن الشركة تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي Bankruptcy عندما تعجز عن تسديد ديونها. بمعنى آخر فإن الفشل المالي للمشروع يعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدوى الاستثمار فيه مما يترتب عليه عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته مما يقوده في النهاية إلى الإفلاس [٢٣].

تجتهد البنوك في انتقاء الشركات التي تتعامل معها وتمنحها تسهيلات ائتمانية متأملة بمقدرة تلك الشركات المالية ورغبتها الأخلاقية في تسديد هذه التسهيلات الممنوحة لها وقدرتها على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك

تأمينا لهذه التسهيلات وأن هذه الشركات من ذوي السمعة الجيدة والتي تحرص على سمعتها وعلى الوفاء بالتزاماتها لا أن تكون من أصحاب السمعة السيئة التي سبق وتعرضت لهزات مالية في الماضي أو ممن أشهرت إفلاسها أو سبق وتمت ملاحقتها قانونياً من قبل بنوك أخرى.

لكن الممارسة العملية أثبتت أنه رغم كل ما تقوم به البنوك من حرص وحذر في مجال دراسة وفحص كل ما يتعلق بالعميل وبالعملية الائتمانية إلا أنه يحدث في بعض الأحيان أن تظهر حسابات يعتبرها البنك (غير جيدة) والتي أطلق عليها مصطلح التسهيلات المصرفية المتعثرة [٢٤]. وهذا الموضوع بدأ يأخذ اهتماماً كبيراً من قبل إدارات البنوك الأردنية والسلطات النقدية لما له من تأثير سلبي على أوضاع البنوك والاقتصاد الوطني ككل، لذلك فقد قررت بعض البنوك الأردنية تأسيس دائرة متخصصة سميت بدائرة متابعة الائتمان وقد كان البنك العربي هو الأسبق في تأسيس مثل هذه الدائرة حيث تهتم هذه الدائرة بالحسابات التي تقرر وقف التعامل مع أصحابها بسبب عدم رغبة دائرة التسهيلات المصرفية في التعامل مع أصحابها لأن أوضاعهم المالية غير سليمة وتعاملهم أصبح غير مريح وأهم ما تقوم به هذه الدائرة هو الوقوف على أوضاع هؤلاء العملاء عن طريق تحديد مقدار الالتزامات المترتبة عليهم ومقدار الضمانات المتوفرة لتحديد طبيعة ونوع الإجراء المناسب بحق كل واحد منهم وتعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة حسب الأنظمة المعمول بها في الأردن، وإعداد المخصصات اللازمة للقروض المتعثرة والمشكوك فيها وتنظيم الكشوفات اللازمة وتقديمها إلى البنك المركزي واستهلاك القروض المتعثرة ضريبياً [١].

٣- مؤشرات تعثر التسهيلات المصرفية بشكل عام:

من المؤشرات التي تأخذها إدارة البنك لاعتبار التسهيلات الائتمانية متعثرة ما يلي:

ضعف أو انعدام حركة حساب العميل، سحب شيكات بدون رصيد،

التجاوز المستمر في المخصصات الممنوحة للشركات، الطلب المستمر من البنك لزيادة قيمة التسهيلات والجاري مدين دون وجود مبرر لذلك، توقف الشركة عن ممارسة نشاطها الصناعي، إشهار الإفلاس، عدم تقديم ضمانات كافية يطلبها البنك وخرق الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض خاصة بالنسبة لنسب المديونية ونسبة رأس المال العامل، عدم توفير المعلومات والبيانات التي يطلبها البنك لغايات دراسة أوضاع الشركة، تعرض الشركة لخسائر في الأعمال ولفترات متتالية، تزايد المنافسة من المنتجات المستوردة والمنتجة محلياً [١٣] وضعف الرقابة على رأس المال العامل الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والذمم المدينة بالنسبة لحجم المبيعات.

٤- أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية:

أ- الأسباب التي تعود إلى البنك نفسه:

عدم اتباع البنك للسياسات والأسس المصرفية السليمة في منح القرض، عدم متابعة التسهيلات للتأكد من استمرارية السداد وأن القرض استخدم لنفس الغرض الذي منح من أجله، ضعف الرقابة الداخلية للبنك المانح للتسهيلات، منح تسهيلات لأطراف لا يتمتعون بالملاءة المالية على سبيل المجاملة، منح تسهيلات لأطراف بحيث تفوق مقدرتهم على السداد، الاعتماد على الكفالات الشخصية عند منح التسهيلات، قبول ضمانات ذات قيم متدنية ومتذبذبة باستمرار واستعمال تكنولوجيا متخلفة من قبل الجهة المقترضة والتي تحد من قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

ب- الأسباب التي تعود للعميل:

المبالغة في قيمة التسهيلات المصرفية المطلوبة وارتفاعها عن الاستخدام المنتظر (نسبة المديونية)، عدم صحة البيانات المالية التي يزودها العميل للبنك، سوء الإدارة من قبل الشركة، تعرض العميل لخسائر مالية تفوق إمكانياته، استعمال التسهيلات لغير الغايات التي منحت من أجلها، التوسع غير الحكيم في العمالة

وعدم كفاءة إدارة المشتريات وإدارة المبيعات وإدارة الإنتاج.

ج- الأسباب الخارجية:

الظروف الاقتصادية حيث تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، التغير في منحنى الطلب على المنتج، قرارات حكومية، مدى توفر الائتمان وارتفاع كلفته، التوقعات المتشائمة للمستثمرين فيما يتعلق بمستقبل الشركة وجدوى الاستثمار فيها وقاعدة ضيقة من العملاء.

٥- التحليل المالي باستخدام النسب:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أهم أساليب التحليل الشائعة لتقييم أداء الشركات من حيث السيولة والملاءة المالية ونشاطها حيث تعود أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغايات منح الائتمان، إلى تزويدنا بمؤشرات وتسليط الأضواء على أوضاع معينة وسلوكيات معينة ترتبط بالأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) متخذي القرارات بشكل يسهم في عملية اتخاذ القرارات[٢]. ويساعد التحليل المالي في التعرف على المركز المالي الحقيقي للشركة، تحديد القيمة الاستثمارية للشركة، تحديد المركز الائتماني، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة ، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها.

أما هدف التحليل المالي بالنسب لغايات منح الائتمان إلى:

١- مساعدة البنك في اتخاذ القرار السليم الذي يتلاءم مع أهداف وسياسات البنك.

٢- المحافظة على تسهيلات ائتمانية جيدة تتميز بالمخاطرة المعروفة والمقبولة والعائد المقبول والذي يتلاءم مع حجم هذه المخاطرة.

ويقوم التحليل المالي باستخدام النسب على دراسة العلاقات بين مختلف بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة، والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة

حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور النتائج بالكميات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها ونقاط القوة في الشركة والعمل على تعزيزها.

ثالثاً – أساليب التحليل المستخدمة ونتائجها:

١- التحليل المالي للنسب المالية المطبقة في الدراسة (المتغيرات المستقلة) حيث سيقوم الباحثان بحساب قيمة النسب المالية وعددها (١٥) نسبة لعينة الدراسة ولفترة الدراسة ومن ثم حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة مالية على حدة ولكل شركة من العينة ومن ثم حساب متوسط القيمة السوقية لأسهم شركات العينة (متغير تابع) حسب ما هو موضح في الملحق رقم (١) حيث أشير إلى قيمة النسبة المالية الأولى بالرمز (FR1) والنسبة الأخيرة بالرمز(FR15) وذلك لأغراض استخدامهم في التحليل الإحصائي.

٢- التحليل الإحصائي للبيانات المالية. للتوصل إلى حزمة النسب المالية التي تستطيع أن تتنبأ بشكل أمثل بمخاطرة أو جودة القرض، فقد تم استخدام أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis) لحساب:

أ- معاملات الارتباط الخطي المتعدد (**Multi-linear Correlations**) بين المتغيرات المستقلة (النسب المالية) وهنا تم استخدام معامل ارتباط بيرسون كون قيم النسب المالية هي قيم حقيقية ويعتمد أسلوب التحليل هذا على إيجاد أعلى معامل ارتباط خطي بين كل متغيرين من المتغيرات الخمسة عشر الموجودة في مصفوفة الارتباط الموضحة في الملحق رقم (٢). ومن ثم يتم اختيار أحد المتغيرين واستثناء الآخر الذي يحقق أعلى مستوى معنوية مع المتغير التابع (متوسط القيمة السوقية للسهم) علماً بأن مستوى المعنوية المستخدم في هذه الدراسة هو ١٠%. والتفسير يعود إلى انه إذا كان هناك متغيرين بينهما ارتباط قوي أعلى من ٨٠% فإن تأثير هذين المتغيرين المستقلين

على المتغير التابع متساوي، وبناءً على ذلك فقد تم تمييز خمسة متغيرات من ضمن الخمسة عشر متغيراً الذين تم تحليلهم حيث حققوا أعلى معاملات ارتباط وأدنى مستوى معنوية (Sig (1-tailed)) والمتغيرات الخمسة موضحة في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم: (٤) يوضح المتغيرات التي تم تمييزها ومعاملات ارتباطها ومستوى المعنوية لها

المتغير	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
FR3 – رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٠,٨٤٤	٠,٠١٨
FR4 - الأصول السريعة / الخصوم المتداولة	٠,٨٤٤	٠,٠٤٦
FR8 – صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات	٠,٩٥٤	٠,٠٥٥
FR11 – صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	٠,٩٩٢	٠,٠٠٢
FR14 – النقدية / مجموع الأصول	٠,٩٠٣	٠,٠٢

الجدول من إعداد الباحثين بناءً على التحليل العاملي (Analysis Factor).

ب- حساب معاملات الانحدار الخطي المتعدد (B): Multi – Linear Regression Co-efficient بين المتغيرات المستقلة (FR3,FR4,FR8,FR11,FR14) والمتغير التابع (Y): (متوسط القيمة السوقية للأسهم) وسيتم اعتبار معاملات الانحدار هذه كأوزان نسبية لجميع المتغيرات المستقلة.

٣- نتائج التحليل الإحصائي: بعد إجراء التحليل الإحصائي تم استخراج معاملات الانحدار (B) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث يعبر معامل الانحدار عن مقدار التغير في المتغير التابع الذي يحدث نتيجة للتغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة وكانت قيم معاملات الانحدار الخطي المتعدد كما هي موضحة في الجدول رقم (٥) حيث أشير إلى النسبة المالية الأولى

بالرمز (X1) والثانية (X2) ولغاية (X5) لأغراض صياغة النموذج المالي:

جدول رقم : (٥) يوضح النسب المالية وأوزانها النسبية

المتغير (النسبة المالية)	B الوزن النسبي
FR3 – رأس المال العامل / إجمالي الأصول (X1)	٣,٨٠٥
FR4– الأصول السريعة / الخصوم المتداولة (X2)	٠,٦٦٠-
FR8 – صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات (X3)	٠,٢٤٩
FR11 – صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول(X4)	١٧,٩٢٦
FR14 – النقدية / مجموع الأصول (X5)	٥,٢١٣

الجدول من إعداد الباحثين بناءً على تحليل الانحدار (Regression Analysis).

وبذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ بمخاطرة أو جودة القروض كما يلي:

$$Z = 3.805X1 - 0.660X2 + 0.249X3 + 17.926X4 + 5.213X5$$

هذا وتشير تلك المتغيرات إلى النسب المالية المثلى التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم باعتبارها معيار لسلامة أو تآكل رأس المال، وبالتالي تعتبر معيار لكفاءة الشركة الكلية في الاستغلال الأمثل للموارد المالية وإدارة رأس المال العامل؛ حيث إن ٥٠% من الشركات عينة الدراسة تم اختيارها بناءً على القيمة السوقية المنخفضة لأسهمها (أقل من القيمة الاسمية)، والتي لوحظ أنها حققت خسائر خلال فترة الدراسة ١٩٩٥- ٢٠٠٣.

٤- اختبار النموذج المالي المقترح لتحديد فئات المخاطرة: تم تطبيق النموذج المقترح للتنبؤ بمخاطرة أو جودة القروض الممنوحة للشركات الصناعية على عينة الدراسة وعددها (٢٠) شركة، فكانت النتائج متفاوتة كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٧): مؤشر المخاطرة (Z) للقروض الممنوحة للشركات عينة البحث

رقم الشركة	3.805	-0.66	0.249	17.926	5.213	Z
	X1	X2	X3	X4	X5	
1	0.5467	-0.4565	0.0028	0.4394	0.0244	0.5568
2	1.8653	-1.4140	0.0239	2.1120	1.6110	4.1982
3	0.4335	-0.7549	0.0173	2.3580	0.2655	2.3195
4	2.2462	-2.5864	0.0498	2.4586	1.1524	3.3205
5	1.8152	-1.8844	0.0537	1.3386	0.0398	1.3629
6	2.2118	-4.0084	0.0473	2.1292	1.2011	1.5811
7	0.8710	-1.8545	0.0332	1.1435	1.0577	1.2508
8	0.2951	-0.4625	0.0327	1.7662	0.0588	1.6904
9	2.4849	-3.0676	0.0152	1.5395	2.3801	3.3521
10	1.0096	-0.7841	0.0270	3.0261	0.7264	4.0050
11	0.6290	-0.4196	-0.0721	-0.4111	0.0151	-0.2587
12	0.0638	-0.3248	-0.5483	-1.2134	0.1661	-1.8566
13	2.4452	-1.3788	-0.0265	-0.3271	0.0161	0.7290
14	-0.2795	-0.1496	-0.7078	-0.9947	0.0022	-2.1295
15	0.0640	-0.4258	-0.0157	-0.8150	0.3673	-0.8253
16	0.3793	-0.7123	-0.0045	0.0477	0.0283	-0.2615
17	-0.2219	-0.4474	-0.0381	-1.1464	0.0211	-1.8328
18	0.0874	-0.2229	-0.0223	-1.0338	0.0356	-1.1561
19	0.5509	-0.3161	-0.0500	-1.1775	0.0839	-0.9088
20	0.1323	-0.2913	-0.0211	-0.8113	0.0518	-0.9397

* الجدول من إعداد الباحثين.

حيث كانت أدنى نتيجة هي -٢,١٢٩ وأعلى نتيجة هي ٤,١٩٨ ولوحظ أن المجموعة الثانية والمكونة من (١٠) شركات صناعية قيمة أسهمها السوقية أقل من دينار واحد أي أقل من القيمة الاسمية وهي الشركات التي حققت

خسائر متتالية في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ بأن مؤشر جودة القرض (Z) الممنوح لهذه الشركات الصناعية متدني وأقل من صفر باستثناء شركة واحدة (الصناعات الصوفية) والتي تحسن أداؤها المالي في السنة الأخيرة من الدراسة (٢٠٠٣) وبلغت قيمة Z لها (٠,٧٣).

أما بالنسبة للمجموعة الأولى والمكونة من (١٠) شركات صناعية والتي حققت أرباح متتالية في الفترة نفسها، فقد لوحظ أن قيمة (Z) كانت أكبر من واحد صحيح لجميع الشركات باستثناء شركة واحدة (مصفاة البترول الأردنية) بسبب تحقيقها لهامش ربح متدني نسبة إلى المبيعات وإلى إجمالي الأصول. وفي هذه الحالة على إدارة الائتمان إعادة دراسة متغيرات الشركة المالية وغير المالية للوقوف على وضعها الحقيقي من أجل اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بمنح القرض.

من خلال ذلك يمكن تصنيف جودة القروض الممنوحة للشركات الصناعية عينة البحث ضمن الفئات التالية والموضحة في جدول رقم (٨):

جدول رقم (٨): تصنيف القروض في فئات حسب درجة المخاطرة المصاحبة للقرض

التسلسل	فئة القرض	مؤشر الجودة
١-	قروض عالية المخاطر	Z <= ١
٢-	قروض متوسطة المخاطر	١ < Z <=٢,٣٢
٣-	قروض قليلة المخاطر	Z >٢,٣٢

*** الجدول من إعداد الباحثين.**

الجدول رقم (٨) والذي يوضح فئات القروض حسب جودتها ومخاطرتها سوف يقوم بخدمة إدارة المخاطر في البنك في معرفة درجة مخاطرة القرض الذي سوف يتم منحه لعميل معين وربط مخاطرة القرض بسعر فائدة يتناسب مع حجم

المخاطرة، حيث يتم إعطاء كل فئة من فئات المخاطرة المختلفة بدل مخاطر معين بدأ من الفئة الأولى وانتهاء بالفئة الرابعة وبالتالي سيكون سعر الفائدة الإجمالي على القروض من الفئة الأولى أعلى من سعر الفائدة على القروض من الفئة الثانية وهكذا بالنسبة للفئة الثالثة حيث يترك موضوع تحديد بدل المخاطرة لكل فئة لمدير إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.

لوحظ أن الشركات التالية: الرازي للصناعات الدوائية والعربية للاستثمار والتجارة الدولية قد بلغت قيمة Z لهما -٢,١٣، -٠,٩١ على التوالي أنهما تحت التصفية ولم تتوفر عنهما أي قوائم مالية في السنوات ٢٠٠٢- ٢٠٠٤، مما يعني أن النموذج استطاع التنبؤ بمخاطرة القروض الممنوحة للشركتين المذكورتين وذلك قبل سنتين من تعثرها علماً بان هاتين الشركتين تنتميان للفئة الأولى: قروض عالية المخاطر (Z > = ١).

رابعاً - النتائج والتوصيات:

في ضوء ما تقدم توصل الباحثان إلى بعض الاستنتاجات من أهمها أن التحليلي المالي بالنسب المالية يعتبر من أهم الأدوات الكمية للتحليلي الائتماني والتي يمكن من خلالها الحكم على قدرة الشركة على السداد وكفاءتها في تشغيل مواردها المالية وملاءمة الموارد بالاستخدامات، وحيث أن تحديد درجة مخاطرة القرض تعتمد إلى حد كبير على بنود القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) والتي يجب أن تكون مدققة من قبل مدقق خارجي لضمان سلامة ودقة البيانات المالية الواردة فيها، والذي يساعد في زيادة دقة نتائج النسب المالية المكونة للنموذج المالي الذي سيطبق لتحديد درجة مخاطرة القرض أو درجة جودته من قبل إدارة الائتمان في البنوك التجارية. هذا ويمكن صياغة أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان في النقاط التالية:

١- قيام الباحثان بالتوصل إلى نموذج مالي يمكن من خلاله تحديد درجة مخاطرة

قرض معين وذلك لإغراض تسعير هذا القرض انطلاقا من مبدأ الموازنة بين العائد والمخاطرة (Risk –Return Trade-off) حيث بلغ مؤشر الجودة للقروض عالية المخاطرة Z < = ١ ومؤشر الجودة للقروض قليلة المخاطرة Z < ٢,٣٢.

٢- التأكيد على أهمية استخدام النمذجة المالية كمفهوم، وطريقة تمكن إدارة الائتمان في البنوك التجارية من التنبؤ مسبقا بوضع الشركة لتفادي تعثر القروض. حيث إن إدارات الائتمان في البنوك الأردنية لم تتوصل لغاية الآن إلى نموذج مالي يتلاءم والبيئة الأردنية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الفترة الحالية، وما زالت بعض البنوك تستخدم بعض النماذج المالية التي صممت في فترات سابقة وفي بيئة اقتصادية مختلفة مثل نموذج Altman.

٣- لا يخفى أن التجاهل لأهمية استخدام نموذج مالي محلي سببه في كثير من الأحيان أن إدارة الائتمان في بعض البنوك لا زالت تعتمد على التحليل النوعي (الوصفي) وعلى الرأي الشخصي لمسؤول الائتمان في البنوك، مما قد يؤدي إلى فشل البنوك في استرداد القروض التي قاموا بمنحها.

٤- تكمن أهمية التنبؤ بالتعثر (الفشل) بالنسبة للبنوك في التحقق من قدرة المشروع على خدمة القرض وتسديد أقساطه وأيضا تحديد آلية سعر وشروط القرض(٢٥).

وفي ضوء النتائج التي توصل لها الباحثان، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

٥- ضرورة قيام الإدارات في البنوك بالتأكيد على إدارات الائتمان لديها بأهمية اعتماد النماذج المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية.

٦- عدم الاعتماد على الآراء الشخصية والقرارات الفردية فيما يتعلق بقرار منح القروض.

٧- قيام الباحثين والأكاديميين بالاستمرار والعمل على تصميم نماذج مالية أخرى

قد تكون أدق بحيث تساعد على اتخاذ القرار الائتماني.

٨- أهمية الاعتماد على التحليل الوصفي بعد تطبيق النموذج الكمي للتأكد من عدم وجود متغيرات قد تسبب فشل الشركات المقترضة.

٩- ضرورة اعتماد مدراء الائتمان في البنوك على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية للشركات المقترضة لتحديد مواعيد سداد أقساط القروض[٢٦].

١٠- ضرورة قيام إدارات الائتمان في البنوك بالاهتمام بما يسمى نماذج القياس المتوازن للأداء والمتعلق بالشركات المقترضة والذي يتبنى مجموعة من مقاييس الأداء التي تختص بمجالات منها: الأداء المالي[٢٧].

المراجع:

١) مطر، محمد، (٢٠٠٣)، **التحليلـــي المـــالي والائتمـــاني**، الأســـاليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، ص ص ٣٤٩ –٣٥٨.

٢) الحسني، صادق، (١٩٩٨)، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها**، الجدلاوي، عمان، ص ص ٦٩ –٨٦.

٣) الهندي، منير، (١٩٩١)، التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة قطر، العـــدد (٢)، ص ص ٨٦–٩٣.

4) Clifford, Mark L. m (1998), Red Chips No More, Business Week, Issue 3601, p. 48.

5) Duen– Likao, (2000), Estimating and pricing credit risk, Financial analyst journal, Vol. – 56, No. – 4, p.p. 55 – 59.

6) Kautman, George, G., (1996), Bank failures united States, Cato journal, Vol.–16 issue 1, p.p. 17–29.

٧) **التقرير السنوي لبورصة عمان للأوراق المالية** ٢٠٠٣.

٨) **النشرات الإحصائية الشهرية**/ البنك المركزي الأردني ٢٠٠٤.

9) Carolyn E. Clark, Paul L. Foster, (1997), Judgmental Approach to Forcasting bankruptcy, the Journal of Business Forecasting – Methods and Systems, Vol. 16 issue 2, p.p. 5 – 14 .

١٠) سعيد، عبدالسلام، (١٩٩٦)، **المخاطرة الائتمانية**، جامعة بغـــداد، الجمهوريـــة العراقية، ص ص٦٧ –٦٨.

11) Eidleman, Gregory J., (1995), Z score– a guide to failure prediction, CPA journal, Vol. – 65 issue 2 , p.p. 2 – 12 .

١٢) غرايبة، فوزي وريما يعقوب، (١٩٨٧)، استخدام النسب المالية في التنبـــؤ بتعثـــر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، **مجلة الدراسات**، المجلد (١٤)، العدد (٨)، ص ٤٨.

١٣) عقل، مفلح، (١٩٨٩)، فشل المؤسسات التجارية وأسبابه، مظاهره، وكيفية التنبؤ به، **مجلة المحاسب القانوني العربي**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عدد (٣٤)، ص ص ٣٤ –٣٩.

١٤) مطر، محمد (١٩٩٦)، أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمـــان في اتخـــاذ قـــرارات الإقراض طويل الأجل ، **مجلة البنوك في الأردن** ، العدد الأول، كانون ثـــاني، ص ص ٣١–٣٦ .

١٥) مطر، محمد (١٩٩٧)، العناصر الأساسية لتحليل الائتمان المستخدم في دراسة طلب التسهيلات المصرفية، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد الثاني، آذار، ص ص ١١-١٤.

١٦) مطر، محمد (٢٠٠١)، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات، دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن ، **مجلة البصائر** ، المجلد، العدد، ص.

17) Peggy Two Hig, (2000) Financial institution and consumers risks, FDCH Congressional Testimony, p.p. 8 – 10.

18) Jan Barnes, (2000), Disclosure of credit risk score to consumers, FDCH Congressional Testimony, p.p. 1- 7.

١٩) دهمش، نعيم، وزاهر الرمحي، (٢٠٠٤)، إدارة المخاطر في المصارف، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد (٢٣)، العدد (٦)، ص ص ١٢ – ١٣.

20) Cagon, Penny, (2000), Financial risk management sources, E. content, vol. – 22 issue 6, p.p. 8 – 16.

٢١) **مجلة اتحاد المصارف العربية**، (٢٠٠٤)، متطلبات تطبيق التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية، كانون الثاني– يناير، ص ص ٤٠ – ٤٣.

٢٢) خرابشة، عبد، ومنصور السعايدة، (٢٠٠٠)، تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية، الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، **مجلة المنارة**، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥.

٢٣) حجير، إسماعيل، التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني، (٢٠٠٣)، **مجلة البنوك**، جمعية البنوك في الأردن، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ص ١٧ –٢٣.

24) Danielsson, Jon, (1998), Issue in value – at – risk modeling and evaluation, Economic policy review (Federal reserve bank of New York), Vol. – 4 issue – 3 m p.p. 105 – 123.

25) Dahmash, Naim and Ismail Hajeir, Loan Decision in Commercial Banks, Arab Bank Review, Vol.4 No.2, oct.2002.

26) Henebre, Kathleen L., (1996) Cash Flow Bank Failures, Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. – 36 issue – 3, p.p. 395.

٢٧) الخولي، هالة، (٢٠٠١)، استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي لمنشآت الأعمال، **مجلة كلية التجارة**، جامعة القاهرة، المجلد (٤٠)، العدد (٥٧)، ص ص ٣٠ –٣١.